دورية دولية محكمة

تصدر عن المركز الديمقراطي العربي

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية

ISSN : 2698-394X

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of International Law for Research Studies

International scientific periodical journal

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية

المجلد 07 العدد عشرون تشرين الاول/ أكتوبر 2025

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

DAC DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH

Berlin, Germany

https://democraticac.de

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies

تشرين الاول/ أكتوبر 2025 العدد: 20 المجلد:7 ISSN: 2698-394X

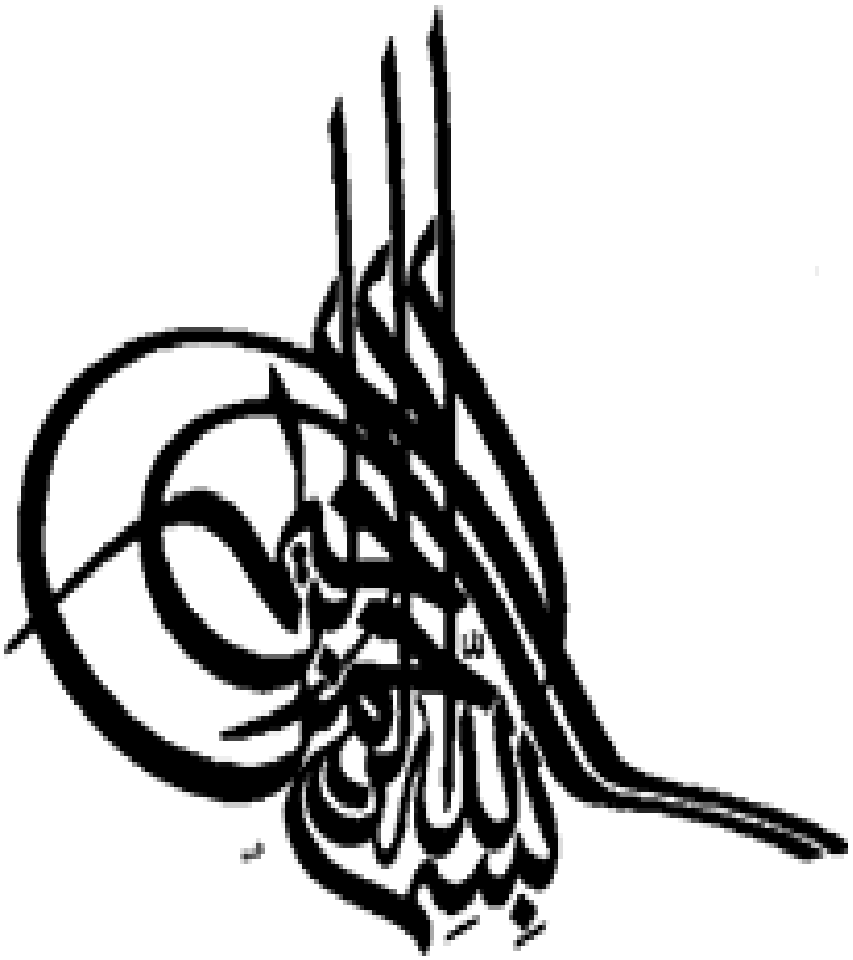

ISSN: 2698-394X المجلد:7 العدد: 20 تشرين الاول/ أكتوبر 2025

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية

Journal of International Law for Research Studies

رئيس المركز
الديمقراطي العربي :
أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:
أ.د. بوربابة صورية

رئيس اللجنة العلمية:
أ.د لخضر معاشو

مدير التحرير:
أ.د. نورة سعداني

المشرف العام
للتحرير: أ.د سميرة
ابن خليفة

دورية علمية دولية محكمة متخصصة
في الأبحاث والدراسات القانونية في مجال القانون الدولي

تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية - برلين- ألمانيا

بالتعاون مع
مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين جامعة طاهري محمد، بشار- الجزائر

ISSN: 2698-394X

Registration number:

VR. 3373-6329. B
Democratic Arabic Center-Berlin
Germany

للمراسلة:
Email : international-law@democraticac.de

Web: https://democraticac.de/?pageid=61347

ISSN: 2698-394X المجلد:7 العدد: 20 تشرين الاول/ أكتوبر 2025

هيئة تحرير المجلة

د. عزيزة رابحي	جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر
د. بن شرف نسيمة	جامعة الدكتور ملاي الطاهر- سعيدة- الجزائر
د. علالي نصيرة	جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر
د. لحلو خديجة	جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر
د. معزوزي ربيع	المركز الجامعي علي كافي - تندوف- الجزائر
د. بن نور زينب	جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر
د. حمادوفاطيمة	جامعة الدكتور ملاي الطاهر- سعيدة- الجزائر
د. سعاد حسان	جامعة طاهري محمد- بشار - الجزائر
د. بوحزمة نصيرة	جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر
د. أسماء رحماني	جامعة باتنة- الجزائر

اللجنة العلمية والاستشارية

أ.د. معوان مصطفى	جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس – الجزائر
أ. د. لخضر معاشو	جامعةطاهري محمد - بشار – الجزائر
أ.د. بوربابة صورية	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
أ.د. سعداني نورة	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
أ.د سلمى ساسي	جامعة الجزائر 1- الجزائر
أ.د. سميرة إبن خليفة	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
أ.د علوي علي الشارفي	اكادمية الشرطة- اليمن
أ.د. حمودي محمد	جامعة احمد دراية- أدرار- الجزائر

ISSN: 2698-394X المجلد:7 العدد: 20 تشرين الاول/ أكتوبر 2025

أ.د نور الدين عماري	المركز الجامعي أحمد الصالحي- النعامة- الجزائر
أ.د العرباوي نبيل صالح	جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر
أ.د محمد صادق إسماعيل	المركز العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية- مصر
أ.دقسول مريم	جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر
أ.د أيت تفاتي حفيظة	جامعة مولود معمري- تيزي وزو- الجزائر
أ.د محتال امنة	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
أ.د جامع مليكة	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
د. أحمد محمد أحمد الزين	جامعة ظفار - سلطنة عمان
أ. د أحمد محمد براك	جامعة فلسطين الاهلية- قلسطين
أ.دجارد محمد	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
د. ربيع معزوز	المركز الجامعي علي كافي- تندوف- الجزائر
د. قندلي رمضان	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
د.حسن حرب بشير اللصاصمة	جامعة منيسوتا الاسلامية- امريكا
د. سعدية قني	جامعة حمة لخضر- الوادي- الجزائر
د. لحلو خديجة	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
د. علي غربي	مركز البحث في العلوم الاسلامية و الحضارة- الأغواط- الجزائر
د.ايمان رحماني	المركز الجامعي بريكة- باتنة – الجزائر
د. زبير مكاوي	جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر
د. حمادو فاطيمة	جامعة الدكتور ملاي الطاهر- سعيدة- الجزائر
د. الحسين الرقيم محمد عبد الرحيم	جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا- مصر
د. انعام اديب برقوق	بيروت- لبنان
د. ايناس محمد علي قطيشات	جامعة صحار- سلطنة عمان
د. ماجد أحمد العدوان	جامعة صحار- سلطنة عمان
د. وفاء مزيد فلحوط	جامعة دمشق - سوريا

ISSN: 2698-394X المجلد:7 العدد: 20 تشرين الاول/ أكتوبر 2025

د. تلا زين	جامعة بيروت العربية- لبنان
د.ليندا جابر	جامعة بيروت العربية- لبنا
د. سناء فاعور	الجامعة اللبنانية- لبنان
د. صديق بونعامة	جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر
د. سعاد سالم أبوسعد	جامعة طرابلس- ليبيا.
د. فضيلة زداني	جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر
د. الزهراء سعيود	جامعة الجزائر 1- الجزائر
د. أحمد محمد عبد الله ناصر الحسين	جامعة أبين- اليمن

تشرين الاول/ أكتوبر 2025 العدد: 20 المجلد:7 ISSN: 2698-394X

التعريف بالمجلة

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية هي مجلة دورية علمية دولية محكمة متخصصة في الأبحاث والدراسات القانونية في مجال القانون الدولي بمختلف أقسامهوفروعه ومجالاته، وتهتم بالأبحاث العلمية والدراسات القانونية ذات العلاقة بمجالات القانون الدولي، تصدر عنالمركز العربي الديمقراطي للدراساتالإستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين- ألمانيا.

تصدر بشكل دوري كل أربعة أشهر ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، و إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

الإصدار وقواعدالنشر الإلكتروني

تصدر المجلة إلكترونيا بشكل دوري "كل أربعة أشهر" لتقديم و نشر جملة من البحوث الأكاديمية، التي تعالج المواضيع ذات العلاقة بمجالات و فروع القانون الدولي. ويتم نشر البحوث بعد تحكيمها من قبل اللجنة العلمية وتوفر البحث المقدم للشروط المطلوبة وعدم تعارضه مع الميثاق الأخلاقي لقواعد النشر التي تستند عليها اللائحة الداخلية التنظيمية لعمل التحكيم، و بعد حصول الباحث على إذن بالنشر.

وبخصوص شروط النشر وكيفية إعداد البحث للنشر فهي كالآتي:

- يجب أن يكون البحث أصيلا معدا للنشر في المجلة ولم يسبق نشره.
- يجب إتباع الأصول العلمية والقواعد المنهجية في البحث العلمي.
- يجب أن يكتب البحث بلغة سليمة وموافقا للقواعد اللغويّة.
- يخضع البحث إلى التقويم من قبل محكمين مختصين، يعلم الباحث بنتائج التحكيم في حالة طلب منه القيام بتعديلات.
- يتم إرجاع البحث بعد التزام الباحث بتعديلات المحكمين إلى نفس البريد الالكتروني المحدد سلفا.
- لا يتجاوز البحث المقدّم 25 صفحة من الحجم العادي (A4) مع احتساب الهوامش التي تكون في آخر البحث و قائمة المراجع.
- يرفق بالبحث سيرة ذاتية مختصرة للباحث، تتضمن اسمه ولقبه باللغة العربية والأجنبية، ودرجته العلمية، وتخصصه، ووظيفته، ومؤسسة البحث التابع لها، وبريده الإلكتروني.

تشرين الاول/ أكتوبر 2025 العدد: 20 المجلد:7 ISSN: 2698-394X

- يرفق بالبحث ملخص باللغتين العربية و لغة أجنبية (إنجليزية، فرنسية) على ألا يقلّ كل ملخص عن (150) كلمة ولا يزيد عن (300) كلمة.
- يجب أن يكتب متن النص بخطSimplifiedArabicحجم 14 بالنسبة للغة العربية، و TimesNew Romanحجم 12 بالنسبة للغة الانجليزية أو الفرنسية، ويكتب الهامش بخطSimplifiedArabicحجم 12 بالنسبة للغة العربية، وTimesNew Romanحجم 10 بالنسبة للغة الانجليزية.
- يجب ترك مسافة 02.5 سم من كل الجهات.
- تتضمن الورقة الأولى الاسم الكامل للبحث باللغة العربية و الإنجليزية، واسم ولقب الباحث أو الباحثين، والدرجة العلمية، والوظيفة، والكلية والجامعة التي ينتمي إليها، أو الهيئة التي يعمل لديها، وبريده الإلكتروني.
- يجب أن يقدم الكاتب طلبا موقعا من طرفه يطلب فيه نشر بحثه، موجها إلى رئيس التحرير.
- يجب أن يقدم الكاتب تعهدا موقعا من طرفه يقر فيه أن بحثه ليس مستلا من كتاب تم نشره أو مذكرة أو رسالة تخرج، وأنه لم يقدم للنشر لأي مجلة أخرى، وأنه لم يشارك به في أي مداخلة، وأنه يلتزم بإجراء التعديلات المطلوبة منه وفقا لتقارير خبراء اللجنة العلمية للمجلة، موجها إلى رئيس التحرير.
- لا تتحمل المجلة مسؤولية أي سرقة علمية، وما نشر بالمجلة يعبر عن رأي صاحب البحث.
- يجب أن يرسل البحث وفقا لقالب المجلة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

international-law@democraticac.de

- للإطلاع على المجلة والأعداد السابقة يرجى زيارة الموقع التالي:

Web: https://democraticac.de/?pageid=61347

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN: 2698-394 المجلد: 7 العدد: 20 تشرين ا ول/اكتوبر2025 ص-ص01-155

فهرس المحتويات

01	واقع القانون الدولي الإنساني بين النظرية والتطبيق (الحرب على غزة ولبنان انموذجا) م.د. محمد عبد الرضا ناصر جامعة الفرات الأوسط التقنية- المعهد التقني النجف- العراق	09
02	تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي لأجهزة العدالة الجنائية لمنع الجريمة الدكتور عبد الكامل علي مفتشية أملاك الدولة لولاية بشار (رئيس قسم الرقمنة)- الجزائر	32
03	Gestion de contrôle sanitaire aux frontières Marocaines : réponse aux défis des épidémies et des pandémies Dr. AL BOUYDIRI ABDELOUAHID Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé Rabat -Maroc	56
04	Implications of US strategy for the Russian-Ukrainian war and its impact on the Middle East Dr. Mazin khaleel Irahim Faculty Economic and Business Administration, Department of Accounting, Alfarahidi University - Iraq	75
05	The legal nature and economic impacts of cyber wars and conflicts in light of international norms and laws Dr.Bendjeddou Abdelkader - Ziane Achour University of Djelfa, Algeria Dr. Djokhdem Moussa - University of Laghouat, Algeria	100
06	جرائم المعلوماتية في لبنان:بين قصور التشريع وتحديات الواقع الدكتورة قمر جمال محيش لبنان	121
07	الحماية الجزائية للحق في النسيان الرقمي د. بوعزيز شهرزاد جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة -الجزائر	138

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN:2698-394X المجلد:7 العدد: 20 تشرين الأول:2025 ص-ص 31/09

واقع القانون الدولي الإنساني بين النظرية والتطبيق

(الحرب على غزة ولبنان انموذجا)

The reality of international humanitarian law between theory and practice (the war on Gaza and Lebanon as a model)

م.د. محمد عبد الرضا ناصر (*)
Dr.Mohammed Abdul Redha Nasser
جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني النجف/ العراق
mohammed.nasser@atu.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/09/02	تاريخ القبول: 2025/09/29	تاريخ النشر: 2025/10/30

الملخص:

يتناول البحث واقع القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة، وما يمكن ان يصاحبها من انتهاكات، حيث افرزت الحرب على غزة ولبنان اشكالية قانونية من خلال الوقائع الميدانية اخفاق خطير في عدم الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني، مما يدل على اتباع اسرائيل سياسة ممنهجة في إدارة النزاع المسلح، والتي افضت عن تداعيات إنسانية خطيرة تمثلت في ارتفاع عدد الضحايا والمصابين المدنيين وتدمير واسع للأعيان المدنية، مع تعميق ازمات الحصار والنزوح واللجوء الجماعي، وتدهور كل مقومات العيش نتيجة عدم اكتراث اسرائيل بأحكام هذا القانون، وتجاهلها لقرارات الشرعية الدولية، وما صاحب ذلك من انقسام أعضاء مجلس الأمن في ظل الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل، واجهاض مشاريع قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بوقف الحرب في غزة باستخدام حق النقض(الفيتو)، ومن هذا المنطلق أدى غياب الإرادة السياسية الدولية وآليات المحاسبة الفعالة الى افراغ القواعد الإنسانية من مضمونها، وقد تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي في هذه الدراسة واقتراح عدد من التوصيات لتعزيز الامتثال لأحكام للقانون الدولي الإنساني.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، الانتهاكات، العمليات العدائية، مجلس الأمن، الجمعية العامة.

(*) م.د.محمد عبد الرضا ناصر

Abstract:

The research addresses the reality of international humanitarian law during armed conflicts and the violations that may accompany them. The war on Gaza and Lebanon has created a legal problem through field facts, a serious failure to comply with the provisions of international humanitarian law, which indicates that Israel is following a systematic policy in managing the armed conflict, which has led to serious humanitarian repercussions represented by the high number of civilian victims and injured and the widespread destruction of civilian objects, with the deepening of the crises of siege, displacement and mass asylum, and the deterioration of all the necessities of life as a result of Israel's disregard for the provisions of this law and its disregard for international legitimacy resolutions. This was accompanied by division among the members of the Security Council in light of the unlimited American support for Israel, and the aborting of draft Security Council resolutions related to stopping the war in Gaza by using the veto power. From this standpoint, the absence of international political will and effective accountability mechanisms has led to the emptying of humanitarian rules of their content. The descriptive and analytical approach was employed in this study, and a number of recommendations were proposed to enhance compliance with the provisions of international humanitarian law.

Keywords:*International Humanitarian Law, The Violations, Hostilities, Security Council, General Assembly.*

مقدمة:

يجمع القانون الدولي الانساني بين فكرتين مختلفتين في طبيعتهما، الأولى قانونية تنظم سير العمليات العسكرية والثانية أخلاقية تهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية أثناء تلك العمليات، حيث تنص اتفاقيات جنيف والبروتكولين الإضافيين على حظر استهداف المدنيين ووجوب التمييز بينهم وبين العسكريين ومراعاة مبدأ التناسب في الهجمات وتجنب الهجمات عشوائية الأثر، مع اتخاذ كافة التدابير الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية ما لم يشتركوا في العمليات العسكرية، فواجب أطراف النزاع المسلح الامتثال لهذه القواعد،وهي تعد الحد الأدنى من الضمانات، وعند تشخيص الواقع ورصد ممارسات الدول، فإنه يتم الكشف عن وضع دولي متأزم يتسم باللامبالاة وتسجيل عدة تجاوزات، وهو ما أفرزته الحرب على غزة ولبنان من انتهاكات طالت المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن الاستخدام المفرط للقوة، نتيجة التغاضي عن احكام القانون الدولي الإنساني، إذ تمثلت تلك الهجمات بالعشوائية و غيرالمتناسبة مع الأهداف العسكرية، بل وفي حالات لم تكن تقتضيها الضرورة العسكرية، فضلا عن الوضع الإنساني الذي لا يمكن وصفه الا بالكارثي، وما صاحب ذلك من مواقف ليست بالمستوى المطلوب سواء على صعيد منظمة الأمم المتحدة او على الصعيد الفردي للدول الثالثة، التي ينبغي عليها

ISSN:2698-394X

ممارسة دورها المنوط بها وفقا للاتفاقيات، والضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات منظمة الأمم المتحدة التي دعت فيها مرارا وتكرارا الى احترام القواعد التي تحمي المدنيين والأعيان المدنية،

وقد انتهجت إسرائيل في نزاعاتها المسلحة في المنطقة أسلوب الحرب الشاملة التي لا تميز بين ما هو مدني وعسكري، وذلك من خلال توسيعها لمفاهيم مقتضيات الضرورة العسكرية، وادعائها تناسب الهجمات مع الأهداف العسكرية، فضلا عن اعتمادها الميزة العسكرية المحتملة وليست المؤكدة، لتشمل بذلك الأشخاص والأعيان المدنية، وهذا بحد ذاته يعد نسفا للقواعد القانونية التي اقرتها الاتفاقيات الدولية،

أهمية البحث :

يهدف البحث الى تقييم مدى احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني اثناء النزاعات المسلحة، وذلك من خلال تشخيص الانتهاكات المرتكبة، وتسليط الضوء على الثغرات في النظام الدولي الحالي، والتي مهدت لانتهاك احكام هذا القانون من قبل القوات الإسرائيلية، والذي يساهم في إثراء الدراسات القانونية حول واقع تطبيق القانون الدولي الإنساني .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في وجود فجوة بين احكام القانون الدولي الإنساني وتطبيقها على صعيد الواقع العملي، خاصة في النزاعات المسلحة التي كانت اسرائيل طرفا فيها، والتي افرزت ارتكاب العديد من الانتهاكات خلال تلك النزاعات، فضلا عن تعثر اتفاق الدول منفردة او مجتمعة تحت مضلة الأمم المتحدة في مواجهة تلك الانتهاكات، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني الحاكم واستعراض أبرز الانتهاكات التي ارتكبت.

تساؤلات البحث:

ان مشكلة البحث الرئيسة تكمن في عدم تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العملي، والتساؤلات التي يمكن إثارتها بهذا الخصوص هي:

1-الى أي مدى يعكس واقع الحرب على غزة ولبنان التزام الأطراف المتحاربة وماهي أهم الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في هذه الحرب.

2 -ماهو تأثير ازدواجية المعايير الدولية على فاعلية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

منهجية البحث :

ISSN:2698-394X

سنستخدم المنهج الوصفي والتحليلي، لغرض الإحاطة بموضوع البحث والوقوف على القواعد القانونية الدولية القائمة وأثرها في تخفيف المعاناة الإنسانية، إذ يسعى الى وصف احكام القانون الدولي الإنساني كما وردت في تلك الاتفاقيات وتحليلها في ضوء الممارسات على ارض الواقع مع التركيز على الحرب في غزة ولبنان.

تقسيم البحث :

سنتناول بحثنا من خلال مطلبين، نخصص المطلب الأول لتداعيات استخدام القوة على غزة ولبنان، فيما نتكلم في المطلب الثاني عن الموقف الدولي من الحرب على غزة ولبنان.

المطلب الأول: تداعيات استخدام القوة على غزة ولبنان

قبل الدخول في واقع النزاع الدائر في غزة ولبنان يجدر بنا التذكير بأهم القواعد الأساسية، إذ توجد مجموعة ضخمة من المبادئ والقواعد التي تنظم النزاعات المسلحة،حيث وضعت هذه القواعد لضبط سلوك الأطراف المتحاربة، فنجد المبادئ الأساسية التي تحكم خوض الحرب،وهي كل من مبدأ التمييز بين المدنيين والعسكرين من جهة والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية من جهة أخرى، ومبدأ تقييد اختيار وسائل القتال وأساليبه حيث يجب استخدام ما يتناسب منها مع الأهداف العسكرية المزمع مهاجمتها، وأن لا تؤدي تلك الهجمات الى حدوث أضرار جانبية او عشوائية الأثر وفقا لهذا المبدأ، كما يتطلب مبدأ الاحتياطات اتخاذ كافة التدابير الممكنة لتلافي وقوع الخسائر في صفوف المدنيين والأعيان المدنية في حالة استهداف تلك المواقع، كما ينبغي عدم اللجوء الى استخدام الحصار والتجويع كأسوب من أساليب الحرب او اعلان عدم ترك أحد على قيد الحياة، ومعاملة الأسرى والمحتجزين معاملة إنسانية، والسماح للمنظمات الإنسانية بتقديم المساعدات الغذائية والطبية والمستلزمات الضرورية الأخرى لبقاء السكان على قيد الحياة، ومن الناحية العملية فقد أسفرت الحرب على غزة ولبنان عن العديد من الانتهاكات التي طالت المدنيين والأعيان المدنية، والتي سنتناولها على فرعين، نخصص الفرع الأول لأبرز الانتهاكات التي أفرزتها العمليات العدائية الإسرائيلية على غزة، فيما نتكلم في الفرع الثاني عن الانتهاكات الناجمة عن العمليات العدائية على لبنان.

الفرع الأول: أبرز الانتهاكات التي أفرزتها العمليات العدائية على غزة

ISSN:2698-394X

بدأت إسرائيل حربها على غزة في 10/7/ 2023 ردا على هجوم حركة حماس، وقد شملت الأيام الأولى من الحرب ضربات جوية إسرائيلية مكثفة أوقعت اعداد كبيرة من الفلسطينيين، وذلك قبل ان تشرع إسرائيل في معركتها البرية لتبدأ منذ تلك اللحظة المعركة الحضرية في غزة، والتي نجم عنها جملة من الخسائر البشرية والأضرار في الاعيان المدنية فضلا عن الوضع الإنساني المأساوي، والذي سنتناوله تباعا في هذا الفرع.

:اولا: الخسائر في صفوف المدنيين والأعيان المدنية

استخدمت القوات الإسرائيلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في معركتها على غزة، والذي يسمى بنظام لافندر (lavender)لتحديد عشرات الآلاف من الفلسطينيين، كأهداف للاغتيال مع قليل من الأشراف البشري، كذلك تم استخدام انظمة إضافية مثل (اين بابا) (Wheres Daddy) وذلك لتتبع الأهداف ضمن القائمة التي حددتها سابقا، وإعطاء إشارة عند دخولهم المنازل لكي تتمكن الطائرات الإسرائيلية من قصف منازلهم ليلا بوجود عائلاتهم (السيد،2024، ص16، 22). ومن الواضح ان استخدام برنامج لافندر ينتهك القوانين الدولية خاصة عند محاولة استهداف الأشخاص ذوي الرتب المنخفضة، وغالبا ما كان يتم تحديد أهداف خاطئة، تتسبب في وقوع إصابات مدنية، وعلى سبيل المثال فقد اسفر هذا البرنامج عن استشهاد(50) مدنيا في كل محاولة استهداف احد مقاتلي حركة حماس، ويرتفع هذا العدد ليصل الى (100) مدني عند محاولة استهداف أحد القادة (الشاويش،2024،محكمة نت) وقد انتهجت القوات الإسرائيلية في حربها على غزة استخدام قذائف ثقيلة الوزن شديدة التفجير على نحو ما تم في إحدى الغارات التي قصفت فيها مخيم جباليا في 2023/10/31 ما أسفر عن سقوط(400) فلسطيني بين شهيد وجريح، وفق حصيلة أولية أعلنتها وزارة الصحة في غزة أبان القصف، ولكن الاعداد سرعان ما تزايدت بعد اكتشاف هول التفجير، وجاء اعلان الجيش الإسرائيلي بأن الضربة التي وجهتها في جباليا تستهدف قياديا كبيرا في حركة المقاومة الإسلامية حماس، هو المسؤول عن المعارك في شمال غزة منذ بدء الحرب، وهو ما نفته حركة حماس، وقد اجرت منظمة (هيومنرايتسووتش) تحقيقات بخصوص مقاطع فيديوهات تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام، حيث اكدت المنظمة استخدام الجيش الإسرائيلي قنابل فسفورية خلال قصفه قطاع غزة، فضلا عن المواقع المجاورة للحدود اللبنانية (خطاب ،2024، ص14-15). ومن اللافت للنظر عدم قيام القوات الإسرائيلية غالبا بتوجيه تحذيرات مسبقة للمدنيين اثناء الهجمات مما يعد انتهاكا لأحكام القانون الدولي الإنساني. كما اصابت الهجمات الاسرائيلية الأعيان المدنية على نطاق واسع، حيث دمرت الهجمات العشوائية المباني المدنية وحولتها الى ركام، ونسفت وحدات سكنية كاملة ومستشفيات (مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ،2024، ص6). والكهرباء والماء ومخازن المواد الغذائية دون تقديم أدلة واضحة على انها

ISSN:2698-394X

أهداف عسكرية مشروعة، بل وانها استهدفت المناطق التي كانت قد أعلنت انها آمنة، بهدف القضاء على كافة سبل الحياة بالقطاع، حيث ضربت عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب والحيطة، وفي حصيلة تدل على بشاعة الحرب في غزة اسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ بداية الحرب وحتى منتصف اغسطس 2024 عن تدمير(78000) وحدة سكنية بشكل كامل و (297000) وحدة سكنية بشكل جزئي، وهدم(198) مقر حكومي، فضلا عن خروج (34) مستشفى عن الخدمة، وتضرر(25) نتيجة القصف العشوائي، وكذلك تدمير(610) مسجد و(3) كنائس و(117) مدرسة وجامعة، وفي يونيو 2024 نفذت القوات الإسرائيلية هجماتها على مدينة جنين ومخيمها وعمدت الى تحويلها الى منطقة منكوبة (مختار وأحمد،2024، ص2-4) لذا أدى استخدام القوة المفرطة والعشوائية الى حدوث خسائر كبيرة بين المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن التشريد والتعرض لخطر المجاعة والأمراض.

إن أعمال العنف ضد المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك الهجمات العشوائية هي أعمال غير مشروعة، لأن أحد الأهداف الأساسية للقانون الدولي الإنساني هو تجنيب المدنيين والأعيان المدنية آثار العمليات العسكرية، مع اتخاذ التدابير اللازمة بغية تقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن.

كان من الضروري قيام القوات الإسرائيلية باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة بهدف اختيار الأسلحة والتكتيكات والتوقيتات والأهداف لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين او الأضرار بالأعيان المدنية مع توجيه التحذيرات المسبقة للسكان بهدف منحهم فرصة مغادرة أماكن العمليات العدائية، وفي هذا الصدد كانت التحذيرات التي اصدرتها القوات الإسرائيلية قبل بعض الهجمات العسكرية غير كافية وعامة للغاية وغير محددة، فعلى سبيل المثال في اكتوبر 2023 اصدر الجيش الإسرائيلي تحذيرا للأهالي في شمال غزة بضرورة الانتقال الى الجنوب وأمهلهم(24) ساعة للمغادرة، ويمثل إعلان مدينة او منطقة بالكامل هدفا عسكريا يتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني، إذ يجب في جميع الأحوال اتخاذ التدابير الممكنة لتجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية، وما زاد الأمر تعقيدا قيام القوات الإسرائيلية بقصف مناطق كانت قد أعلنت أنها آمنة، وقد حاول المتحدث بإسم قوات الاحتلال التلاعب بمفاهيم مثل الأضرار الجانبية والمناطق الآمنة، وعمليات الإخلاء، والحماية الطبية، بهدف طمس التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأهداف المدنية والعسكرية، وفي محاولة للتنصل من المسؤولية يشير المتحدث بأسم قوات الاحتلال الى ارتباط الأعيان المدنية بدعم الإرهاب، وغالبا ما يربط بين استهداف المدنيين واستخدامهم من قبل الحركات الإرهابية في إشارة إلى حركة المقاومة(حماس) واستخدامها للمدنيين كدروع بشرية على حد تعبيرهم(مختار وأحمد،2024، ص7-8).

ان توجيه إنذارات تسبق الأعمال العدائية غير القانونية، لا يعفي الطرف المهاجم من المسؤولية، وبهذا الخصوص فقد وثقت منظمة العفو الدولية عدد كبير من الحالات التي لم يتم فيها تحذير المدنيين من قبل الجيش الإسرائيلي، أو أصدر فيها تحذيرات لم تكن كافية، أو أصدر أوامر إخلاء غير واضحة او مضللة، مما أدى الى تدمير مبان بأكملها او شوارع مكتظة بالناس، ومع قرينة وجود حالات متكررة لمجازر جماعية، راح ضحيتها مئات المدنيين ، مثل مجزرتي مخيم جباليا، فلا يمكن تكوين قناعة بأنه قد سبق الهجوم توجيه تحذيرات كافية، ولا يمكن القول بأنها أضرار عرضية(م/51-ب من البروتوكول الإضافي الأول) ، وقد أشار المفوض العام لوكالة الأونراوا (فيليب لازارين) الى وجود ما يقارب(3200) طفل قتلوا في غزة خلال ثلاثة اسابيع فقط، وبالتالي لا يمكن تبرير ذلك بأنه أضرار جانبية (الكحلوت وهداية، 2025، موقع سكاي نيوز)، كما اعلنت وزارة الصحة الفلسطينية بأن عدد الضحايا حصيلة العدوان الإسرائيلي الإجمالي وصل إلى(60249) شهيدا و(147089) إصابة منذ 2023/10/7، ولغاية 2025/8/1(الأمم المتحدة،20225،موقع سكاي نيوز).

ثانيا: الوضع الإنساني في غزة :

في ظل استمرار الحرب وشدتها، واغلاق المعابر، وقطع إمدادات المياه والكهرباء والوقود انعدمت مقومات الحياة والصحة في قطاع غزة، وقد شهد القطاع ثلاث موجات نزوح، الأولى من مدن شمال القطاع وجنوب محافظة غزة باتجاه الجنوب، والثانية من شرق مدينة خان يونس الى غربها ومدينة رفح أقصى الجنوب، والثالثة من المنطقة الوسطى باتجاه مدينة رفح، وقد حذرت مؤسسات حقوقية دولية من المجاعة في قطاع غزة، بسبب نقص الإمدادات الغذائية، وفي 5/كانون الثاني 2024، صرحت منظمة اليونسيف بأن الأطفال في قطاع غزة يواجهون التهديد الثلاثي المميت المتمثل "بتزايد حالات الأمراض، وانخفاض التغذية، وتصاعد الأعمال العدائية"(طاهر والعكلة،2024، ص213.).

تعمدت اسرائيل منع وصول المساعدات الإنسانية الى قطاع غزة مخالفة بذلك التزاماتها القانونية بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية للمتضررين من جراء النزاعات المسلحة، حيث أصدر وزير البنية التحتية الإسرائيلي(بسرائيل كاتس)، الأوامر بوقف تزويد قطاع غزة بالكهرباء وإمدادات المياه، والوقود والمواد الغذائية، في محاولة لفرض حالة من الحصار عليه، وهو ما بان من تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي(يوآفجالانت) بقوله" لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود كل شئ مغلق"، في تحد صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني (محمد،2024، ص284).

ويظهر من جديد في اختراق آخر لأحكام القانون الدولي الإنساني بشأن مرور الاغاثة الإنسانية للمدنيين والمحتاجين اليها وتأمين حرية حركة العاملين في الإغاثة الإنسانية، حيث راح ضحية هجمات

إسرائيل نحو(72) شخصا من عمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) خلال أقل من شهر، وهو أكبر عدد يسجل من عمال الإغاثة الذين قتلوا في تاريخ الأمم المتحدة بحسب بيان المفوض العام للاونروا، هذا عدا أن منع وصول المساعدات الغذائية في ظل الحصار، يعد خرقا للقواعد القانونية التي تحطر استخدام التجويع كأسلوب من اساليب الحرب (الكلحوت وهداية، 2025، موقع سكاي نيوز).

وقد أعلن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في يوم الجمعة الموافق 2025/8/1، بأن أجمالي الضحايا بلغ (1373) فلسطينيا، معظمهم سقطوا بنيران الجيش الإسرائيلي، أثناء انتظارهم المساعدات في قطاع غزة الذي يعاني سكانه من نقص حاد في الغذاء منذ أواخر آيار، فقد تعرض (859) شخص لنيران القوات الإسرائيلية في محيط مواقع مؤسسة غزة الإنسانية التي تدعمها الولايات المتحدة وإسرائيل، وحوالي (514) شخص على طول مسارات قوافل الغذاء، بينما قالت مصادر طبية في قطاع غزة إن عدد ما وصل إلى المستشفيات خلال (24) ساعة الماضية من ضحايا المساعدات، بلغ (91) شهيدًا وأكثر من(666) إصابة (اخبار الأمم المتحدة،2025، سكاي نيوز).

وتماشيا مع ما سبق ذكره، وبتاريخ 21/آب 2025، تم لأول مرة اعلان المجاعة في قطاع غزة من قبل تصنيف دولي مختص بالأمن الغذائي، تشارك فيه الأمم المتحدة، حيث توقع التصنيف امتداد المجاعة إلى مدينتي دير البلح وخان يونس بنهاية أيلول/2025، والذي ذكر إن أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة يواجهون ظروفا كارثية، وهو ما يشار اليه بالمرحلة الخامسة من التصنيف- ومن خصائص هذه المرحلة الجوع الشديد والموت والمستويات الحرجة للغاية من سوء التغذية الحاد، فيما اشار التصنيف الى أن (54% من السكان) يواجهون المرحلة الرابعة وهي مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد "الطارئ"، ويواجه (20% من السكان) المرحلة الثالثة وهي مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد "الأزمة"(اخبار الأمم المتحدة، 2025، موقع الأمم المتحدة). وفي يوم الجمعة الموافق 22آب/2025 اعلنت صحة غزة عن تسجيل حالتي وفاة نتيجة المجاعة وسوء التغذية (وزارة الصحة في غزة،2025، موقع صفا بريس).

وبذلك يمكن القول ان اسرائيل خالفت اتفاقية جنيف الرابعة، باعتبارها دولة احتلال ملزمة بتوفير المؤن والمساعدات، كما خالفت مضمون المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول، لأن عدم السماح بمرور الامدادات الغذائية والأدوية يتناقض مع التزاماتها تجاه الأراضي المحتلة ومع الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للسكان.

الفرع الثاني: الانتهاكات الناجمة عن العمليات العدائية على لبنان

بدأت الحرب على لبنان عندما قامت اسرائيل بتفجير أجهزة النداء(البيجر) التي يستخدمها قادة وعناصر في حزب الله بعد أن جرى زرع عبوات ناسفة صغيرة فيها قبل ان تباع للحزب، وقد أدت هذه العملية الى مقتل العشرات وإصابة الآلاف من بينهم مدنيون، واطلقت اسرائيل يوم 23 ايلول/2024 ما اسمته عملية سهام الشمال وهي اعنف حملة قصف جوي يشهدها لبنان وشملت مختلف المناطق اللبنانية من الجنوب وصولا الى المعابر الحدودية مع سوريا في الشمال، وقد جاءت ذروة التصعيد الإسرائيلي في 27 من الشهر نفسه باستهداف مقر القيادة المركزية للحزب، والتي ادت الى اغتيال أمينه العام السيد(حسن نصرالله) وقادة عسكريين آخرين لتبدأ بعدها عملية قصف واسع النطاق شملت الضاحية الجنوبية ومناطق أخرى على امتداد لبنان (د.ن، 2024، ص4-5) .وقد خلفت الهجمات الخسائر والأضرار الآتية:

أولا: الخسائر البشرية:

تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بشكل هائل لاسيما حين فجرت الجهات الإسرائيلية عن بعد آلاف أجهزة البيجر والمئات من أجهزة التواصل اللاسلكية يومي(17و2024/9/18) وهي أجهزة تواصل يستخدمها عناصر حزب الله فضلا عن العديد من الأشخاص المدنيين (عاشور،2024، ص9). وقد اسفرت تلك الموجتان من الاستهداف العشوائي عن استشهاد(32) شخصا منهم طفلين وإصابة(3250) العديد منهم من الفرق الطبية، وقد رصدت هيئة حقوق الإنسان اللبنانية عدة هجمات بشكل مباشر على المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن استخدام الفسفور الأبيض وذخائر متفجرة جوا، ومنذ تاريخ 2024/10/8 تركزت تلك الهجمات على جنوب لبنان، والتي شملت غارات جوية وقصف مدفعي استهدف البنى التحتية والمناطق السكنية، وقد سارع خبراء من الأمم المتحدة الى تصنيف هذه الهجمات على انها(انتهاك مرعب للقانون الدولي)، كما تفاقمت الأوضاع الإنسانية والأمنية في البلاد مع تكثيف هائل للضربات الإسرائيلية على لبنان، والتي اسفرت في يوم واحد عن استشهاد ما يقارب(500) شخصا من ضمنهم(35) طفلا وإصابة أكثر من (1600) شخص، الأمر الذي أدى الى استنفار لجنة الحقوقيين الدولية التي نشرت بيانا في اليوم التالي لموجة الاستهداف لتبين كيف (يشير العدد الكبير للغاية من الضحايا المدنيين في غضون ساعات قليلة الى الطابع العشوائي وغير المتناسب في اشارة الى انتهاك الجيش الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني)، كما حثت منظمة (دياكونيا) المتخصصة في القانون الدولي الإنساني الجيش الإسرائيلي على ضرورة الالتزام بمبدأ التناسب في الهجمات، والذي ينص على ان أي هجوم عسكري يجب الا يتسبب في أضرار مفرطة بالمدنيين والأعيان المدنيين مقارنة بالمكاسب العسكرية المتوقعة، وقد تجاهلت اسرائيل هذه الالتزامات، ووفقا لوزارة الصحة اللبنانية ارتفعت حصيلة الضحايا جراء الاعتداءات الإسرائيلية الى(4047) شخصا

ISSN:2698-394X

بينهم(10106) طفلا وامرأة بالإضافة الى إصابة (16638) آخرين، كما تسببت الغارات في نزوح نحو(1,4) مليون شخص، مما أدى الى حدوث أزمة إنسانية حادة، وحسب التقرير المفصل للمجلس الوطني للبحوث العلمية الصادر في كانون الأول/2024 فقد بلغ العدد الإجمالي للعمليات العدائية (14475) اعتداء (د.ن، 2025، ص17).

ثانيا: الأضرار في الأعيان المدنية:

اعتمدت اسرائيل استراتيجية ممنهجة خلال حربها على لبنان، اسفرت عن تدمير كبير للأحياء السكنية، كما أدت الضربات الى تسوية قرى حدودية كاملة بالأرض، مما تسبب بنزوح أكثر من(110) الف مواطن في تلك القرى الحدودية بالإضافة الى تدمير البنى التحتية الأساسية، مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، كما حذرت اسرائيل علنا عن نيتها قصف مكاتب مرتبطة بمؤسسة مالية محددة، زعمت انها تمول منظمة حزب الله، وبررت ذلك بأن الغرض من الضربة هو اضعاف قدرة الحزب الاقتصادية، ومنعه من إعادة البناء والتسلح، وقد اكد الخبير الأممي(بن سول) ان هذا القصف يلغي مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، الذي يعتبر اساسا لحماية المدنيين من العنف (سعادة،2024، ص4).

وفي ذات السياق استخدم الجيش الاسرائيلي تكتيكات ممنهجة، خاصة عندما قصف أكثر من (1600) هدف في يوم واحد حيث تسببت الهجمات المحددة في دمار واسع النطاق، والتي غالبا ما ركزت على الأعيان المدنية بدلا من الأهداف العسكرية، وقد واجهت استراتيجية اسرائيل العسكرية انتقادات واسعة نتيجة عدم الالتزام بقواعد الاشتباك واللجوء الى القوة المفرطة والغير متناسبة مع الأهداف، ومن الأمثلة على ذلك قصف (6) مباني باستخدام (85) قنبلة خارقة للملاجئ لاغتيال شخص واحد (الشاويش،2024، محكمة نت).

كما قصفت القوات الإسرائيلية عمدا وبشكل مباشر أعيانا مشمولة بحماية خاصة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني مثل المواقع الأثرية والتاريخية، مما الحق أضرارا جسيمة بالتراث الثقافي للبلاد إذ طالت الغارات مدينة بعلبك ومحيط قلعتها الأثرية، فضلا عن تعرض مواقع اخرى مثل (معبد قصر نبا ومعبد نيحا) في منطقة البقاع وسوق النبطية التراثي في جنوب لبنان، وقد دعت منظمات دولية بما في ذلك اليونسكو الى ضرورة حماية هذه المواقع من الدمار (د.ن، 2025، ص19).

من خلال العرض السابق يتبين لنا عدم التزام القوات الإسرائيلية بقواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك لأسباب عديدة منها العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي توسع من نطاق الأهداف العسكرية، إذ تجعل من مجرد الميزة العسكرية المحتملة مبررا للهجوم على المنشآت المدنية، ولا شك ان

هذا التفسير يخالف نص المادة(2/52) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، إذ يرى المسؤولون الإسرائيليون بأن المنشآت المدنية مثل(الكهرباء، والوقود) يمكن ان تكون هدفا عسكريا مشروعا لأنها تحقق ميزة عسكرية بحسب تفسيرهم، الا انه لا يمكن ان تكون الميزة العسكرية محتملة أو غير محددة، ومن ثم يمكن وفقا لذلك تبرير أي هجوم ،لأن جميع الأهداف المدنية تقريبا يحتمل ان تكون لها استخدامات عسكرية(محمد، 2010، ص279)، وبذلك فإن نمط الهجمات الإسرائيلية التي شنت على المدنيين وممتلكاتهم في لبنان مقرونة بتصريحات القادة المسؤولين عكست هذا التفسير المبالغ فيه لمفهوم الميزة العسكرية .

المطلب الثاني: الموقف الدولي من الحرب على غزة ولبنان

سنتطرق في هذا المطلب الى المواقف الدولية من الحرب على غزة ولبنان، والذي سنفصله على فرعين، نخصص الفرع الأول لموقف منظمة الأمم المتحدة، فيما نفرد الفرع الثاني لالتزامات ومواقف الدول الثالثة.

الفرع الأول: موقف منظمة الأمم المتحدة

ان احترام حقوق الإنسان وحمايتها أضحت أحد الاهتمامات الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة، وهو ما نصت عليه ديباجة الميثاق وعدد من المواد التي تحدد مقاصد المنظمة وأعمال هيئاتها، وبهذا الخصوص سنركز في هذا الجزء من البحث على دور مجلس الأمن والجمعية العامة، باعتبارها أهم جهازين في منظمة الأمم المتحدة.

أولا: دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين

يعد مجلس الأمن الذراع التنفيذي للأمم المتحدة، ومن أهم مهامه حفظ السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات، وفرض احترام القانون الدولي، وبهذا الخصوص فإن سلطات المجلس متدرجة تبدأ بالحلول السلمية مرورا بالضغط الدبلوماسي والاقتصادي، وفي حالة عدم نجاعة الوسائل السابقة يمكن للمجلس ان يلجأ الى استخدام القوة المنصوص عليها في المادتين(42 ،43) حيث منحه الميثاق سلطة واسعة فيما يراه مناسبا لوقف خطر تهديد السلم والأمن الدوليين (أبو الوفا، 2011، ص358)، وبإمكان المجلس اتخاذ قرار لوقف النزاع الدائر، والامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني خلال العمليات العدائية على ان لا تعترض عليه اي من الدول الخمس دائمة العضوية.

ISSN:2698-394X

وكأمثلة على ذلك؛ محاولة المجلس لإصدار قرارات لوقف الحرب على غزة، ومنها مشروع القرار الذي بادرت به البرازيل بتاريخ 2023/10/18 والذي دعا إلى "هدنة إنسانية للسماح بوصول المساعدات بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق في قطاع غزة " والذي أكد على وجوب حماية المدنيين، وكذلك إدانته للهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس في إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/ 2023، واحتجاز الرهائن المدنيين"، وقد صوت(12) عضو لصالح القرار مع امتناع روسيا وبريطانيا، الا أن مشروع القرار اصطدم بالفيتو الأمريكي (أخبار الأمم المتحدة،2023،الأمم المتحدة نيوز).

والملاحظ ان هذه الأخيرة ليست الوحيدة التي لجأت الى حق النقض، فقد لجأت اليه روسيا والصين بمناسبة مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 25 تشرين الأول/ 2023، والذي تضمن وقفا لإطلاق النار في غزة، لكن بسبب غموض القرار وعدم اشارته الى مسؤولية إسرائيل عما يحدث للسكان المدنيين، لجأت روسيا والصين الى استخدام حق النقض (الفيتو) بالرغم من حصوله على تأييد(10) أعضاء ومعارضة(3) روسيا والصين ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع امتناع (2) عن التصويت، وفي المقابل قدمت روسيا مشروع قرار ساهمت فيه كل من السودان وفنزويلا، الذي يدعوا إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وقفا فوريا ودائما، ويدين بشدة جميع اشكال العنف وأعمال القتال، و"الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة، كما يدين ويرفض الإجراءات الرامية الى فرض الحصار على القطاع بهدف حرمان السكان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة"، ولم يحظى القرار بتأييد المجلس إذ أمتنع(9) أعضاء عن التصويت فيما عارضته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (أخبار الأمم المتحدة،2023،الأمم المتحدة نيوز).

وقد تلاه العديد من مشاريع القرارات، ومنها القرار الذي تقدمت به الجزائر بتاريخ 20 شباط 2024 نيابة عن الدول العربية، والذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية تكون محل احترام الجميع، وبناء على ذلك عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة، لمناقشة الوضع في غزة واصدار قرار بشأنه، وعلى الرغم من دعم مشروع القرار من قبل (13) عضواً الا ان القرار اصطدم ايضا (بالفيتو) الأمريكي مع امتناع المملكة المتحدة عن التصويت(UN News,2024 /news.un.org)

عند مقارنة الموقف الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص مع النزاع المسلح الدائر في أوكرانيا يتضح لنا بجلاء ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية.

وبالرغم من فشل العديد من مشاريع القرارات إما بسبب الفيتو او لعدم التوافق عليها بين أعضاء المجلس، الا ان بعض المحاولات أسفرت عن حصول توافق بإصدار قرارات تخص النزاع المسلح

الدائر في غزة، ومنها القرار رقم(2712) في 2023/11/15، حيث طالب جميع الأطراف الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني، بإقامة هدنة وفتح ممرات انسانية، والتوقف عن حرمان السكان في غزة من الخدمات الاساسية، وكذلك الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن لدى حركة حماس، مشددا على ضرورة وقف إسرائيل للهجمات على المدنيين والأعيان المدنية(مجلس الأمن، 2023، القرار 2712)، الا ان صدور هذا القرار لم يكن محل ترحيب من الحكومة الاسرائيلية، حيث واصلت هجومها واعمالها العدائية العشوائية من قتل وتدمير للبنى التحتية ونقل السكان ومحاصرة البعض منهم، لكن نتيجة للضغط الدولي والداخلي اضطرت الى إبرام هدنة وتبادل للأسرى.

-القرار رقم (2720) في 2023/12/22، تضمن هذا القرار الدعوة الى إتاحة وتسهيل الوصول الفوري والآمن للمساعدات الإنسانية الى غزة دون عرقلة، واتخاذ إجراءات عاجلة بهذا الصدد، مع تهيئة الظروف لوقف مستدام للعمليات القتالية (مجلس الأمن الدولي، 2023، القرار2720)، الا انه على صعيد الواقع الميداني لم يحدث اي تغيير فالمساعدات محدودة وتخضع لرقابة إسرائيلية مشددة.

-القرار (2728) في 25 مارس 2024، والذي يدعوا الى وقف فوري ودائم لإطلاق النار خلال شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف، كما طاب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وكفالة تسهيل المساعدات لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين وتعزيز حمايتهم، وعلى امتثال الأطراف لالتزاماتها، وقد حاز هذا القرار على تأييد (14) عضوا وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت (مجلس الأمن الدولي، 2024، القرار 2728).

وفي المقابل فإن القرارات التي صدرت عن المجلس لم تكن محل ترحيب من قبل الحكومة الإسرائيلية، كما ان الولايات المتحدة لم تصوت على تلك القرارات، بل اتخذت موقفا سلبيا منها، وبذلك يتضح لنا بأن تلك القرارات بقيت حبر على ورق في ظل تقاعس الدول الكبرى بإرغام اسرائيل على الامتثال لمضمونها.

وفيما يتعلق بالحرب على لبنان فلم يكن هنالك قرارات أممية جديدة بل مواقف منددة وأخرى داعية للتهدئة ووقف للقتال، وبتاريخ 2024/9/25 عقد مجلس الأمن اجتماعا طارئا، بناءً على طلب من فرنسا لمناقشة التطورات الميدانية المتسارعة في لبنان، ونتيجة لتصاعد وتيرة العمليات العسكرية وتزايد الخسائر البشرية والمادية، دعا المجلس الى وقف القتال وتجنب حرب شاملة، ومن خلال الاجتماع طالب الأمين العام للأمم المتحدة جميع أطراف النزاع إلى وقف العمليات العدائية، وتخفيف حدة الخطاب والتهديدات، وفي إحاطته المجلس أشار الأمين العام الى ان إطلاق النار بشكل يومي تقريبا في لبنان، يشكل انتهاكا متكررا لقرار مجلس الأمن رقم(1701) (اخبار الأمم المتحدة، 2024، الأمم المتحدة

ISSN:2698-394X

نيوز) ونتيجة لتآزر الجهود الدولية لوقف اطلاق النار، فقد اثمرت تلك الجهود عن اتفاق وقف إطلاق النار؛ بناءً على المقترح الأمريكي الذي تلقته الحكومة اللبنانية، حيث تم التوصل الى الاتفاق في 26 نوفمبر 2024 استنادا الى قرار مجلس الأمن رقم(1701) لعام 2006، والذي يتكون من 19 فقرة، ومن أهم مضامين هذا القرار؛ وقف كامل الأعمال العدائية بين حزب الله واسرائيل (البوهي، 2025، ص24-25).

ثانيا: دور الجمعية العامة :

تعهدت الدول الأعضاء بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والتشجيع على ذلك دون تمييز، وقد عقدت الجمعية العامة العديد من المؤتمرات التي كانت نقطة تحول في طريق اشراك المنظمة في الجهود الرامية الى السهر على تنفيذ احكام القانون الدولي الإنساني، وقد حثت الجمعية العامة في قراراتها التي اتخذتها في مناسبات عديدة على الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني مع التركيز على حماية المدنيين، فضلا عن قيام الأمين العام في مناسبات عديدة الى لفت انتباه جميع الدول الأعضاء الى احترام احكام هذا القانون (عزيز، 2017، ص276-277).

ونتيجة لإخفاق مجلس الأمن في إصدار قرار ملزم لإسرائيل لوقف النزاع في غزة، وجه الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 2023/12/10 رسالة الى مجلس الأمن بعنوان (حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية الإنسانية)، أعرب فيها عن بالغ القلق إزاء الحالة الانسانية الكارثية في قطاع غزة، مشددا على وجوب حماية المدنيين، بناءً على ذلك، حيث تولت الأردن تقديم مشروع قرار نيابة عن المجموعة العربية ودول أخرى، والذي عبر عن القلق البالغ من الوضع الكارثي في قطاع غزة وتداعياته الهائلة على السكان المدنيين، وبناء على ذلك عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ 2023/10/26 وتبنت التوصية رقم(10/27) بأغلبية 120 دولة واعتراض 14 وامتناع 45 دولة، وأهم بنود القرار:

-الاتفاق على هدنة انسانية فورية دائمة، ومستدامة تفضي الى وقف الاعمال العدائية وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين في شتى انحاء غزة بشكل فوري ودون عوائق مع ضمان وصول المساعدات الإنسانية، فضلا عن الافراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

-طالب القرار جميع الاطراف بالامتثال الفوري والكامل للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي بما في ذلك احكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، وتوفير الحماية للعاملين في مجال الخدمات الإنسانية.

ISSN:2698-394X

-إدانة جميع أعمال العنف التي توجه الى المدنيين بما في ذلك أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية، معربا عن رفضه القاطع لنقل السكان المدنيين من قطاع غزة) الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2023 ،10.(L-25/

ما نلاحظه على هذا القرار كونه لفت انتباه الدول الى التزاماتها بموجب احكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، ثم عرض بإسهاب مجمل الاحكام التي ينبغي الالتزام بها، وقد شكل القرار نقلة مهمة في إطار حماية المدنيين ومتطلبات حياتهم في ظل العمليات العدائية على غزة، غير ان المعاناة تكاد لا تنتهي بسبب القصف العشوائي ومنع دخول المساعدات الإنسانية مما يعني عدم اكتراث اسرائيل بهذه القرارات.

وبعد ان عرقلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب بالوقف الفوري والدائم، وغير المشروط لإطلاق النار في غزة باستخدامها الفيتو، عقدت الجمعية العامة جلستها في 12 حزيران 2025، واعتمدت فيها قرارا حمل عنوان" حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية"، الذي تضمن 21 بندا تنفيذيا، والذي يدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة، وأهم البنود التي تضمنها القرار هي:

-مطالبة إسرائيل بصفتها "السلطة القائمة على الاحتلال بإنهاء الحصار فورا وفتح جميع المعابر الحدودية مع ضمان وصول المساعدات إلى السكان المدنيين الفلسطينيين" على نطاق واسع.

-أدان القرار بشدة أي استخدام لتجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الضغط والحصار ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، مشددا على عدم حرمان المدنيين في قطاع غزة من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة .

-المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس، وعن جميع المحتجزين تعسفا بطريقة تحفظ كرامتهم، مع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2730)، الذي طالب من بين أمور أخرى – بعودة الفلسطينيين إلى منازلهم والانسحاب التام للقوات الإسرائيلية من القطاع .

-شدد القرار على ضرورة تفعيل المساءلة بما يضمن احترام إسرائيل التزاماتها بموجب القانون الدولي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 10،L-34/Rev.1/2023). ولغاية لحظة كتابة هذه السطور ما زالت اسرائيل ترتكب الانتهاكات ضد المدنيين، فهي ترى من نفسها قوة كبرى فوق الشرعية الدولية تفعل ما تريد دون محاسبة.

الفرع الثاني: التزامات ومو اقف الدول الثالثة

ISSN:2698-394X

تعد الدول الأطراف في الاتفاقيات الإنسانية مسؤولة جماعيا عن كفالة احترام هذه القواعد، واساس هذه المسؤولية نجده في المادة(1) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والتي تفرض احترام وكفالة احترام هذه الاتفاقيات في جميع الأوقات، مما يترتب على الدول واجب القيام ببذل كل ما في وسعها لضمان التزام المؤسسات الخاضعة لسلطتها باحترام هذا القانون سواء كانت في حالة حرب ام لا، مع تعهد هذه الدول بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة في حالات الانتهاكات الخطيرة لكفالة احترام تلك القواعد (حجازي،2009، ص125)، وبالتالي لا يمكن لأي طرف متعاقد التشبث بأي عذر واقعي او قانوني من قبيل الضرورة والدفاع الشرعي والمعاملة بالمثل، بقصد إعفاء نفسه من واجب الالتزام بهذه التعهدات ويسد باب كل المسالك التي يمكن ان تتوسل بها الأطراف المتعاقدة للتنصل من تطبيق الاتفاقيات او الانتقاص منها(العنبكي،2010، ص80).

عندما يرتكب طرفا من أطراف النزاع المسلح انتهاكا خطيرا لقاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني ينبغي على الدول الأخرى- وفق مبدأ مسؤولية الدولة الثالثة- التعاون على أساس القانون من أجل وضع حد لذلك الانتهاك (غالوت، مؤسسة بديل، 2025) ومن ثم فإن المادة (1) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع تمنح كل الدول الحق في ضمان احترام هذا القانون، ويستبان من ذلك أن المقصود من هذا الالتزام أن تضع الدول في الاعتبار أن هناك حاجة إلى بذل كل ما في وسعها من أجل كفالة التزام عالمي بالمبادئ الإنسانية الواردة في اتفاقيات جنيف والآليات التي يمكن للدول الأطراف السامية المتعاقدة أن تتخذها، وما يعنينا في هذا المقام التدابير التي تتخذها الدول بنفسها، والتي تعتمد اساساً على الوسائل الدبلوماسية وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وفي العادة فإن هذه التدابير لا تشكل عائقًا من الناحية القانونية؛ لأنها تتخذ شكل المفاوضات والاحتجاجات والاستنكار وجميعها طرق وأعراف دبلوماسية قائمة بين جميع الدول، ويمكن للدول اللجوء الى أحد الوسيلتين التاليتين للنهوض بمسؤوليتها لكفالة احترام احكام القانون الدولي الإنساني:

أولا: احتجاج شديد اللهجة:

يقصد به توجيه خطاب صارم وواضح من قبل احدى الدول الى سفير الدولة التي انتهكت احكام القانون الدولي الإنساني، وكذلك الاستنكار لطرف أو أكثر أو من خلال المنظمات الدولية او الإقليمية بشكل علني وواضح، ومن الأمثلة على ذلك ما صرحت به الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن عام 1990، بأن ما تقوم به اسرائيل من ابعاد للمدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، يعتبر خرق لاتفاقية جنيف الرابعة، ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى وقف هذه الأعمال فوراً، والامتثال لأحكام الاتفاقية.

ISSN:2698-394X

ثانيا: اتخاذ التدابير القسرية:

وهي عبارة عن إجراءات تتخذها دولة معينة او منظمة دولية ضد دولة أخرى لإجبارها على الامتثال للقانون الدولي او لغرض وقف سلوك معين، مثالها قيام كلاً من موريتانيا وفنزويلا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الإسرائيلية بسبب الحرب على غزة عام 2008، أو قد تكون في شكل وقف للمفاوضات الجارية، أو رفض التصديق على المعاهدات التي سبق أن وقعتها، كذلك يمكن ان تشمل هذه التدابير الامتناع عن تجديد الامتيازات أو الاتفاقيات التجارية، أو تخفيض أو وقف المعونة، كما يمكن ان تشمل هذه التدابير تقييد أو حظر بيع الأسلحة، والتكنولوجيا العسكرية والتعاون في المجالات العلمية، ومثال ذلك قيام الدول الأوروبية عام 1990 باتخاذ سلسلة من القرارات تتعلق بالعراق، والتي شملت من جملة أمور، حظر بيع الأسلحة والمعدات العسكرية، مع وقف كل تعاون علمي او تقني (عتلم،2022، موقع شريف تايم).

وبناءً على ذلك يمكن لنا التطرق الى مواقف الدول بخصوص الحرب على غزة ولبنان، والتي تراوحت ما بين الدعم لأحد الأطراف وبين الاستنكار واتخاذ مواقف معينة، فنجد على سبيل المثال الولايات المتحدة التي قدمت الدعم المطلق لإسرائيل على الرغم من انتهاكها الصريح لأحكام القانون الدولي، فضلا عن تعهد الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا وبريطانيا، قبل ذلك في بيان مشترك بدعم قدرات إسرائيل للدفاع عن نفسها، مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعرقلة اصدار قرارات مجلس الأمن باستخدامها حق النقض "الفيتو"، ولا يبدو ان الدول الأخرى تمارس نفوذها المنصوص عليه من أجل وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولم تمارس تلك الدول تدابير من شأنها الضغط على اسرائيل، مثل فرض حظر شامل لتوريد الأسلحة، والإمدادات العسكرية، أو اشتراط استخدامات محددة لتلك الأسلحة، فضلا عن عدم ممارستها أي ضغوط ملموسة لإنهاء الحصار غير القانوني، او غير ذلك من الوسائل التي تدعم احترام القانون الدولي(الكحلوت وهداية، 2023، ص8)

وقد أدى اصرار إسرائيل على انتهاك أحكام القانون الدولي الى تغيير في بوصلة المواقف الأوربية تجاه الوضع الراهن، والى ظهور تحولات في مواقفها تجاه العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، وقد تبلورت تلك المواقف منذ منتصف عام 2024، والتي اكتسبت زخما أكبر بعد خرق إسرائيل للهدنة الأخيرة التي جرى التوصل اليها في 19 كانون الثاني/2025، واستئناف عدوانها، وتواتر التقارير الحقوقية عن التجويع الممنهج الذي تقوم به، والاستهداف المباشر للمدنيين، إذ تسببت هذه الممارسات التي بلغت مستوى غير مسبوق من امتهان كرامة الإنسان وتجويعه خلال توزيع المساعدات، واستهداف تجمعات الساعين للحصول عليها في نشوء ضغوط داخلية متصاعدة الجأت حكومات أوربية عديدة الى الخروج عن صمتها؛ والبدء في استخدام لهجة أكثر حدة في التعامل مع اسرائيل تجاوزت حدود ضبط النفس

ISSN:2698-394X

لتشمل التلويح بشكل مباشرة باتخاذ إجراءات عقابية، فأعلنت (بريطانيا وفرنسا وكندا) على نحو مشترك في 19 أيار/2025، بأن مواصلة اسرائيل لحصار غزة، ومنع دخول المساعدات يشكل انتهاكا للقانون الدولي الانساني، ولوحت بفرض عقوبات على المسؤولين الاسرائيليين في سابقة هي الاولى من نوعها في التعامل مع اسرائيل في حين ذهبت (ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال) خطوة ابعد من ذلك باستدعاء سفرائها من تل ابيب واعلنت (بلجيكا واسبانيا) الغاء اتفاقيات عسكرية وتجارية سابقة، وطالبتا بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة الأوربية الإسرائيلية التي تتيح لها امتيازات تجارية ضمن السوق الأوربية (د.ن، 2025،ص1)،

اما عن موقف روسيا ففي بيان لها دعت الى وقف العدوان على غزة ولبنان، وخلص البيان الى ان الوضع المتفجر الحالي يتطلب من الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي ان يفعلوا كل ما في وسعهم لمنع المنطقة من الانزلاق في مواجهة مسلحة واسعة النطاق، كما ابدت استعدادها للمساعدة في تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار، وبالنسبة للصين فقد أدانت العدوان على غزة ولبنان ودعت الى وقف إطلاق النار، ووجهت خطابا دبلوماسيا صارما ضد الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبتها، فضلا عن دعمها لقرارات محكمة العدل الدولية بخصوص القضية الفلسطينية، مع ادانتها لموقف الولايات المتحدة الداعم لإسرائيل (عدنان،2025، ص131-132)، وقد كان لبعض الدول مواقف أكثر صرامة تجاه الحرب الأخيرة، أذ قامت تركيا على سبيل المثال في بداية العدوان بتقييد تبادلاتها التجارية مع اسرائيل ثم اعلنت قطع تلك التبادلات في مايو 2024، ومع توسع العدوان الإسرائيلي وتواصله أعلن الرئيس التركي في 13 نوفمبر 2024 قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وجاء تصرف تركيا ترجمة لموقفها الرافض للعدوان الإسرائيلي في المنطقة، وقد حذرت تركيا على لسان وزير خارجيتها اسرائيل من توسع حربها في غزة ولبنان، كما استنكر الدعم الأمريكي والغربي لإسرائيل (مؤمن، 2025، ص115-117)، وقد تأرجحت مواقف الدول العربية والإسلامية بين مواقف محايدة وأخرى خجولة، إذ اكتفت بعض الدول بإصدار بيانات الإدانة دون ان يصاحبها إجراءات ملموسة، وأخرى تبنت وساطات مثل مصر وقطر، سعيا منها الى وقف إطلاق النار .

نخلص الى ان الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية انتهجت سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين خاصة ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي ترفض إدانة المجازر التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة، والتي راح ضحيتها آلاف المدنيين، فضلا عن الدمار الهائل وفرض الحصار والتجويع المقصود.

4.الخاتمة:

ISSN:2698-394X

يضم القانون الدولي الإنساني مجموعة ضخمة من القواعد التي تنظم العمليات العسكرية، وتحمي المدنيين والأعيان المدنية من أهوال النزاعات المسلحة، والتي ينبغي على الأطراف المتحاربة الالتزام بها، الا أن واقع النزاع المسلح الذي دار في غزة ولبنان أفرز انتهاكا صارخا لهذه القواعد، ومن خلال العرض السابق فقد توصلنا الى أهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

1- افرزت الحرب على غزة ولبنان وجود فجوة بين النظرية والممارسة الفعلية، إذ كشفت تلك الممارسة انتهاكا سافرا للقوانين الدولية في غزة ولبنان، ومن يمعن النظر في تلك الجرائم يذهله حجم الفظائع والانتهاكات التي ارتكبتها اسرائيل، وما صاحبها من تداعيات فاقمت الوضع الإنساني في غزة، بسبب الحصار الذي أدى الى عرقلة وصول الإغاثة الإنسانية.

2- يواجه التطبيق العملي للقانون الدولي الإنساني تحديات هيكلية وأخلاقية متزايدة، ولعل أبرز هذه التحديات يكمن في غياب آلية فعالة للإنفاذ.

3- استخدام القوة المفرطة من قبل اسرائيل في حربها على غزة ولبنان، والتي تجاوزت مقتضيات الضرورة العسكرية، وعدم مراعاتها للاعتبارات الإنسانية.

4- كشفت المواقف السياسية للدول الكبرى في الحرب على غزة تناقض وازدواجية في التعامل مع القضايا الإنسانية، وهذا واضح من خلال عرقلة اصدار اي قرار لوقف العدوان والانتهاكات الجسيمة في غزة.

5- ان صعوبة المساءلة القانونية تجاه اسرائيل يمثل أبرز معوقات تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقد بدا ذلك واضحا من تحدي اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية.

ثانيا: التوصيات

1- ينبغي على الأطراف الثالثة من الدول فرض كافة التدابير القانونية والدبلوماسية للضغط على الأطراف المتحاربة التي لا تمتثل لقواعد الشرعية الدولية.

2- نلتمس من منظمة الأمم المتحدة إنشاء لجنة تحقيق او تقصي للحقائق للوقوف على الجرائم الخطيرة التي طالت غزة ولبنان.

3- ندعو المجتمع الدولي الى تعزيز الأطر القانونية الدولية وتطبيقها مع ايجاد آليات أكثر نجاعة لحماية المدنيين والأعيان المدنية اثناء النزاعات المسلحة في إطار منظمة الأمم المتحدة، كإنشاء آليات جديدة للمراقبة والتحقق بوسائل فعالة.

ISSN:2698-394X

4- ضرورة ممارسة المجتمع الدولي دوره في تحقيق العدالة الجنائية عن الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل بدءا من اصحاب القرار ومرورا بالقادة والمخططين وصولا الى الجنود في الميدان.

5- نوصي باستحداث وحدات لحماية المدنيين او نقاط اتصال إنساني ضمن هيكلية القوات المسلحة لكل طرف من أطراف النزاع وظيفتها التنسيق مع المنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات واستقبال الشكاوى.

- المراجع

أ- الكتب:

1- ابو الوفا، أحمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط8، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

2- حجازي، رنا احمد، القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

3- الزمالي، عامر، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ط3، بحث منشور كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006.

4- عزيز، محمد عبد الكريم، مسؤولية المقاتل عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، 2017.

5- العنبكي، نزار، القانون الدولي الإنساني، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2010، 2010.

6- محمد، علاء فتحي عبد الرحمن، 2010، الحماية الدولية للصحفيين أثناء النزاعات الدولية المسلحة في القانون الإنساني والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

ب- المجلات و الابحاث المنشورة

1- السيد، حمد محمود،2024، من أوكرانيا الى غزة: التحولات في حروب المدن الحديثة، بحث منشور في مجلة دراسات خاصة، تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (30)، أبو ضبي.

2- الكحلوت، غسان وهداية، منى، 2023، إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: البحث عن إجابات في ظل حرب وحشية وقانون مهمش، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

3- البوهي، أحمد، 2025، مسار العدوان الإسرائيلي على لبنان: الأهداف والاستراتيجيات، بحث منشور في قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد.(36)

ISSN:2698-394X

4- -الشاويش، حبيب، الحرب على لبنان: التكنلوجيا للاحتلال الإسرائيلي والعقيدة لحزب الله. كل يستفيد من قوته، محكمة نت، 2024/10/22، مقال متاح على الموقع الالكتروني https://mahkama.net/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

5- خطاب، يوسف كامل،2024، انتهاكات إسرائيل للقوانين الدولية الإنسانية والعرفية في الحرب على غزة (ورقة تحليلية)، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية،

6- عدنان، آية محمود،2025، موقف القوى الكبرى من الحرب على لبنان: ما الاختلاف؟، بحث منشور في قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد.(36)

7- عتلم، شريف، الالتزام العام باحترام وفرض احترام القانون الدولي الإنساني، 13 مارس 2022، متاح على الموقع الالكتروني https://cherifatlam.com/respect-for-international-humanitarian-law

8- عاشور، عمر، 2024، الأداء القتالي للقوات الإسرائيلية في غزة ولبنان– ملاحظات على المستوى العملياتي (2023-2024)، وحدة الدراسات الإستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9- غالوت، سيسيل، المسؤولية الفردية والجماعية للدول- حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، متاح على الموقع الالكتروني https://badil.org/ar/publications/haq-awda/issues/items/2533.html

10- طاهر، أكرم ناجي والعكلة، حسين صباح، 2024، الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على الأمن الإنساني، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، عدد خاص.

11- سعادة، فينوس، 2024، انتهاك إسرائيل للقانون الدولي في قصفها الأحياء السكنية في لبنان وغزة، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد.(128)

12- محمد، سمير إبراهيم، 2024، حدود انطباق أحكام القانون الدولي الإنساني على إسرائيل ومسؤوليتها الدولية في إطار العدوان على غزة منذ أكتوبر 2023، بحث منشور في مجلة كلية السياسية والاقتصاد، كلية القانون العدد (22)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف.

13- مختار، محمد وأحمد، صهيب، 2024، مناطق لا تصلح للحياة – الهجمات الإسرائيلية على الأعيان المدنية وانتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مصر.

ISSN:2698-394X

14- مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 2024، الهجمات الإسرائيلية على الأعيان المدنية وانتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني، مصر.
15- مؤمن، محمود عاشور،2025، الموقف التركي من توسع العدوان الإسرائيلي على لبنان، بحث منشور في قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد.(36)
16- أخبار الأمم المتحدة، فشل مشروعي قرارين حول غزة وإسرائيل في مجلس الأمن، 2023/10/25، متاح على الموقع الالكتروني https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125317
17- اخبار الأمم المتحدة، فشل مشروعي قرارين حول غزة وإسرائيل في مجلس الأمن الدولي، 2023/10/25، متاح على الموقع الالكتروني https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125317
18- لجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع قرار حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، الدور الاستثنائية الطارئة العاشرة،26/تشرين الأول/2023، الوثيقة رقم(A/ES-10/L-25).
19- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع قرار حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، الدور الاستثنائية الطارئة العاشرة، 9حزيران/2025، الوثيقة رقم(A/ES-10/L-34/Rev.1).
20- أخبار الأمم المتحدة: ارتفاع عدد ضحايا "لقمة العيش" إلى 1373، منشور في موقع سكاي نيوز عربية، 2025/8/1، متاح على الموقع الالكتروني https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1811756-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%85
21- د.ن)، 2024، العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد استهداف مقر القيادة المركزية لحزب الله واغتيال أمينه العام، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
22- (د.ن)، 2003، القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، مقتطف من التقرير الذي اعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف.
23- (د.ن)، 2025، تحول المواقف الغربية تجاه الاعتراف بدولة فلسطين- الدوافع والمآلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

24- (د.ن)، 2025، لبنان تحت العدوان-تحديات دولة القانون واحترام حقوق الإنسان خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، ط1، دار المصور، لبنان.

25- مجلس الأمن الدولي، القرار رقم (2712(2023)، الجلسة 9479)،15 تشرين الثاني/2023، الوثيقة) S/RES/2712(2023.

26- مجلس الأمن الدولي، القرار رقم (2720(2023)، الجلسة (9590)،22 كانون الأول/2023، الوثيقة) S/RES/2720(2023. .

27- مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 2728(2024)،الجلسة(9586)،25 آذار/2024، الوثيقة.S/RES/2720(2023) .

28- نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية لعام 1998.

29- وزارة الصحة في غزة: حالتي وفاة جديدتين بسبب المجاعة وسوء التغذية خلال 24 ساعة،22 /2025/8، متاح على الموقع الالكتروني، https://safa.ps/post/391282/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8

30- -UN News, US vetoes Algerian resolution demanding immediate ceasefire in Gaza, 20 February 2024, Available on the website, https://news.un.org/en/story/2024/02/1146697

ISSN:2698-394X

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN: 2698-394X المجلد: 7 العدد: 20 تشرين الاول: 2025 ص-ص/32-54

تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي لأجهزة العدالة الجنائية لمنع الجريمة

Applications of artificial intelligence technologies for criminal justice agencies to prevent crime

الدكتور عبد الكامل علي [1]

Dr. Abdelkamel ali

مفتشية أملاك الدولة لولاية بشار (رئيس قسم الرقمنة)- الجزائر

Dr.abdemkamelali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/14	تاريخ القبول: 2025/09/29	تاريخ النشر: 20../10/30

ملخص:

في عالم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يعد التدريب على البيانات أمرًا لا مفر منه بالنسبة للإنظمة الذكية. ومن منظور التوجه نحو الرقمنة و العصرنة فُرض على المجال القانوني والقضائي الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجرائم قبل وقوعها،و بشكل استباقي. هذه هي العملية التي تساعد الأنظمة الذكية على تحليل هذه البيانات من أجل الوصل إلى إتخاذ قرارات مستقلة بناء بيئة محيطة بها. التعلم الآلي في مجال الشرطة التنبؤية هو أحد مجالات الذكاء الاصطناعي، يهدف إلى تمكين الآلات من "التعلم" من البيانات في مجال التوقع المسبق بالوقوع ضمن نظم المدن الذكية،من خلال نماذج رياضية. وبتعبير أدق، هو عملية استخراج المعلومات ذات الصلة من مجموعة بيانات التدريب في مجال الجريمة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الإصطناعي،التنبؤ بالجريمة،الأنظمة الذكية،الشرطة التنبؤية،تحليل البيانات،البيانات الضخمة.

Abstract:

In the world of artificial intelligence and machine learning, data training is inevitable for intelligent systems. With the shift toward digitization and modernization, the legal and judicial field has been forced to rely on AI systems to predict crimes before they occur, and proactively. This is the process that enables intelligent systems to analyze this data to make autonomous decisions based on

1 لمؤلف الرئيسي: د.عبد الكامل علي موظف لدى مفتشية أملاك الدولة لولاية بشار .

their surrounding environment. Machine learning in predictive policing is a field of artificial intelligence that aims to enable machines to "learn" from data in the field of pre-predicting crimes within smart city systems, through mathematical models. More precisely, it is the process of extracting relevant information from a training dataset in the field of crime.

***Keywords**: Artificial intelligence, crime prediction, intelligent systems, predictive policing, data analysis, big data..*

. مقدمة:

كثيرة هي الطروحات التي كانت حتى عهد قريب خالية التصور،بديهيات مقر بها،الأمر الذي جعل المنظومة الفكرية في العديد من العلوم الإنسانية بما فيها القانونية،تعيد النظر في الكثير من الجدليات التي كانت تشكل الإطار النظري و الفكري الحاكم لها. (عرفان الخطيب، صفحة 11).فالعلوم الإنسانية الرقمية هي النتيجة المنطقية لإمكانية استفادة العلوم الإنسانية من فرص العصر الرقمي (Abderrazak، 2021، صفحة 78). لقد تأثر القانون تأثرا واضحا بالتقدم التقني و العلمي في العصر الحديث(Pierre, 2022, p. 10) ،و ما نتج عن ذلك من تفاعل تكنولوجيا الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.(Johan, 2011, p. 11) فلا جدال أنه من واجب القانون التأقلم مع هذه المستجدات،و ألا يسعى إلى عرقلتها،لكن ليس من السهل الاهتداء إلى منهج التأقلم الملائم،نظرا إلى وجود القانون في مواجهة ظاهرة علمية مازالت في بداياتها،و لايمكن التنبؤ بمآلها،إلا أنه في المقابل في الإمكان تقديم إسهامات قادرة على الأقل الإحاطة بالمعطيات الراهنة. (أحمد بلحاج، صفحة 226).و ما يؤكد هذا الطرح الاستاذ القانون الدولي الفرنسي (A.Colliard-C)،حيث أكد أن القانون لا يصنعه الفقهاء بنظرياتهم،و لا رجال القانون بنظرياتهم القانونية،و إنما المهندسون باختراعاتهم التي تصنع وتطور القانون. (إيهاب ابو المعاطي، صفحة 242).

إن الدول المتقدمة أبدت استعداداتها للتعامل مع تأثير الثورة التكنولوجية الحديثة،و التي من أهمها الذكاء الاصطناعي،إذ يقع على عاتق قوات الأمن مسؤولية الحفاظ على الأمن و النظام داخل المجتمعات،و يعتبر الحفاظ على هذا التوازن فيما بين الأمن و النظام بمراقبة عدد كبير من السكان هو أحد التحديات التي تواجهها الدول،لذا يتم تطوير تقنيات المعلومات لتساعد أجهزة إنفاذ القانون في أداء واجباتها و بالتالي ضمان السلامة العامة. (سجي أحمد، 2020، صفحة 35).تساهم تطبيقات الذكاء في القيام بالكثير من الأعمال المهمة،خاصة الأعمال الأمنية و الشرطة،فيمكن بواسطتها التعرف على الجناة و تصنيفهم،و التعرف على المناطق التي يتكرر فيها وقوع الجرائم،و هو ما يساعد في وضع الاستراتيجيات والخطط التي تقلل من انتشار الجرائم،كما تساهم في اثبات الجرائم و الحصول على

الأدلة المادية الكافية التي من خلالها يتم تطبيق القانون لإنفاذ العدالة الناجزة. (عبيد راشد، صفحة 95)

و مما لا شك فيه أن نتيجة تنامي الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات الحياتية من شأنه إثارة العديد من التساؤلات حول القواعد القانونية التي ستخضع لها التطبيقات ،و مدى انطباق قواعد القانون الجنائي عليها،و مدى تصور خضوع هذه التطبيقات للقواعد الخاصة بالمسؤولية الجنائية،و مدى اقتناع القاضي الجنائي بالأدلة تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من كونها تتناول موضوعا بالغ الحيوية يتصل اتصالا مباشر بواقع المجتمع ألا و هو منع الجريمة،الذي يعد من أكبر تحديات أمنية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة،و من أجل الحد من معدلات الجريمة تم تلاستعانة بقنيات الذكاء من أجل تشخيص بدقة فئة المجرمين،و الإطار الزمكاني و المكاني لإرتكاب الجريمة بدقة و فاعلية عالية.و هذا الورقة البحثية تسلط الضوء على دور بعض التقنيات في عمل الشرطة التنبؤية

تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على كشف الجرائم و إمكانية التنبؤ بنوع و نسب الجرائم والأمكان التي ستشكل بؤراً،و الخورازميات البرمجية التي يتم إعطاؤها معلومات محددة،و تقوم بتحليلها و تقديم نتائج دقيقة و في غاية الأهمية،قد تساعد مستقبلا في الوقاية من الجريمة و حدوثها.كم تساعد هذه التقنيات في كشف عن الأدلة المستخدمة في الجريمة.

مشكلة الدراسة :بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على عملية صنع القرار في مجال العدالة الجنائية في العديد من الدول،على المستويين التشريعي و تنفيذ القانون (Law Enforcement)،بعد الاستعانة بجوارزميات الذكاء الاصطناعي،و على ضوء ملاحظات اعضاء فريق التنبؤ بتكنولوجيا العدالة الجنائية (Criminal justice Technology Forecasting Group) التي توضح بأن ساحة العدالة الجنائية أمام فرص و تحديات،حينما يتم تحليل البيانات القضائية الضخمة باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي،لذا فإن المشكلة المحورية التي يطرحها البحث :مدى تأثير التكنولوجيا الرقمية (خوارزميات الذكاء الاصطناعي) على نظام العدالة الجنائية؟

نظرا للزيادة المطردة في معدلات الجرائم بأنواعها المختلفة وزيادة خطورتها على المجتمع،و تطور أنماط الجريمة و اتباعها اساليب تكنولوجيا متطورة.فأصبح من الأهمية بمكان مواجهة هذه الجرائم بالطرق التكنولوجية المتطورة و التطبيقات الأكثر فعالية و دقة.و لقد استحداث من أجل ذلك نظام الشرطة التبيؤية للأعمال الاستباقي لمنع الجريمة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، تقنيات المعلومات الجغرافية،و تقنية تحليل السلوك الإجرامي،تقنيات التحليل التنبؤي.

الإشكالية :ما هو الذكاء الاصطناي؟و ما أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية والحد من الجرائم؟ و ما هو دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظام الشرطة التنبؤية في منع الجرائم.؟

منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي،لتحليل ما يتعلق بتأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة قضايا الشرطة التنبؤية و منح الجريمة،في المستقبل و المنهج الاستقرائي بنقل المادة العلمية من مصادرها الأهلية و الإقتصار على أراء الفقه المعاصرين فيما يخص الدراسة.

خطة البحث:من تفيك ثنائية العدالة التنبؤية و الشرطة التنيؤية قسمت الورقة البحثية إلى مطلبين:المطلب الأول تناولت فيه العدالة التنبؤية و المطلب الثاني تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرطة التنبؤية.

المطلب الأول : العدالة التنبؤية (Predicive Justice).

لقد تأثر القانون بصفة عامة،و قانون التنظيم القضائي بصفة خاصة بالتطور العلمي و التقني في العصر الحديث،بعد الطفرة التي أحدثها التطورات العلمية و الصناعية في شكلها الحالي (الثورة الصناعية الكبري)(Aydin, 2019, p. 102) مما أفرت تقنيات حديثة تتماشي و التصورات الفقهية القانونية المستجدة(Vincent, 2019, p. 50) و تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم ضروريات العصر و التي يجب دمجها داجل المجتمع،حيث تسهل الكثير من الأمور المتعلقة بالحياة البشرية اليومية،و تساعد في إنجاز العديد من المهام التي يصعب على الإنسان القيام بها،وبكفاءة أعلى من الكفاءة البشرية،كما أن التكنولوجيا الأكثر تطورا في السوق الآن. (يحي ابراهيم، صفحة 108).

لقد وجدت البشرية في استخدام التكنولوجيا الحديثة و تقنية المعلومات بما أتاحته من إمكانيات التواصل بين فرصة كبيرة للحد من الجريمة،إذ جعلت التكنولوجيا و التقنيات المستحدثة من تصدي لأجهزة الأمنية والقضائية للجريمة أسهل و أدق من ذي قبل،فكلما اعتمدت الأجهزة الأمنية و القضائية على التكنولوجيا زادت معدلات اكتشاف الجرائم ومنعها قبل وقوعها،بل و أتاحت هذه الوسائل المستحدثة امكانية التنبؤ بالجريمة قبل وقوعها،و هو ما أخذت به العديد من الدول المتقدمة،علاوة على بعض الدول العربية،التي قطعت شوطا في مجال الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة في القطاعين الأمني و القانوني. (رزق سعد، صفحة 1586).

يهدف الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي إلى تحقيق هدفين أساسيين: وقائي ورادع. الأول وقائي من خلال التنبؤ واستشراف المستقبل للحد من الجريمة باستخدام التقنيات الحديثة التي تُحلل

البيانات التنبؤية، وتُحدد بؤر الجريمة، وتُحدد المجرمين استباقيًا بناءً على سلوكياتهم وأنماط حياتهم. ويتحقق ذلك من خلال فهم طبيعة الذكاء البشري من خلال تطوير برامج ذكاء اصطناعي قادرة على محاكاة السلوك البشري المُتميز بالذكاء، وبالتالي مكافحة الجريمة والتنبؤ بها قبل وقوعها. أما الهدف الثاني فهو رادع، أي بعد وقوع الجريمة، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي للبحث عن الأدلة الجنائية التي تُثبت الفعل وتُحدد المسؤولية على الجاني، مُقدمةً أدلة دامغة تُثبت نسب الجريمة. (Bensalem, p. 447)

الفرع الاول: مفهوم العدالة التنبؤية

تستخدم التكنولوجيا بشكل متزايد في قطاع العدالة الجنائية،في استبانة الجرائم أو ملاحقة مرتكبيها على حد سواء،و في تقديم الخدمات القانونية و الحصول على المعلومات القانونية وخدمات المساعدة القانونية.و تنطوي التكنولوجيا،إذا استخدمت بطريقة مسؤولة،على إمكانية تعزيز تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة،و تعزيز الكفاءة و الشفافية و المساءلة داخل نظام العدالة الجنائية. (A/CONF.242/PM.1، صفحة P7).و يعد تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تتنبأ بكيفية تحديد المحكمة للمطالبة أو القضية أو التسوية تطبيقا سريع النمو للذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة.حيث تستخدم بالفعل تقنيات الذكاء الاصطناعي في توصيف الأشخاص،و تحديد الأماكن كمواقع محتملة للنشاط الإجرامي،أو الإبلاغ عن المجرمين في المستقبل. (UNESCO, p. P 57) .كما أنتجت التطورات الأخيرة في الذكاء الاصطناعي مجموعة من التطبيقات الجديدة في قطاع العدالة الجنائية،بما في ذلك الأتمتة الرقمية البسيطة و الأدوات المتعلقة بها التي تعتمد على خوارزميات أكثر تقدما مثل التعلم الآلي أو معالجة اللغة الطبيعية،و تستخدم النظم الأكثر تقدما لأداء مجموعة متنوعة من المهام ،مثل تحديد الهوية بواسطة القياسات البيومترية(مثل التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم)،و الأعمال الشرطة التنبؤية لتحديد النقاط الساخنة و استخدام الموارد على النحو الأمثل،و تقييم المخاطر،و تحسين العمليات،و يمكن أن تؤدي خوارزميات الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي ايضا دورا محوريا في التصدي للجرائم التي تضر بالمجتمع. (A/CONF.242/PM.1، صفحة P 31)

اولا: تعريف العدالة التنبؤية

لم يعد هناك مجال للحديث عن مكان خوارزميات الذكاء الاصطناعي في سبل الحياة المختلفة،مع التطور المذهل في استحدامه و حجم الفوائد الجمة التي تحققت على أثر استخدامه،بداية من

استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات،والتقاضي عن بعد،و أخيراً،استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائية،خلال مراحل الإجراءات المختلفة،بداية من إجراءات التحري و الاستدال،حتى المحاكمة القضائية،و تنفيذ الأحكام القضائية،و بات الآن ما يعرف بالعدالة التنبئية أو الخوارزمية. (أحمد محمد، صفحة 35)

أ.**تعريف العدالة بوجه عام**: ترادف كلمة العدالة في اللغة الفرنسية كلمة "Justice" وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Justitia" المطابقة لكلمة " Juste" التي تعني المطابق للحق أو المنصف،هذا مع الوضع في الاعتبار أن هذه الكلمة الأخيرة ترتد بأصلها الاشتقاقي إلى كلمة "Jus" التي تعني من الناحية اللغوية الحق. (أشرف علي، صفحة 1218). العدالة تعني ما هو عادل. ويتمثل تحقيقها أساسًا في بيان ما هو عادل في القضية المعروضة على المحكمة. ويُقال إن العدالة توزيعية عندما تهدف إلى تقسيم الخيرات والحقوق والواجبات والامتيازات بين الأفراد، بناءً على قيمتهم وقدراتهم واحتياجاتهم ودورهم في المجتمع. (Serge & Thierry, 2017-2018, p. 658). ما هو عادل من الناحية المثالية، وفقًا لمتطلبات العدالة والعقل (Gérard، 2011، صفحة p463) تشير كلمة العدالة أيضًا إلى السلطة القضائية، أو جميع السلطات القضائية في بلد معين.(Serge & Thierry, 2017-2018, p. 658) . فالعدالة تنبع من ضمير الإنسان وسلوكه. وهي قبل كل شيء شعورٌ يُحدد الممارسة، وهذه الممارسة فضيلة، فضيلة الإنسان العادل.(Loic, Jacques, & Soraya Amrani, 2020, p. p 51) .كما يتسع ليشمل معاني:التقدير الصحيح و الإقرار و بالتالي احترام حقوق جميع الأفراد واستحقاقاتهم،علاوة على استغراقها معاني:الإنصاف و الاستقامة و النزاهة و ما تتضمنه من حياد و حكم بالحق. (أشرف علي، صفحة 1219)

ب.**العدالة الجنائية التنبؤية**: تمثل العدالة التنبؤية في قطاع العدالة علما جديدا ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية على يد عالم الجريمة ارنست و اتسون بورغوس تحت اسم المقياس القانوني (Legal metric)،و تعتبر عن مرحلة طويلة و مستمرة من التطورات القانونية في مجال التحليل الإحصائي والحسابي للجرائم.بدأت باستخدام الإحصاء في مجال القانون الجنائي،و تطورات بفضل تبني نظرية العجز الانتقائي،و التشخيص السريري،و ظهور علم تقييم المخاطر،و الانتقال إلى العدالة الأكتوارية و أدواتها،والانتهاء بصورة العدالة التنبؤية الحالية المقترنة بأدوات الذكاء الاصطناعي. (أحمد عبد المنعم، صفحة 239).إن ظهور العدالة التنبؤية ينشأ من تقارب عدة عوامل مثل البيانات المفتوحة من قرارات المحكمة **(Predictive Justice)**(Jean-Marie, p. 237) :وصفت هذه العدالة

ISSN: 2698-394X

بمسميات عدة،كالعادلة التنبؤية (Justice prédictive) و هو المسمى الأشهر لها،العدالة الرقمية (Justice Numérique)،العدالة التحليلية (Justice Analytique)،العدالة الخوارزمية (Justice Algorithmique)،و العدالة باستخدام التطنولوجيا الرقمية (Justice Digitale)،وتثير كافة هذه المصطلحات فكرة أدوات الذكاء الاصطناعي و الخوارميات للقطاع القضائي و الاستيلاء عليه،و أن يكون لها في يوم من الأيام شخصية ذاتية و ضمير بشري،كما هو الحال ضمن عوالم الأنظمة الذكية،كما تشير العدالة من قبل القضاة الآليين (Robots-Juges) أو المحامين الآليين (Robots-Avocats). (طارق أحمد، صفحة 102)و تمثلت بقدرة هذه الأخيرة على مساعدة المؤسسة القضائية في الوصول لعدالة قانونية أكثر موثوقية،معيدة بذلك التأكيد على الترابط القائم بين القانون والرياضيات،و بأن العدالة كما لها جانب الإنساني،فإن لها جانبها الرياضي الإحصائي،كلاهما يجتمعان في عنصر مفصلي واحد هو التنبؤ (عرفان الخطيب، صفحة 13).

كما عرف البروفيسور برونو دونديرو (Bruno Dundro) الأستاذ بكلية الحقوق جامعة السربون بفرنسا العدالة التنبؤية (Justice Prédictive) هي استخدام البيانات المتاحة من أجل الوصول إلى أقل قدر ممكن من عدم اليقين لما سيكون عليه نتيجة الطعن القضائي يشأن ما عسى أن يواجهه العمل أو التصرف القانوني من مشكلات قبل إثارة هذا الطعن أمام الجهة القضائية صاحبة الولاية. (أحمد عبد السلام، صفحة 18) كما تشير العدالة الجنائية التنبؤية إلى كونها مجموعة من الأدوات التي تم تطويرها من خلال تحليل مجموعات كبيرة من بيانات العدالة التي تتنبأ،و لاسيما على أساس حساب الاحتمالات،بنتيجة النزاع،و لا يثير هذا المعنى أي فكرة لهدم العدالة الجنائية الكلاسيكية و إقامة بديل لها,بل على العكس من ذلك،فهذا المعنى يدور في فلك العدالة الكلاسيكية ذاتها،بأدوات جديدة مصممة على هيكل السوابق القضائية،تمكن من تقدير الحل الإحتمالي للنزاع. (طارق أحمد، صفحة 104).

تشير العدالة التنبؤية، بالمعنى الدقيق للكلمة، إلى قدرة الآلات على استنباط القانون ذي الصلة بسرعة بلغة طبيعية لمعالجة قضية ما، ووضعها في سياقها بناءً على خصائصها المحددة (الموقع، وشخصية القضاة، وشركات المحاماة، إلخ)، وتوقع احتمالات القرارات التي يمكن اتخاذها. وقد أصبح هذا التعبير شائعًا، إذ يشير إلى جميع الابتكارات الرقمية في مجال القانون.(FEREY, p. 68)

ت. **أما العدالة الخوارزمية:** فمن حيث تعريف العدالة الخوارزمية الجزائية التنبؤية،فليس من اليسير الوقوف على ماهية العدالة الجزائية التنبؤية،خاصة و أن هناك

العديد من التصورات التي تلازم تعريف العدالة الجزائية التنبؤية للفقه الجزائي،فمن حيث التصور الأول للفقه الجزائي بخصوص ماهية الجزائية التنبؤية. (براك، 2025، صفحة 36) فإنها العملية الحسابية التي تقوم على أساس تحليل البيانات و تستخلص نماذج تصف بشكل دقيق فئات و تصنيفات البيانات المهمة،و تعتمد هذه الخوارميات في التنبؤاتها على بيانات سابقة يتم استخدامها للقيام بالتبيؤ. (براك، 2025، صفحة 34)

يمكن تعريفها بأنها "أداة حاسوبية، تعتمد على قاعدة بيانات أحكام قضائية، والتي باستخدام خوارزميات الفرز و"الشبكات العصبية" (للأكثر تطوراً)،ستمكن من توقع إحصائيات نجاح هذه الحجة القانونية أو تلك".(CNIL, p. 66) .بأنها برمجية حسابية قادرة على البحث في مجمع الأحكام و القرارات القضائية السابقة من أجل استخراج ملف من الملفات القضائية أو نص من نصوص القواعد الإجرائية و الموضوعية. (كمال علي و أكرم، صفحة 281)

الفرع الثاني: التمييز بين العدالة الإلكترونية و العدالة التنبؤية

يساهم التحول الرقمي **(Digital Transformation)**عن طريق أدواته المختلفة مثل الحوسبة السحابية (cloud Computing)،البيانات الضخمة (Big data) التنقيب في البيانات (Data Mining) الذكاء الاصطناعي (Intelligence artificial) سلاسل الكتل (Block Chain) الدفع الإلكتروني (E-payment) العملات الافتراضيي (Virtual Currencies) في دمج التقنيات الرقمية في العمليات المرفق العدالة. (علي عباس، 2024، صفحة 201). إن التحول الرقمي لا ينحصر معناه بتطور الشبكة العنكبوتية ومواقعها،أو ظهور وسائل التواصل الاجتماعي أو تصميم تطبيقات برمجية محددة و إنما يشمل التحول الرقمي التغييرات المستمرة التي تطرأ على تقنيات المعلومات والاتصال (علاء خليل و عبد الله اسماعيل، صفحة 3).

مع ظهور البيئات الرقمية في العصر الحديث، وتبني الدول لاستراتيجيات المدن الذكية، باستخدام أحدث التقنيات في عصر الذكاء الاصطناعي، حدث تحول ملحوظ في السياسات الجنائية نحو استخدام الأساليب العلمية الحديثة للكشف عن الجرائم، مع احترام الحريات المدنية والضمانات القانونية .أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل كاميرات المراقبة التي تحدد هوية الأفراد ومواقعهم، والشرطة التنبؤية التي تستخدم التحليل الإحصائي لتوقع الجرائم ومنعها، أدوات أساسية في إنفاذ القانون. (Bensalem, p. 446).

ففي حقيقة الأمر،لم يكن دخول الأدوات الرقمية إلى نظام العدالة بالأمر الحديث،فقد مرت عدة سنوات منذ دخول التقنيات الجديدة إلى النظام القضائي تحت إطار ما يسمى بالعدالة

الإلكترونية (Cyberjustice)،و القائمة على دمج التكنولوجيا في نظام العدالة بصور متعددة،كتقديم خدمات المحكمة إلكترونية أو من خلال استخدام الإلكترونيات داخل قاعات المحاكم أو لأغراض تسوية المنازعات الأخرى،و الهادفة إلى تسهيل الوصول إلى العدالة من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بإقامة العدل و كذلك تقليل أعباء المحاكم بما يضمن سرعة الفصل في المنازعات،و تحسين التواصل بين المحاكم و المهنيين القانونيين،أو حتى مساعدة القاضي،و وفقا لما سبق ذكره،فلا يجب الخلط بين مفاهيم العدالة الإلكترونيةو العدالة التنبؤية،التي ولدت مؤخراً،و تحديداً منذ 2012،و تتألف من العمل على أساس الذكاء الاصطناعي و البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة.(Open Data) (طارق أحمد، صفحة 102).

لا يعد التحول الرقمي هدفا منشودا في حداته ،و إنما هو وسيلة لتحسين كفاءة و نوعية لأداء مرفق العدالة،حيث يقود بصورة مؤكدة إلى تطور العدالة و كافة خدماتها،و ثم يمكن أن تظهر أهميته في طرح عناصر حاكمة جديدة في تصميم العدالة،و هيكلها التنظيمي،الأمر الذي يقوم إلى تقلص بعض المهام،أو ربما عدم ظهورها،و كذلك إلى ظهور مهام جديدة،و تحقيق التكامل بين الوظائف الأساسية للمرافق العدالة،الأمر الذي يمنح مرفق العدالة المرونة المناسبة،و يوفر متطلبات القرارات بصورة ذات كفاءة و فعلية. (محمد جمال، 2024، صفحة 59) المقصود بالتحول الرقمي هو استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بهذف تطوير الأداء المؤسسي،وزيادة الفاعلية و الكفاءة في مستوى تقديم الخدمات الحكومية عبر التقنيات الحديثة والمتجددة. (السيد على، 2024، صفحة 37) .

في الحقيقة أن استخدام المعلومات و البيانات الرقمية من قبل المحاكم ليس شيئا جديداً؛فالرقمية دخلت إلى المحاكم منذ مدة تزيد على خمسة عشر عاماً،فهي إحدى وسائل إدارة العدالة بكفاءة،كما تعد تعبيرا عما يطلق عليه العدالة الإلكترونية (Justice électronique)التي من خلالها تم تزويد القضاة بأقراص مدمجة تحوي العديد من مبادئ المحاكم العليا و احيانا المحاكم الأدني،و كذلك حفظ المستندات من خلال توثيقها بواسطة وحدات الميكروفيلم،فضلا عن تزويد المحاكم بأجهزة الكومبيوتر التي تحوى برامج خاصة لحساب قيمة الرسوم القضائية،و إتمام عمليات قيد الدعاوي،و تحديد جلسات المرافعة،و أخيرا إمكانية الاتصال بالمحاكم من خلال شبكات الإنترنت للتعرف على مواعيد جلسات المرافعات،و معرفة آخر إجراء تم اتخاذه في الدعاوى،فكل هذا تحققه ما يعرف بالعدالة الإلكترونية. (أحمد عبد السلام، صفحة 22)

أ. **فالعدالة الالكترونية أو الرقمية:** هي استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات،في تحقيق الولوج المستنير إلى مرفق العدالة،و تسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين في المنظومة القضائية،من قضاة و محامين،و كتبه،و مساعدي القضاء. (أسماء أسامة،

2024، صفحة 22) أما القضاء الرقمي بأنه سلطة لمجموعة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة،ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل،تعتمد منهج تقنية شبكة الانترنت و برامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى و الفصل فيها و تنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين. (محمد فوزي و أحمد محمد، صفحة 150).

من منظور الدكتور هلال محمد رضوان هي محكمة تعتمد إجراءاتها على سجلات إلكترونية،مندمجة في نظام إلكتروني،داخل حواسيب يتحكم بها قضاة المحكمة،و كتاب ضبطها،ضمن شبكة داخلية،تربط بين كافة الأجهزة والحواسيب بطريقة تفاعلية،و متصلة بالشبكة الدولية،التي تجتمع فيها كافة المعلومات،المتحصلة معلوماتيا من أنشطة المحكمة. (أسماء أسامة، 2024، صفحة 23).ا

لمحاكم الافتراضية فهي جزء من منظومة القضاء الرقمي،و يطلق عليها البعض مصطلح المحكمة الرقمية و يذهب جانب كبير من الفقهاء إلى تسميتها بالمحاكم الإلكترونية و قد عرفها البعض بأنها عبارة عن حيز تقني ثنائي الوجود شبكة الربط الدولية و مبنى المحكمة يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية و إدارية على الشبكة،تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية،و لوائح الدعاوى،و تجهيز برامج الملفات الإلكترونية،و توفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى،و قرارات الأحكام،بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين و المحامين كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة من المتقاضين،ووكلائهم من الترافع،و تحضير الشهود و تقديم البيانات،و الإتصال المباشر مع العاملين في المحكمة،في كل وقت و في أي مكان،كما توفر المحكمة آليات جديدة و متطورة لمتابعة الدعاوى و الإطلاع على مجريات الجلسات بل و حتى حضور الجلسات إلكترونيا و قرارات الأحكام بكل سهولة ويسر،كما تتيح الشفافية و السرعة في الحصول على المعلومات. (محمد فوزي و أحمد محمد، صفحة 151).

و يجدر بالذكر في هذا السياق،على الرغم من التداخل بين الذكاء الاصطناعي و التقاضي الإلكتروني في بعض الجوانب،مثل استخدام تقنيات التعلم الآلي لتحليل البيانات القانونية أو تسريع الإجراءات عبر تحسين التكنولوجيا،إلا أن هناك فرقا جوهريا بينهما،إذ يعتمد التقاضي الإلكتروني على استخدام الأدوات التكنولوجيا في العمليات القضائية،مثل تسجيل الدعاوي،و عقد الجلسات عن بعد،في حين أن الذكاء الاصطناعي يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات الضخمة وتقديم توصيات بناء على تنبؤات و استنتاجات دقيقة. (كمال علي و أكرم، صفحة 276)

بمعنى آجر،التقاضي الإلكتروني هو أداة لتسهيل الإجراءات القضائية،بينما الذكاء الاصطناعي هو تقنية تتخذ قرارات بناءً على تحليل معقد للبيانات،و من جانب آخر يعمل الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزاميات متقدمة لتحليل البيانات الضخمة،مثل استنتاج الأحكام السابقة و تقديم توصيات للقضاة بناءً على معلومات محددة،أما التقاضي الإلكتروني فيعتمد على منصات رقمية،إذ يمكن للأطراف تقديم مستنداتهم،متابعة قضاياهم،و حضور الجلسات عن بعد مما يقلل من الحاجة للوجود الفعلي في المحاكم. (كمال علي و أكرم، صفحة 276).

مع تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العدالة بصفة عامة بدأ المشرع يأخذ ببعض تطبيقات التكنولوجيا في مجال العدالة الجنائية،و عقب الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني و الأدلة المستخلصة من و سائط تكنولوجيا أو رقمية الأدلة الرقمية.بدأمرفق العدالة في الأخذ ببعض مظاهر استخدام التكنولوجيا في إجراءات التحقيق و المحاكمة،و على أثر ذلك وجدنا عملية كتابة محاضر التحقيقات عن طريق أجهزة الحاسب الآلي في بعض النيانات،و استخدام بعض المحاكم لإجراءات إلكترونية في رفع الدعاوي و الطعون و إمكانية متابعتها إلكترونيا و قد دفع البعض هذا الاتجاه إلى دعوة البعض لرقمنة الإجراءات الجنائية و رأي البعض أن اللجوء إلى رقمنة الإجراءات الجنائية سيؤدي إلى إصلاح العدالة الجنائية من جرائمهم،إنما كذلك في الإفلات من العقاب. (علي باسم، صفحة 197)

المطلب الثاني: تطبيقات تقنية الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

لقد وجدت البشرية في استخدام التكنولوجيا الحديثة و تقنية المعلومات بما أتاحته من إمكانية التواصل بين البشر فرصة كبيرة للحد من الجريمة،إذ جعلت التكنولوجيا و التقنيات المستحدثة من تصدي الأجهزة الأمنية و القضائية للجريمة أسهل و أدق من ذي قبل،فكلما اعتمدت الأجهزة الأمنية و القضائية على التكنولوجيا زادت معدلات اكتشاف الجرائم و منعها قبل وقوعها،بل و أتاحت هذه الوسائل المستحدثة امكانية التنبؤ بالجريمة قبل وقوعها،و هو ما أخذت به العديد من الدول المتقدمة،علاوة على بعض الدول العربية التي قطعت شوطا في مجال الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة في القطاعين الأمني و القانوني. (رزق سعد، صفحة 1576).

إذ يوجد العديد من التقنيات الحديثة التي تساعد قوات الأمن على التنبؤ بالجريمة و منع و قوعها ومكافحتها، و إن أبرز مثال على ذلك ما يعرف بتطبيقات الشرطة التنبؤ و أنظمة الذكاء الاصطناعي،حيث أن هذا الأخير سيكون له مستقبل عظيم في تاريخ البشرية لما له من إيجابيات،كما أن للشرطة التنبؤية دور مهم في جميع حلول التنبؤ و الوقاية من الجريمة و مكافحتها باستخدام تقنيات المعلومات المختلفة و أنظمة الذكاء الاصطناعي بإمكانات تحليلية قوية و مجموعة من البيانات المتكاملة المستمدة من تطبيقات نظم المعلومات،و عليه تقوم هذه الأنظمة على تزويد قوات الأمن بالوسائل

التكنولوجيا الحديثة و الذكية لتحقيق أفضل استخدام للأشخاص و المعلومات التي تتوفر لمراقبة اتجاهات الجريمة و التنبؤ بها. (سجي أحمد، 2020، صفحة 35)

الفرع الاول: التبنؤ بالجريمة

الجدير بالذكر أن فكرة التنبؤ بالجريمة لم تظهر صدفة أو تكون نتيجة ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي وانتشار الأنظمة الذكية فحسب،و إنما جاءت كثمرة محاولات جادة من طرف خبراء محترفين و مختصين ومؤهلين لتحديد مقدار الخطورة الإجرامية التي تبدو على بعض الأشخاص في المجتمع،و هذا من خلال تقييم ميول الفئة للقيام بأعمال و سلوكات عدوانية،سواء كانت آنية أو مستقبلية ،و احتمالية استمرار خطورتهم على المجتمع بعد إطلاق سراحهم،و من ثم فإن التنبؤ بالجريمة بشكل عام هو عملية استشراف سلوك مستقبلي ينطوي على مقدار معين من الخطورة إجرامية لدى بعض الأفراد في المجتمع. (عقبة، صفحة 190).

تطورت استراتيجيات منع الجريمة على مر السنين. تاريخيًا، ركزت استراتيجيات إدارة الجريمة بشكل أساسي على التكتيكات التفاعلية، بينما كان تركيز الشرطة منصبًا على الاستجابة لحوادث الجريمة. وبالتالي،استند تقييم الشرطة بشكل أساسي على كيفية تفاعلها مع حوادث الجريمة وكيفية تمكنها من حل حوادث الجريمة المبلغ عنها. ومع ذلك، ومع تطور المشهد الشرطي، حدث تغيير في النموذج من أسلوب الشرطة التفاعلية إلى الشرطة الاستباقية. وبالتالي، فإن التركيز الجديد ينصب على منع الجريمة بدلاً من الاستجابة لها. كان هناك جدل طويل الأمد بأن منع الجريمة له قيمة أكبر للجمهور من الاستجابة للجريمة.(Ishmael & Emeka) .

و قد قامت مجموعة بحثية،معينة بجرائم العنف و بمكافحة الإجرام بتطبيق البرامج وأدوات تحليل خوارزميات الذكاء الاصطناعي على أمل التقدم في جرائم العنف المرتكبة ضد المدارس و الساحات و المباني الحكومية و ما إلى ذلك،و كانت حماية أفراد المجتمع من الجناة هو هدفهم، و يمكن تحقيقه من خلال وضع الشرطة في المكان و الوقت المناسب قبل وقوع الجريمة،بالإضافة إلى ذلك،أثبتت خوارزميات الذكاء الاصطناعي على أنها فعالة للغاية في علوم الطب الشرعي،بما في ذلك تحليل الحمض النووري و تفسير الصور الإشعاعية،و كلاهما يستتخدم لتحديد سبب و طريقة الوفاء بشكل أكثر دقة. (مصبح، صفحة 252)

أ. **الشرطة التنبؤية (Predictive police):** إن الشرطة التنبؤية هي تطبيق التقنيات التحليلية لتحديد الأماكن التي من المرجح أن تحدث فيها الجريمة ومن من المرجح أن يرتكب الجريمة. (ERIK, p. 134)إن الشرطة التنبؤية تعني بجمع حلول التنبؤ والوقاية من الجريمة باستخدام تقنيات المعلومات المختلفة و أنظمة الذكاء

الاصطناعي بإمكانات تحليلية قوية و مجموعة غنية من البيانات المتكاملة المستخدمة من تطبيقات نظم المعلومات،و تقوم فكرة هذه الأنظمة على تزويد الأجهزة الأمنية بالوسائل التكنولوجية و الذكية بتحقيق أفضل استخدام للأشخاص و المعلومات المتوفرة لمراقبة اتجاهات الجريمة و فياسها والتنبؤ بها. (سجي أحمد، 2020، صفحة 37).

ب. **تعريف الشرطة التنبؤية**، حيث عرّفها بأنها "أخذ البيانات من مصادر متباينة، وتحليلها، ثم استخدام النتيجة لتوقع الجرائم المستقبلية ومنعها والاستجابة لها بشكل أكثر فعالية". (Ishmael & Emeka, p. 4)

و تهدف في المقام الأول إلى التنبؤ بأماكن ارتكاب الجريمة ووقوعها في المستقبل القريب،وذلك من خلال البيانات المخزنة لدى أجهزة البحث،و هو ما تم استحداثه في الولايات المتحدة الأمريكية،منذ بداية القرن الحالي،كما أشارت بعض الدراسات إلى استخدام تقنية تحليل الحامض النووي (DNA) و الاستعانة بابحاث الجينات الوارثية أو السلوكية في الكشف عن الجرائم،و التنبؤ بارتكابها في المستقبل. (رزق سعد، صفحة 1559).

تقنيات الشرطة التنبئية عبارة عن برمجيات ذكية تحوي على أدوات تحليلية يتم تغذيتها بكل أشكال البيانات المتوفرة لدى الشرطة عن الجرائم و المجرمين مهما كان شكل المعلومة و أهميتها ودقتها وجحمها،و تقدم هذه التقنية التنبئية توقعات بأوقات و أمكان من المرجح أن تحدث فيها الجريمة و المشتبه بهم قبل وقوع الجريمة من خلال تحليل ودراسة أنماط معقدة من السلوك الإجرامي،يتم بعد ذلك إرسال ة تكييف تواجد دوريات الشرطة لاعتراض الجريمة أثناء التخطيط لها و المساهمة في منع إفراز المجرمين. (عمار يسر، صفحة 77).

إذ يوجد العديد من التقنيات الحديثة التي تساعد قوات الأمن على التنبؤ بالجريمة ومنع وقوعها ومكافحتها،و إن ابرز مثال على ذلك ما يعرف بتطبيقات الشرطة التنبؤية و أنظمة الذكاء الاصطناعي،حيث أن هذه الأخير سيكون له مستقبل عظيم في تاريخ البشرية لما له من إيجابيات،كما أن للشرطة التنبؤية دور مهم في جمع حلول التنبؤ و الوقاية من الجريمة و مكافحتها باستخدام تقنيات المعلومات المختلفة و أنظمة الذكاء الاصطناعي بإمكانات تحليلية قوية و مجموعة من البيانات المتكاملة المستمدة من تطبيقات نظم المعلومات،و عليه تقوم هذه الأنظمة على تزويد قوات الأمن بالوسائل التكنولوجية الحديثة و الذكية لتحقيق أفضل استخدام للأشخاص والمعلومات التي تتوفر لمراقبة اتجاهات الجريمة و التنبؤ بها. (سجي أحمد، 2020، صفحة 35) كما يمكن للأجهزة الأمنية استخدام

الذكاء الاصطناعي في مجال تحليل الجريمة،وذلك لأن تحليل الجريمة مهم جداً في نظام الشرطة من و جهة نظر إدارية و أمنية. (عبد الفتاح، صفحة 250).

و من منضور أمني يمكن أن يساعد التحليل في تحديد أنماط الجريمة وأسباب الاستغلال الإجرامي و الثغرات في النظام،و يساعد على سد هذه الثغرات،و يمكن أن يساعد التحليل ايضا في ربط جرائم محددة ببعضعها البعض،حيث يمكن الكشف عن الجريمة المنظمة من خلال تحديد أنماط متسقة،و يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأمن و تحسنه،و تحليل البيانات الضخمة،لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي و تطبيقات المراقبة الذكية (Big Data) (عبد الفتاح، صفحة 250).تساهم تقنية الخوارزميات في الحفاظ على الخبرات الإنسانية بنقلها للألات الذكية،و إمكانية استخدام اللغة البشرية في التعامل مع الآلات،و مساهمة الخوارزميات في المراحل الإجرائية التي يصنع فيها القرار،كون هذه البرمجيات تمتاز بالموضوعية و الاستقلالية،و تجنبنا العديد من المخاطر و الضعوط النفسية و العصبية. (مصبح، صفحة 239). لقد بدأت بالفعل الشرطة التنبؤية عالية التقنية تتجذر في إنفاذ القانون المحلي. وتقوم الإدارات بتحديد مسارات الدوريات وتوزيع الضباط في جميع أنحاء ولاياتها القضائية على أساس هذه التنبؤات. وعلى الرغم من أن أكثر أنواع التنبؤات شيوعًا تعتمد على الموقع والوقت. (ERIK, p. 137). يُعرّفون الشرطة التنبؤية بأنها "تطبيق تقنيات تحليلية - وخاصةً التقنيات القابلة للقياس الكمي - لتحديد الأهداف المحتملة لتدخل الشرطة ومنع الجريمة أو حل الجرائم السابقة من خلال التنبؤات الإحصائية" (Ishmael & Emeka, p. 4).

الفرع الثاني: تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرطة التنبؤية

لقد صرح أحد الباحثين: **"الذكاء الاصطناعي لا يتحدى إلا الذكاء الاصطناعي ."**من خلال الأدوات الفعالة التي تستخدمها السلطات القضائية والأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة، مثل إنشاء تحليلات تنبؤية استراتيجية تعتمد على بيانات الجرائم التاريخية لتحديد أنواعها ومواقعها وشدتها، يمكن للسلطات التنبؤ بالجرائم ومنعها في مناطق محددة .يساعد هذا النهج الاستباقي الأجهزة الأمنية على إعداد وتعبئة الموارد البشرية والمادية ونشر الدوريات في البؤر الساخنة التي يُحتمل وقوع الأنشطة الإجرامية فيها .بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة المراقبة المجهزة بتقنيات متقدمة والتي تستخدم خوارزميات كمبيوترية متطورة لتحليل وتحديد الأنشطة المشبوهة تمكن من الكشف عن الجرائم والوقاية منها بشكل استباقي. (Bensalem, p. 446).

أ. **تقنية التحليلات التنبؤية** :يعد التنبؤ بواسطة الذكاء الاصطناعي من المفاهيم الحديثة فهو علم مؤسس على التوقع بالاحداث المستقبلية،و يعد فنا لأنه يعتمد على الخبرة،و الهدف الرئيسي منه تمييز التطور النوعي في ارتكاب الجريمة في المستقبل بهدف التعرف على الاتجاهات السلبية و الإيجابية و بالتالي ايجاد كافة الأساليب و الطرق لتغيير أو استقرار هذه الاتجاهات و ذلك يعد من الضرورات الأمن القانوني و المجتمعي. (عبيد راشد، صفحة 97) .بات استخدام تقنية التحليلات التنبؤية و غيرها من التقنيات التحليلية في العمل الأمني و الشرطي و مجال تطبيق القانون لبيان النشاط الإجرامي المحتمل أمرا ملموسا،حيث تنقسم أساليب الشرطة التنبؤية إلى :طرق التنبؤ بالجناة،و طرق التنبؤ بالجرائم،و طرق التنبؤ بالضحايا المحتملين للجريمة،و أنجح وسائل الشرطة التنبؤية هي عناصر تلاستراتيجية الاستبقاقية التي تنشأ قنوات تواصل أو ربط قوية بين إدارات الشرطة و مجتمعاتهم لحل مشكلات الجرائم. (أحمد عبد الواحد و محمد نور الدين، صفحة 623).و تعتمد التحليل التنبئي على سمات محددة للجرائم التي وقعت في مناطق معينة،و تشمل هذه السمات مجموعة واسعة من المتغيرات التي قد تتغير مع مرور الوقت،فمن خلال دراسة الأنماط و العوامل المشتركة بين الجرائم الماضية،يمكن تحديد مؤشرات محتملة لحدوث جرائم مستقبلية في المناطق ذات الصلة،إذ إن هذه السمات واسعة و قد تختلف بمرور الوقت اعتمادا على متغيرات معينة. (أنس عدنان و هبة توفيق، صفحة 207) .تحليل البيانات قائم على الوصول إلى الكشف عن الجريمة و الوصول للجاني بواسطة حصر المشتبه بهم ومراقبتهم و تحليل سجلاتهم و تاريجهم ومدى انطباق الواقعة عليهم،وتوافر الدوافع الجنائية بهم،و ما يحتويه ذلك من إجراءات الفحص و المراقبة و غير ذلك.مع إعمال الخبرات و الذهن في ربط الحوادث و ملابساتها للوصول إلى العدل والحق و استخراج الأدلة. (عبيد راشد، صفحة 96). تعتمد التحليلات التنبؤية على "برامج كمبيوتر متطورة ومجموعات بيانات واسعة ومحللي بيانات محترفين".كما تساعد التكنولوجيا المتقدمة على "الكشف عن العلاقات غير الواضحة" وإجراء تنبؤات كانت مستحيلة في السابق. تتمثل إحدى السمات الأكثر تميزًا للشرطة التنبؤية في قدرتها على التنبؤ بالسلوك المستقبلي من البيانات السابقة، متجاوزة مجموعة بيانات الجرائم السابقة. (ERIK, p. 135)

ب. **تقنية تحليل سلوك الإجرامي:** في سياق العولمة، والتغيرات العالمية الجديدة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، أصبحت إدارة المخاطر تحديًا جديدًا وأساسيًا لكل دولة لمواجهة الجرائم والحد منها استباقيًا. يتضمن التنبؤ بالجريمة قبل وقوعها دراسة أنماط السلوك الإجرامي بالاعتماد على خوارزميات تُشكل العمود الفقري للذكاء الاصطناعي، كما هو الحال مع النظريات الفقهية التي راقبت المجرمين طويلًا، وحللت سلوكهم تارة نفسيًا، وتارة اجتماعية، وتارة بيولوجيًا. ويمكن لأجهزة إنفاذ القانون توقع التطورات الإجرامية بشكل

أفضل من خلال المراقبة التنبؤية. (Bensalem, p. 448).يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي ان تساعد في النظام القضائي بشكل كبير من خلال تحديد المتهم الحقيقي في الجريمة،حيث تستطيع عن طريق برمجتها المعقدة و من خلال استخدام خوارزميات معينة كشف الغموض في أي واقعة عن طريق المعطيات و الدلائل التي تحصل عليها،فمن خلال تصورها لمسرح الجريمة ودراسة الحالة الصحية للمتهم بارتكابها،تستطيع إثبات مدى قدرته على ارتكاب السلوك المكون للجريمةأم لا؟وذلك بصورة أكثر دقة من العقل البشري،كما يمكنها من خلال تقنيات و برامج التعرف على الوجه و فحص ذلك بقواعد بيانات الكاميرات في الدولة و التي ربطتها بها أن تثبت في لحظات وجود هذا المتهم في مكان آخر غير موقع ارتكاب الجريمة،و بالتالي تبرءه من التهمة الموجهة إليه. (سمر عادل، صفحة 1867) كما تبرز أهمية الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني في الكشف عن الجريمة و ذلك بالتعرف على العينات التي يتم التقاطها من مسرح الجريمة و فحصها و من ثم تخزينها بالاعتماد على تقنية المعلومات في تلك البرامج و الاستفادة منها لتقدم حلولٍ مهمة للتعرف على المواد المجهولة في العينات الجنائية. (سجي أحمد، 2020، صفحة 14).

كما تسعى هذه التقنية لربط بين علم الجنائيو علوم الحاسوب و الشبكات باستخدام أجهزة الحاسب و انترنت الأشياء و الوسائط الرقمية في ظل التطور التكنولوجي السريع،مما يؤدي إلى انتاج أدلة رقمية لوقائع إجرامية حدثت،تستخدم في هذه العملية جميع البيانات المتاحة لدى جهات إنفاذ القانون و تطبيقه،مثل قوائم الأشخاص المشتبه بهم،و المبلغ عنهم في قضايا أخرى،بالإضافة إلى بيانات من جهات أخرى مثل الصحة والاجتماعية،إذ تهدف هذه التقنية الرقمي إلى الحفاظ على الأدلة الرقمية و تحديدها و الحصول عليها و توثيقها لاستخدامها في المحاكم. (عقبة، صفحة 195).

و يذهب الكثير من خبراء القانون إلى نهم يستطيعون التنبؤ بأحداث الجريمة في المستقبل،و الحد من المناطق الساخنة العنيفة و الإجرامية بشكل استباقي قبل وقوع جريمة و لسنوات عديدة،تم استخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لإثبات هوية الجناة و مكان وجودهم في وقت اقتراف السلوك الإجرامي و مكانهم و بعد ارتكاب الفعل الجرمي،و تعد هذه مهام شاقة،و لكن تصنيف نظام خوارزميات الذكاء الاصطناعي الذي يتفحص كميات هائلة من البيانات إلى جانب نصوص سلوك تعلم الآلة و خوارزميات الذكاء الاصطناعي و تعلم الآلة يمكنها أن تقضي على الأخطاء البشرية خاصة في تحديد الشهود،و بالتالي تزيد من دقة فرار الاعتقال للمشتبه بهم كوقاية قبل ارتكاب الجريمة،عبر تحليلات تقنية الفيديو من أجل التعرف على وجه المشتبه به،و الكشف عن الأفراد في مواقع متعددة عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة أو عبر كاميرات متعددة،و الكشف عن الأشياء و الأنشطة يمكن أن يمنع الجرائم من خلال تحليل الحركة و النمط. (أحمد عبد المنعم، صفحة 267).

تستخدم الشرطة التنبؤية الخوارزميات وتحليل البيانات للتنبؤ بالنشاط الإجرامي المحتمل من خلال تحديد الأنماط في بيانات الجرائم التاريخية، والمعلومات الديموغرافية، وغيرها من المدخلات للتنبؤ بمكان وزمان وقوع الجرائم أو هوية المتورطين فيها. يتيح هذا لأجهزة إنفاذ القانون تخصيص الموارد بفعالية أكبر، مع تركيز الدوريات على "المناطق الساخنة" أو الأفراد الأكثر عرضة للخطر. بينما يجادل المؤيدون بأنه يعزز منع الجريمة وتحسين الموارد، يثير المنتقدون مخاوف بشأن التحيزات المحتملة، والمراقبة المفرطة، وخطر استهداف مجتمعات معينة بشكل غير عادل بسبب خوارزميات معيبة.

ث.**تقنية تحديد بؤر الإجرام و التنبؤ بها** كما تساهم برمجيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف المجرمين بسهولة وموضوعية بعيدا عن الأهواء الشخصية،و دراسة و تحديد المناطق الأكثر خطورة و المتعرضة لزيادة الجريمة بها،مما يساعد في وضع حلول لتخنب ذلك و تقليل المخاطر بصورة كبيرة،وإنجاز المهام القضائية و مساعدة العدالة في طرق الإثبات الجنائي و فحصها و تحديد الحقيقي منها و المزور بسهولة ويسر،مما يترتب على ذلك في النهاية تحقيق العدالة والمساواة. (محمد نجيب حامد، صفحة 2293)

و تقوم بعض الجهات الشرطية الرائدة حاليا باستخدام الذكاء الاصطناعي و تقنياته المختلفة في محاربة الجريمة،و أفضل مثال لذلك هو شرطة مدينة نيويورك الامريكية و ما قامت به من إنشاء مركز إدارة الجريمة و الذي يستخدم تقنيات تحليل البيانات و التنبؤ التحليلي،حيت يحتوى المركز على مستودع معلومات الجرائم التي تحدث في المدينة،و يقوم النظام بتحليل كمية كبيرة من بيانات الجرائم مثل الإتصال،الحوادث،القبض المخالفات وغيرها....و كافة المخاطر المحتملة و ذلك للتنبؤ باحتمال وقوع الجرائم و الاستعداد لها و تحسين زمن الاستجابة من خلال تكثيف الدوريات الأمنية و توزيعها بشكل يتناسب واحتمالات و قوع الجرائم. (سمر عادل، صفحة 1868)

كما تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني الوقائي (الشرطة التنبؤية)،و ذلك من خلال استعانة الأجهزة الشرطية بالتحليلات الرياضية و خوارزميات التعلم الإحصائي أو الآلي و تطبيقها على البيانات من واقع سجلات الشرطة عن أوقات الجرائم السابقة و موقعها الجغرافي وطبيعتها،و ذلك بهدف التنبؤ بأنماط محتملة من الجرائم في المستقبل،و النقاط الساخنة في يحتمل و قوعها فيها. (محمد نجيب حامد، صفحة 2295) .

بيد أن دورة التنبؤ بالجريمة من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي،تتطلب في البداية تزويد قسم الشرطة ببيانات كبيرة (Big data)،متعلقة بأماكن الجريمة،أو متعلقة بالمجرم ذاته،حتى يتم تقييم خطورته الإجرامية،تعطي تلك البيانات مؤشر تقييم الخطورة الإجرامية لشخص ما من ناحية،كما

يتم معالجتها من خلال خوارزميات معدة للتنبؤ بالجريمة من ناحية أخرى،و لعل أهم تلك البيانات التي يتم تزويد تطبيق الذكاء الاصطناعي بها هي الصحيفة الجنائية لشخص ما،والجريمة المرتكبة و دلالاتها الرمزية وجسامتها،و ردود أفعال المذنب أو أهليته للإنحراف و التي تكشف عنها بواعث الفعل الإجرامي و صفات الجاني،و سلوكه السابق و المعاصر و اللاحق للجريمة،و البيئة الخاصة بالجاني و ظروفه العائلية والاجتماعية،أي إن هناك أمارات مادية تربط بالفعل الإجرامي المرتكب و جسامته و أمارات شخصية تتعلق بشخص الجاني و بكل الظروف و العوامل المحيطة بهذا المجرم. (محمود سلامة، صفحة 350)

ج.**تقنية تحديد الأمكان الجغرافية (GPS):**تعد نظم المعلومات الجغرافية أحد التقنيات الحديثة في مجال دراسة الأمنية،حيث يتيح استخدام هذه التقنية سهولة الحصول على البيانات و تحديثها وتحليلها،و إتاحة الفرصة لتصميم النماذج (Models) و اقتراح البدائل،كما أنها تقنية تمثل أداة تحليل جيدة،و هي ذات فاعلية عالية يحتاج إليها الكثير من المخططين و صانعي و محتوى القرار. (عمار يسر، صفحة 91) من خلال تحسين دقة تقديرات مكان وزمان وقوع الجرائم، يمكن للشرطة التنبؤية أن تجعل الإدارات أكثر فعالية وكفاءة (ERIK, p. 138).

فمن حيث استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي،فقد أصبح واقعا ملموسا،حيث أسهمت تلك الخوارزميات في تصنيف المجرمين بكل سهولة و موضوعية،وكذلك أمكن من حلالها دراسة و تحديد المناطق و البؤر الأكثر خطورة،و المحتمل ازدياد نسبة الجريمة بها،مما يساعد في وضع حلول لتجنب ذلك و تقليل المخاطر بصورة كبيرة،و مساعدة خبراء الأدلة الجزائية في طرق الإثبات الجزائي وفحصها. (براك، 2025، صفحة 129) .

كما إن عملية التنبؤ تبنى على استخراج البيانات أو بما يعرف بالتنقيب عن البيانات و التي تفيد في تحليل الجريمة والرقاية منها،إذ يمكن لأنظمة تحليل البيانات التنبؤ بالمناطق المعرضة للجريمة باستخدام عدة تقنيات منها نظام تحديد الأماكن الجغرافية بما يعرف (GPS) ونظام المعلومات الجغرافية المعروف (Gis) مما جعل التحليل المكاني أداة مهمة لفهم نمط الجريمة،و عليه بدأت الأجهزة الأمنية في معظم دول في دمج البيانات الضخمة للتنبؤ بالجريمة. (سجي أحمد، 2020، صفحة 35) و لهذا تحاول الشرطة التنبؤية تسخير قوة المعلومات و التقنيات الجغرافية المكانية للحد من الجريمة و تحسين السلامة العامة هذا النهج،بحيث يمكن أن ينقل إنفاذ القانون من الرد على الجرائم إلى عالم توقع ماذا و أين يحتمل حدوث شيء ما،و نشر رجال الشرطة وفقا لذلك. (براك، 2025، صفحة 130).

كما تعمل الأجهزة الشرطية في بعض الدول على توظيف البيانات الضخمة (Big Data) لجمع المعلومات المتوفرة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي و نظام المواقع العالمي (GPS) و مقاطع الفيديو من الكاميرات المثبتة على الطرق،و قارئة أرقام المركبات و بيانات السفر و البطاقات الائتمانية ووسائل الإعلام،فضلا عن قواعد البيانات الحكومية،و توظيفها للمحافظة على الأمن العام من خلال تنبني تدابير استباقية تسعى إلى التنبؤ و منع مواجهة التهديدات الاجتماعية حال وقوعها. (أحمد عبد الواحد و محمد نور الدين، صفحة 623).

ح.**من أهم مميزات نظم المعلومات الجعرافية:**بأنها تجمع بين عمليات الاستفسار و الاستعلام الخاصة بقواعد البيانات مع إمكانية المشاهدة و التحليل و المعالجة البصرية لبيانات جغرافية من الخرائط و صور الأقمار الصناعية والصور الجوية،و هي الميزة التي تميزها عن نظام المعلومات المعتادة،و تجعلها متاحة لكثير من التطبيقات العامة و الخاصة لتفسير الأحداث و حساب المؤشرات ووضع الاستراتيجات.كما تنفرد نظم المعلومات الجغرافية بإمكانية الإجابة على العديد من الاستفسارات حيث تتيح الاستفادة الحقيقية من المعلومات،و ذلك بتحقيق التفاعل الحواري (System interactive) بين الإنسان و الحاسب الآلي للحصول على معلومات بوسائل غير مباشرة،و لقد ساهمت إضافة الوظائف الجديدة إلى نظم المعلومات الجغرافية. (عمار يسر، صفحة 93) .

و في الوقت الحالي،تستخدم ثلاث مقاطعات سويسرية أداة شرطية تنبؤية قائمة على الخوارزمية تدعم منع عمليات السطو (Burglaries)،و تعتمد على تقنيات التعلم الذاتي.تم تطوير النظام المسمى (Precobs)و تم تسويقه من قبل معهد خاص مقره في ألمانيا.و تستهدف هذه الأداة تقليل عدد عمليات السطو التي يتم ارتكابها.استناداً إلى بيانات الجريمة الحديثة،فإنها تولد تنبؤات تسمح للشرطة بتحديد المناطق المعرضة للمخاطر في مرحلة مبكرة. (أحمد عبد المنعم، صفحة 270) .

استُخدمت أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) والإحصاءات المحوسبة (CompStat) للتنبؤ بالجريمة والاستجابة لها في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. (Ishmael & Emeka, p. 2)

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكننا القول أن موضوع التنبؤ بالجريمة في العصر الذكاء الاصطناعي يعتبر من أهم مواضيع الحيوية في الفكر القانوني القضائي الحديث،نتيجة لتطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي،و الذي يطرحه نفسه بقوة أمام العدالة لتطور مستمر و متزايد في علم

الإجرام الآلي و ظهور أنواع مستحدثة من الجرائم باستخدام الذكاء الاصطناعي و تطور طبقات الويب للأنترنت.لدى تُعد تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكشف عن الجرائم مسبقا استناذ للبيانات الضخمة و النظم الذكية الخاضعة للتدريب عن الأنواع الجرائم و تحليلها بطرق الإحصائية و الرياضية المدمجة بتقنيات الذكاء الاصطناعي من شأنها تقليل و منح الجرائم بالحصر المدن و البوقع التوتر و سمات المجرمين و السوابق العدالية للمجريمن مما يساعد الشرطة التنبؤية على السيطرة على الجريمة.

1- نتائج البحث

أ.إن الاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي يقدم توضيحات لكيفية إسهام التغيير التكنولوجي في تحديث قيم العدالة،و دراسة حالات المطروحة على في اتخاذ القرارات القضائية.

ب.يمكن للشرطة الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي تتنبأ مسبقلا بالجرائم بناء على تحليل البيانات الضخمة السابقة،و تحديد المكان أكثر جرما .

ت.من خلال تقنيات الذكاء يمكن تقييم الأثر الاجتماعي للجرائم التي تؤثر عللا المجتمع.

ث.استخدام الذكاء الاصطناعي في الوقاية من الجرائم ،استنادا على تحقيقات بعد وقوع الجريمة.

لا يجوز الاعتماد الحصري على مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل يقيني فهوم عبارة عن أداة مساعدة إي احتمالية.

2- توصيات

أ. تبني إطار تشريعي منظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر على الجريمة

ب. إنشاء مراكز متخصصة لتحليل البيانات الجنائية باستخدام الذكاء الاصطناعي

ت. دعم الأبحاث الجنائية على التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي .

ث. تكوين في مجال تحليل البيانات الضخمة لا سيما الخاصة بالجريمة.

مصادر بالغة العربية

- Cornu Gérard. (2011). *Vocabulaire Juridique* . Parie: Point Delta.
- إبراهيم محمد محمد فوزي، و البغدادي أحمد محمد. القضاء الرقمي و المحاكم الإفتراضية. *العدد 1 الجزء 2 سنة 2022*. مجلة بنها للعلوم الإنسانية.

ISSN: 2698-394X

- أحمد حافظ أحمد عبد السلام. *فكرة العدالة التنبؤية بين الوهم و الواقه بالتطبيق على النظام الفرنسي*. مجلة القانونية.
- أحمد محمد براك. (2025). *العدالة الخوارزمية،دور خورزاميات الذكاء الاصطناعي في نظم العدالة الجزائية*. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- البابلي عمار يسر. دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة. *المجلد رقم 28 العدد رقم 110 يوليو 2019*. مجلة الفكر الشرطي.
- العجماني أحمد عبد الواحد، و سيد محمد نور الدين. مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال الاستدال و التحري عن الجرائم. *المجلد 20 العدد 3،ديسمبر 2023*. مجلة الشارقة للعلوم القانونية.
- براك أحمد محمد. دور خوارزميات الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجزائية،أفاق و تحديات. *العدد60 يونيو 2024*. مركز جيل البحث العلمي،مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة.
- بوعمرة عقبة. التنبؤ بالجريمة في العصر الرقمي:استثمار للأنظمة الذكية في الكشف المبكر عن بؤر الإجرام. *المجلد19،العدد2،ديسمبر 2024*. مجلة معارف.
- جراد أحمد بلحاج. الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي...استباق مضلل. *السنة الحادية عشرة،العدد2،العدد التسلسلي 42 ،مارس 2023*. مجلة كلية القانون الكويتية، الكويت.
- خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح. *مستقبل العدل في ظل وجود الذكاء الاصطناعي*. مصر المعاصرة.
- دهشان يحي ابراهيم. *المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي*. مجلة الشريعة و القانون.
- شحاته محمد سمر عادل. *المسؤولية الجنائية الناشئة عن الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي*. كلية الحقوق جامعة طنطا،مجلة روح القوانين، مصر.
- صالح محمد محمد جمال. معوقات و متطلبات التحول الرقمي بالجامعات المصرية. *مجلة 4 عدد 2*. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، معوقات و متطلبات التحول الرقمي بالجامعات المصرية.
- عبد الرؤوف أحمد عبد المنعم. *خوارزاميات العدالة الجنائية*.
- عبد الله الهادلي علي باسم. *استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة الالكترونية*. مجلة الجامعة العراقية،المجلد 69 العدد1 لسنة 2024.
- عبد المنعم الشريف محمود سلامة. الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي و مشروعيته. *المجلد3،العدد2 لسنة 2021*. المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية و الطب الشرعي.

ISSN: 2698-394X

- عبيد مفتاح الشامسي عبيد راشد. تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة قضايا الأمن و الجريمة. *العدد123 اغسطس 2025*. مجلة الفنون و الأدب و علوم الإنسانيات و الاجتماع.
- عصيبات أنس عدنان، و أبو عيادة هبة توفيق. تفعيل دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في آلية رصد الجرائم:تصور مقترح. *المجلد39،العدد2،لسنة 2023*. المجلة العربية للدراسات الأمنية.
- عطية ضبيشه محمد نجيب حامد. المسؤولية الجنائية الناشئة عن جرائم الذكاء الاصطناعي. *مجلة روح القوانين*. كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر.
- علي رزق سعد. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي و تحليل البيانات في كشف الجرائم. *استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي و تحليل البيانات في كشف الجرائم*. مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، مصر.
- علي شنن علي عباس. *مدخل مقترح لتفعيل استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي و اثره على دعم القرار و تطوير مهنة المحاسبة*. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية.
- عمر عبد المجيد مصبح. *توظيف خوارزاميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية الآفاق و التحديات*. كلية القانون دار النشر جامعة قطر.
- غزالة السيد على. (2024). *تقنيات التحول الرقمي*. مصر: دار الفكر الجامعي.
- ماهر زغلول طارق أحمد. *خوارزميات الذكاء الاصطناعي و العدالة الجنائية*. مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية دورية علمية محكمة، مصر.
- محمد أبورحاب إيهاب ابو المعاطي. *خطوة نحو فهم الشخصية القانونية للإنسالة(الروبوت)*. المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات و البحوث القانونية، مصر.
- محمد عرفان الخطيب. العدالة التنبئية و العدالة القضائية الفرص و التحديات. *المجلد الثاني عشر،العدد الأول ماي 2019*. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، قطر.
- محمد علاء خليل، و قاسم، عبد الله اسماعيل. تقييم مدى استعدادية المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي،مؤتمر دولي بعنوان :واقع و مستقبل الاقتصاد بالشرق الأوسط و شمال افريقيا في ضوء جائحة كورونا،. *2 مارس،2021*. جامعة الأسراء،المنعقد .
- محمد محمد أسماء أسامة. (2024). *المحكمة الإلكترونية نحو مستقبل رقمي*. مصر: دار الأهرام للنشر و التوزيع و الإصدارات القانونية.
- محمد مرسي أشرف علي. *تطور مفهوم العدالة في الفكر الفلسفي لجون راولز*. مجلة القانونية ،المجلد 24،العدد4،مايو،2025.

ISSN: 2698-394X

- محمد موسى سجي أحمد. (22 جوان, 2020). دور كيانات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ و الكشف عن الجريمة. *دور كيانات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ و الكشف عن الجريمة* . عمان، جامعة العلوم الاسلامية العالمية: كلية الدراسات العليا،قسم القانون المقارن.
- نعيمة كمال علي، و علي طه أكرم. الذكاء الاصطناعي و تطبيقاته في مجال القضاء. *المجلد22،العدد2،لسنة 2025*. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية .

المصادرو المراجع باللغة الإنجليزية

- ERIK, B. *PREDICTIVE POLICING: THE ARGUMENT FOR PUBLIC TRANSPARENCY.* NYU ANNUAL SURVEY OF AMERICAN LAW Vol. 74:131.
- Ishmael, M., & Emeka, E. O. *Predictive Policing and Crime Control in The United States of America and Europe: Trends in a Decade of Research and the Future of Predictive Policing.* Social Sciences 2021, 10, 234.

المصادر المراجع باللغة الفرنسية

- A/CONF.242/PM.1. *المؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية*.
- Abderrazak, M. (2021). *Archives in the Digital Age_ Preservation and the Right to be Forgotten.* ISTE.
- Aydin, A. (2019). *Applications of Artificial Intelligence Techniques in Industry 4.0.* -Springer Singapore.
- Bensalem, K. *Predictive Policing and Enhancing Security Performance through Artificial Intelligence.* Türk Akademik Araştırmalar Dergisi 2024, 9/4.
- CNIL. *COMMENT PERMETTRE À L'HOMME DE GARDER LA MAIN ?*
- FEREY, S. *Analyse économique du droit, big data et justice prédictive.*
- Jean-Marie, B. Les risques accentués d'une justice pénale prédictive . *DOI 10.3917/apd.601.0252.* , Archives de philosophie du droit 2018/1 Tome 60, pages 237 à 251,.

ISSN: 2698-394X

- Johan, H. (2011). . La production de la norme juridique en matière scientifique et technologique. 11. Droit. Université de La Rochelle,: 2011. Français.
- Loic, C., Jacques, N., & Soraya Amrani, M. (2020). *Théorie general du proces.* Paris: PUF.
- Pierre, M. (2022). La recherche d'information juridique en droit allemand et en droit français dans le domaine" informatique et droit. *" :des fondements théoriques à l'application pratique.* , 10. Droit. Universität des Saarlandes Saarbrücken.
- Serge, G., & Thierry, D. (2017-2018). *Lexique des Termes Juridiques.* Paris: Dalloz.
- UNESCO. *مجموعة الأدوات العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي و سيادة القانون للجهات القضائية.*
- Vincent, L. (2019, 1er juillet). Le Droit Public Numérique à Travers ses Concepts :Émergence et Transformation d'une Terminologie Juridique. *Thèse de droit public Soutenue à l'Université Paris 1* , 50. – Panthéon Sorbonne, le 1er juillet 2019.

ISSN: 2698-394X

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN: 2698-394X المجلد: 7 لعدد: 20 تشرين الاول: 2025 ص-ص: 56-74

Gestion de contrôle sanitaire aux frontières Marocaines : réponse aux défis des épidémies et des pandémies

إدارة الرقابة الصحية على الحدود المغربية: الاستجابة لتحديات الأوبئة والجائحات

Dr. AL BOUYDIRI ABDELOUAHID[1*]

د. البيديري عبد الواحد

Enseignant - chercheur

Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé

Rabat -Maroc

wahid.albouydiri@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/19	تاريخ القبول: 2025/09/29	تاريخ النشر: 2025/10/30

Abstract:

Le Cadre de gestion de contrôle sanitaire aux frontières définit le rôle stratégique et les objectifs des règlements pris par l'Organisation mondiale de la santé notamment le règlement sanitaire international (2005), ainsi que les instruments juridiques nationaux pris en la matière afin de prévenir la propagation, par voie terrestre, maritime ou aérienne, des maladies transmissibles. Le Maroc dispose de nombreux postes frontaliers où l'on enregistre un flux important de passage des personnes et de leurs biens. A cet égard, la gestion des menaces et des événements sanitaires aux points d'entrée nécessite une communication et une collaboration efficaces entre de nombreux secteurs, En vue de protéger le pays de toute situation pouvant être une urgence de santé publique.

La pandémie Covid-19 met en lumière tant la menace des maladies à tendance épidémique/pandémique dans le monde que l'importance de mettre en place des systèmes de surveillance solides et de riposte en cas de maladie et réagir très vite et de manière décisive pour limiter la propagation de l'épidémie/pandémie.

Mots clés: Gestion – contrôle sanitaire – Règlement - Maroc – Menaces.

[1] *Dr. AL BOUYDIRI ABDELOUAHID*[*]

الملخص:

يحدِّد إطار إدارة الرقابة الصحية على الحدود الدور الاستراتيجي والأهداف التنظيمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، ولا سيما اللوائح الصحية الدولية (2005)، إضافةً إلى الأدوات القانونية الوطنية المعتمدة في هذا المجال، وذلك بهدف منع انتشار الأمراض السارية عبر الطرق البرية أو البحرية أو الجوية.

ويمتلك المغرب عدداً كبيراً من نقاط العبور الحدودية التي تعرف حركة كثيفة للأشخاص وممتلكاتهم. وفي هذا الصدد، تتطلّب إدارة التهديدات والأحداث الصحية في نقاط الدخول تواصلاً وتعاوناً فعالين بين عدة قطاعات، بهدف حماية البلاد من أي وضع قد يشكّل حالة طوارئ صحية عمومية

لقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على تهديد الأمراض ذات الطبيعة الوبائية/الجائحية على مستوى العالم، كما أبرزت أهمية وضع أنظمة قوية للمراقبة والاستجابة عند ظهور المرض، والتحرك السريع والحاسم للحد من انتشار الوباء أو الجائحة.

الكلمات المفتاحية: الادارة، الرقابة الصحية، الانظمة، المغرب، التهديدات

1. Introduction :

La mondialisation est un processus complexe, touchant différents domaines tels que l'économie, l'écologie, la politique et les médias. L'augmentation de l'urbanisation et celle des flux migratoires en sont deux conséquences qui intéressent directement (A. Eytan, 2006, P:2941) la santé. Dans tout pays, les menaces biologiques, naturelles, délibérées ou accidentelles, peuvent poser des risques pour la santé publique, la sécurité internationale et l'économie mondiale. Les maladies infectieuses ne connaissent pas de frontières. Tous les pays doivent donc accorder la priorité aux capacités requises pour prévenir et détecter les urgences de santé publique et y réagir rapidement (Global Health Security).

Au Maroc, Depuis le début des années 1990, la mondialisation des problèmes de santé, la nature complexe des déterminants sociaux de la santé, l'émergence de nouveaux agents pathogènes avec menaces de pandémies, joints aux réformes des systèmes de santé qu'elles imposent, ont généré (Recherche biomédicale et en sante au Maroc p: 10) l'organisation et le renforcement des structures du contrôle sanitaire aux frontières compte tenu des nouvelles dispositions prévues par le Règlement Sanitaire International (2005) problèmes.

ISSN: 2698-394X

Le Règlement Sanitaire International vise à prévenir la propagation internationale des maladies, à s'en protéger, à la maîtriser et à y réagir tout en évitant de créer des entraves inutiles au trafic et au commerce international. Ce règlement est également conçu pour réduire le risque de propagation des maladies aux aéroports, ports et postes-frontières internationaux (Règlement sanitaire international 2005). Ainsi La gestion de contrôle sanitaire aux frontières marocaines permet de protéger le système de santé et de retarder l'arrivée sur le territoire national de variants aux caractéristiques préoccupantes.

Le présent article porte sur la « gestion de contrôle sanitaire aux frontières
Marocaines: réponse aux défis des épidémies et des pandémies » tel que pratiqué par le Maroc à ses frontières.

La problématique:

Historiquement, la gestion des frontières marocaines a connu une évolution progressive, cette gestion détermine en grande partie la performance de l'action publique. Elle met en évidence l'importance des relations intergouvernementales et le renforcement des structures du contrôle sanitaire aux frontières compte tenu des nouvelles dispositions prévues par le Règlement Sanitaire International (2005).

La question principale de la problématique de cet article se résume ainsi :

Dans quelle mesure le Maroc a-t-il pu répondre aux objectifs du Règlement sanitaire international notamment en matière de la gestion de contrôle sanitaire aux frontières ?

Approche méthodologique :

Nous avons opté, d'une part, l'approche descriptive afin d'identifier les caractéristiques de la gestion de contrôle sanitaire aux frontières Marocaines; et d'autre part, l'approche juridique a été utilisée pour désigner l'ordre juridique sanitaire international et national régissant ce contrôle.

2. Histoire de gestion sanitaire des frontières:

Les grandes épidémies/ pandémies de l'histoire ont toutes eu de profondes conséquences politiques, économiques, sociales et même culturelles. Au Maroc, depuis le 18ème siècle, dès le début de l'apparition d'une épidémie, les autorités marocaines prenaient des mesures pour limiter la propagation des menaces de santé d'origine infectieuse par-delà les frontières.

2.1 Les vagues de peste du 18ème siècle :

ISSN: 2698-394X

Au Maroc, depuis le 18ème siècle, dès le début de l'apparition d'une épidémie, les autorités prenaient des mesures comme la fermeture des frontières, l'interdiction des déplacements à l'intérieur du pays et avec l'extérieur, le confinement sanitaire, le dressement des barrières autour des foyers épidémiques. Le refus d'accostage dans les ports marocains des navires en provenance des ports étrangers contaminés, ou leur confinement (NACHOUI Mostafa,2020, p:5). Ainsi, vers la fin du 18ème siècle, une succession de vagues de peste s'abat sur le pourtour de la Méditerranée. Le Maroc au courant de la propagation de cette épidémie, réagit rapidement en fermant les frontières avec l'Algérie en 1797, interdit tout déplacement entre les deux pays, applique le confinement des navires en provenance d'Oran, et décrète le confinement sanitaire à Mélilia, dresse des barrières autour des villes de Tanger, Larache, Tétouan (NACHOUI Mostafa, p: 14).

Le Maroc, depuis cette pandémie, a instauré un système de prévention interne comme le cas de 1804 où la Junta Consulaire de Tanger avait appliqué des mesures préventives contre la peste, et externe au niveau des ports, en refoulant par exemple, un bateau arrivé d'Orient avec à son bord un homme infecté (Fouad LABOUDI, 2020, P: 61).

2.2 Les maladies contagieuses du 19éme siècle :

A côté des pestes, le Maroc a connu un certain nombre de maladies contagieuses au 19éme siècle, dont on peut citer : le choléra, la variole, la typhoïde, l'épidémie de l'influenza, les typhus (…) étaient aussi présentes (Fouad LABOUDI, p: 62) . A cet égard, les mesures préventives ont étés prises par l'Etat Marocain contre ces maladies comme l'interdiction de pèlerinage à la Mecque lors de l'épidémie de choléra en 1878.

Cependant, l'implantation du premier service de contrôle sanitaire aux frontières au Maroc a eu lieu en 1840 au port de Tanger où le « Conseil International de la Santé » fut créé par le « Firman Chérifien » du 28 avril 1840 (Bulletin d'Epidémiologie et de Santé, p: 19).

3. Contrôle sanitaire au niveau des Points d'entrée:

Le contrôle sanitaire au niveau des points d'entrée a pour mission de prévenir la propagation, par voie terrestre, maritime ou aérienne, des maladies transmissibles.

3.1 La position géographique : différentes menaces pour la santé publique

ISSN: 2698-394X

Le Maroc partage ses frontières terrestres avec l'Algérie à l'Est et avec la Mauritanie dans sa partie méridionale, et dans sa partie septentrionale avec les deux villes Ceuta et Melilla, qui sont situées sur le territoire marocain, mais considérées comme enclaves espagnoles (Saida Latmani, 2021, p: 62). Le Royaume est ouvert sur deux façades maritimes, disposant de près de 3500 km de côtes et situé au carrefour des principales routes commerciales entre l'Europe, l'Afrique, l'Amérique et le Moyen Orient est par vocation un pays maritime (Mohammed MEZENE 2019, P:150). Aujourd'hui, le Maroc, compte 38 ports, dont 13 ports ouverts au commerce extérieur, 10 ports de pêche à vocation régionale, 9 ports de pêche à vocation locale et 6 ports de plaisance (La stratégie portuaire nationale à l'horizon 2030, P: 6). Cependant le Maroc compte 16 aéroports internationaux et 13 aérodromes nationaux.

Il faut se rendre à l'évidence que du fait de sa position géographique de carrefour des transports internationaux terrestre, maritime et aérien, et de son ouverture internationale, cela le rend inévitablement exposer aux épidémies et d'être contaminé par les mobilités des personnes et marchandises. Cela ne doit pas le pousser à se refermer sur lui-même, mais l'oblige à se protéger en contrôlant efficacement les déplacements des personnes et des marchandises, avec tous les moyens possibles et les méthodes envisageables (NACHOUI Mostafa, , P:27).

De plus, le contrôle sanitaire rencontre les obligations du Règlement sanitaire international lorsque l'Organisation Mondiale de la Santé déclare une urgence de santé publique de portée internationale (Procédures opérationnelles pour le contrôle sanitaire).Ce Règlement exige des pays la mise en place aux points d'entrée des mesures pour prévenir la propagation transfrontalière des menaces.

3.2 Les missions de contrôle sanitaire aux frontières :

L'activité du contrôle sanitaire aux frontières s'intègre dans le cadre de politique national en matière de santé et s'exerce principalement dans le contexte de la surveillance épidémiologique et la prévention contre l'introduction et l'apparition de maladies transmissibles hautement contagieuse, ou contre leur propagation (Centre national de documentation 2003). Les missions dudit contrôle contribuent à la réalisation de la portée du règlement sanitaire international:

- Mission de sécurité sanitaire internationale : Prévention de la propagation internationale des urgences de santé publique de portée internationale et des risques nucléaire, radiologique, biologique et chimique.

ISSN: 2698-394X

- Mission de sécurité sanitaire nationale : Prévention de l'introduction dans le pays des menaces sanitaires à travers les points d'entrée et réponse en cas de crise.

- Mission de protection de la santé des voyageurs utilisant les points d'entrée : Les installations mises au service des voyageurs au niveau des points d'entrées sont maintenues dans de bonnes conditions d'hygiène (Bulletin d'Epidémiologie, p: 20)**.**

Le Maroc a mené l'action d'un plan de veille épidémiologique dans le but de s'assurer du contrôle (HAFNAOUI A. & RHAZI Z ,2021, P: 753) des menaces sanitaires aux frontières. En effet, Plus de 100 officiers de santé (Médecins, Techniciens d'hygiène du Milieu et infirmiers polyvalents) assurent la couverture du contrôle sanitaire de tous les point d'entrée du Maroc (aériens, maritimes et terrestres) (Bulletin d'Epidémiologie, p: 19).

4. Le cadre juridique :

La gestion de contrôle sanitaire se découvre progressivement à l'apparition des épidémies et pandémies pour finir par être introduite dans l'ordre juridique sanitaire international et national.

4.1 Instruments internationaux:

L'un des buts des Nations Unies, selon l'article premier de sa Charte est de "réaliser la coopération internationale en résolvant les problèmes internationaux d'ordre économique, social, intellectuel ou humanitaire, en développant et en encourageant le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion". Cette charte constitue l'une des principales matrices normatives et institutionnelles des instruments (de coopération) du droit international dans la lutte contre les pandémies, parmi lesquels l'on retrouve le cadre juridique particulier de l'OMS et les autres corpus juridiques applicables dans les situations pandémiques (Les instruments du droit international dans la lutte contre les pandémies, 2020).

Sous l'égide de l'Organisation Mondiale de la santé (OMS) depuis 1951, les Etats membres ont adopté un ensemble de réglementations communes dit règlement sanitaire international (RSI), visant à limiter la propagation de maladies infectieuses sans entraver la liberté du commerce international. Celui-ci a évolué au fil des années (Sylvie RENARD-DUBOIS 2008). Le Règlement sanitaire international (2005) est un instrument de droit international, adopté en vertu de l'article 21 de la Constitution de l'OMS, et est juridiquement contraignant à

ISSN: 2698-394X

l'égard de 196 États Parties, dont l'ensemble des 194 États Membres de l'OMS (Le Règlement sanitaire international 2005).

La nouvelle version de ce règlement telle qu'elle a été adoptée par l'Assemblée Mondiale de la Santé en mai 2005 a été publiée au bulletin officiel Marocain en date du 05 Novembre 2009 (Dahir n° 1-09-212). L'objet et la portée dudit règlement consistent à prévenir la propagation internationale des maladies, à s'en protéger, à la maîtriser et à y réagir par une action de santé publique proportionnée et limitée aux risques qu'elle présente pour la santé publique, en évitant de créer des entraves inutiles au trafic et au commerce internationaux. Les articles de 19 à 22 sont spécifiquement consacrés aux points d'entrée. L'article 22 détaille le rôle des autorités compétentes au niveau des points d'entrée. L'annexe 1B dudit règlement décrit les capacités que chaque Etat-Partie doit veiller à développer au niveau de ses points d'entrée désignés dans les délais prévus au paragraphe 1 de l'article 5 et au paragraphe 1 de l'article 13 (Bulletin d'Epidémiologie, p: 19).

Outre les instruments juridiques de l'OMS, notamment le Règlement sanitaire international, le corpus des droits humains offre un éclairage pertinent sur la manière dont le droit international peut apporter des éléments de réponse à une situation de pandémie. Par exemple, selon l'article 4 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques (Les instruments du droit international) ratifiée par le Maroc le 03 Mai 1979: « dans le cas où un danger public exceptionnel menace l'existence de la nation et est proclamé par un acte officiel, les États parties au présent Pacte peuvent prendre, dans la stricte mesure où la situation l'exige, des mesures dérogeant aux obligations prévues dans le présent Pacte, sous réserve que ces mesures ne soient pas incompatibles avec les autres obligations que leur impose le droit international et qu'elles n'entraînent pas une discrimination fondée uniquement sur la race, la couleur, le sexe, la langue, la religion ou l'origine sociale » (Pacte international relatif aux droits civils et politiques).

4.2 Instruments nationaux:

C'est aux frontières que les pays exercent leur droit de contrôle de la circulation des marchandises, des personnes et des œuvres d'art qui entrent ou sortent de leur juridiction territoriale. Les frontières sont également l'endroit où s'applique la législation nationale dans des domaines comme la sécurité et la sûreté, les politiques commerciales, la sécurité alimentaire, l'agriculture, la quarantaine, les

ISSN: 2698-394X

procédures douanières, l'environnement et l'immigration (Stefan Aniszewski, 2009, P: 6).

Le Maroc s'est donné les moyens pour renforcer ses frontières aériennes, terrestres, et maritimes pour lutter de manière efficace et efficiente contre une épidémie ou à une pandémie. Dans ce sens, les dirigeants du pays ont mis en place plusieurs mécanismes juridiques (Saida Latmani, P: 65).

Le cadre juridique du contrôle sanitaire aux frontières au Maroc, remonte au début du XXe siècle après l'installation du protectorat au Maroc en 1912. En 1916, la police sanitaire maritime a été réorganisée par le Dahir du 3 Janvier 1916 portant règlement spécial sur la délimitation du domaine de l'Etat (Dahir du 3 Janvier 1916) ,en prenant en considération le développement du commerce extérieur au Maroc et la nécessité d'assurer par des mesures nouvelles et appropriées la protection de la santé publique réglementaires contre l'importation et la propagation des maladies infectieuses.

Plusieurs textes se sont succédé par la suite entre 1916 et 1936 et concernaient exclusivement la police maritime. En 1946, la mission de contrôle sanitaire aux frontières ainsi que son organisation ont été fixées par voie réglementaire (Bulletin d'Epidémiologie, p: 19) par l'arrêté viziriel du 23 novembre 1946 portant organisation du contrôle sanitaire aux frontières terrestre, maritime et aérien (Bulletin officiel N° 1780 du 6 décembre 1946). Des circulaires ministérielles se sont succédées, les dernières en vigueur sont notamment, la circulaire n° 35/ DE/02 du 29/10/1991 portant sur les tâches des officiers des stations de contrôle sanitaire aux frontières et la circulaire n°41/DELM/DRC/10 du 06/08/1999 portant sur l'Organisation et attributions du contrôle sanitaire aux frontières (Bulletin d'Epidémiologie, p: 19).

Suite à l'impact de la pandémie de Covid-19, L'année 2022 marque ainsi une étape cruciale dans la refonte du système national de santé, notamment dans le cadre de l'effort continu visant à améliorer l'accessibilité, la qualité et l'efficacité des services de santé en vue de répondre aux défis contemporains et de renforcer la résilience du système. Dans ce cadre, le renforcement et l'actualisation de l'arsenal juridique constitue la pierre angulaire de la refonte du système national de santé pour améliorer la gouvernance du système notamment, pour une gestion optimale des ressources, une fédération des efforts et la mise en place des mécanismes pour une complémentarité entre les différents acteurs (Coopération Internationale en Santé 2022" P: 23). A cet égard La loi cadre n° 06-22 relative au système national de santé national, précise "l'action de l'Etat dans le domaine de la santé tend à œuvrer pour réaliser la sécurité sani-

ISSN: 2698-394X

taire et à protéger la santé de la population, prémunir les individus contre les maladies, les épidémies et les risques menaçant leur vie et à leur garantir la vie dans un environnement sain". Cette loi contient divers objectifs importants, notamment :

- Développer et perfectionner les moyens de détection et de prévention contre les risques menaçant la santé ;
- Renforcer l'encadrement sanitaire en vue d'atteindre les normes de l'Organisation Mondiale de la Santé dans ce domaine.

Le Royaume dispose d'un large cadre juridique et réglementaire pour appuyer et permettre l'application du Règlement Sanitaire International, comprenant notamment des lois et des mesures régissant les médicaments, les professionnels de la santé et la sécurité sanitaire des aliments, entre autres.

Cependant, L'ensemble des principales capacités et la gestion des menaces potentielles s'appliquent aux points d'entrée et permettent ainsi l'application efficace de mesures sanitaires visant à éviter la propagation internationale des maladies (Evaluation externe conjointe des principales capacités RSI, ROYAUME DU MAROC, 2017). Le Maroc est tenu de maintenir les principales capacités requises dans les points d'entée désignés et lorsque la situation l'exige pour des motifs de santé publique, dans des postes-frontières visant à appliquer les mesures de santé publique nécessaires face à divers risques pour la santé publique.

Il est important pour le Maroc d'actualiser le cadre juridique relatif au contrôle sanitaire aux frontières et renforcer du partenariat avec les autres départements et secteurs, à la définition des contrôles de routine aux points d'entrée désignés, à la mise en place de dispositifs d'urgence efficaces pour faire face aux urgences de santé publique de portée internationale.

5. La gestion coordonnée du contrôle sanitaire aux frontières:

La gestion coordonnée des frontières constitue en matière de gestion des frontières une approche visant à impliquer et à coordonner les organismes du service public qui travaillent de part et d'autre des frontières en vue d'atteindre un objectif commun et d'apporter ainsi une réponse cohérente du gouvernement face aux défis que représente la gestion des frontières. La gestion coordonnée du contrôle sanitaire aux frontières peut également désigner une logique de gestion des opérations aux frontières destinée à garantir la mise en œuvre de processus et de

ISSN: 2698-394X

procédures efficaces et rentables par l'ensemble des organismes de réglementation impliqués dans la sécurité des frontières et le respect des exigences réglementaires applicables aux voyageurs, aux marchandises et aux moyens de transport internationaux. L'objectif d'un système de gestion coordonnée des frontières est de faciliter les échanges ainsi que le dédouanement des voyageurs, tout en garantissant la sécurité des frontières (Stefan Aniszewski, P: 7-8).

5.1 Les acteurs de gestion des frontières:

Les acteurs de gestion des frontières au Maroc sont nombreux. D'une manière générale on peut les classer en deux catégories. La première catégorie concerne l'État à travers ses différents ministères à savoir le ministère de l'Intérieur, des Affaires étrangères, des Finances, de la police sanitaire aux frontières. Ces différents ministères jouent un rôle important dans le contrôle des points de passage autorisés et la surveillance des frontières (Saida Latmani P:62).D'autres organismes participent aussi à la gestion des frontières comme L'Agence Nationale des Ports, la Société d'Exploitation des Ports et la Fondation Mohamed V pour la solidarité**.**

A cet effet, La coordination entre différents secteurs est assurée par le Comité Interministériel de Gestion de Crise et le Poste de Coordination Central, son organe opérationnel (Plan national de veille et de riposte à l'infection par le Coronavirus, 2020). Ce comité a également été créé pour élaborer des politiques générales et allouer les fonds nécessaires aux opérations de riposte aux situations d'urgence. En outre, un comité administratif et financier approuve le budget des opérations de riposte et un comité de communication institutionnelle coordonne la communication et la diffusion de l'information à la population et aux médias nationaux et internationaux (Evaluation externe conjointe des principales capacités RSI).

5.2 Le rôle du ministère de la santé:

Le ministère de la Santé joue un rôle important au sein du dispositif de réponse d'urgence, grâce à sa Stratégie nationale de gestion des urgences médicales et risques sanitaires liés aux catastrophes, élaborée en 2005 avec l'appui de l'Organisation Mondiale de la Santé. Cette stratégie fait une obligation du développement de plans d'urgences hospitalières, activés en cas de crise sanitaire ou de catastrophe. Le Ministère participe également aux efforts d'évaluation et a développé une carte des risques épidémiologiques à travers le pays (Étude de

ISSN: 2698-394X

l'OCDE sur la gestion des risques au Maroc, P: 71). S'agissant Le programme national de Contrôle Sanitaire aux Frontières est géré par deux entités centrales : le point focal national du Règlement Sanitaire International et l'unité centrale du contrôle sanitaire aux frontières. Tout d'abord, Le Point Focal national du Règlement Sanitaire International, C'est le premier responsable stratégique du programme du Contrôle Sanitaire aux Frontières, il est représenté par la Direction de l'Epidémiologie et de Lutte contre les Maladies et doit être à tout moment à même de communiquer avec les points de contact RSI de l'OMS. Tandis que, L'Unité Centrale du Contrôle Sanitaire aux Frontières a pour rôles de suivre la situation épidémiologique internationale, d'analyser le risque que représentent les épidémies internationales pour le Maroc et de formuler les procédures adéquates de prévention. En outre, analyser le risque que représentent les signaux des événements notifiés par les différents services de Contrôle Sanitaire aux Frontières pour la santé publique nationale et internationale, élaborer et de mettre en place des plans de renforcement des capacités concernant les points d'entrée désignés et de réaliser des autoévaluations régulières et assurer la supervision, la coordination et l'évaluation des activités des services du contrôle sanitaire aux frontières.

Au niveau régional, Les Services de Contrôle Sanitaire aux Frontières sont rattachés hiérarchiquement aux Directions Régionales de Santé. les Directeurs Régionaux sont responsables non seulement de la gestion des affectations des ressources humaines ces services en situation de routine, mais également, de la coordination entre desdits services et les structures sanitaires régionales et provinciales relevant de leur responsabilité, pour la prise en charge des malades, l'application des procédures décidées par les gestionnaires centraux selon les scénarii préétablis en cas de gestion d'une crise sanitaire (procédures d'investigation d'une épidémie , de suivi des voyageurs suspects après leur retour et de leurs contacts….) (Bulletin d'Epidémiologie, p: 20-21).

6. La Stratégie de gestion des frontières durant la période du Corona virus

Depuis son apparition en Chine en novembre 2019, l'épidémie du coronavirus a atteint par la suite le continent européen. De là, le virus s'est propagé comme une trainée de poudre à l'Amérique du Nord, l'Amérique du Sud puis à l'Afrique.

ISSN: 2698-394X

Face à cette propagation rapide et accentuée du virus, plusieurs pays ont commencé par la fermeture de leurs frontières et l'arrêt des vols internationaux. En mars 2020, la décision de restriction des vols et de fermeture des frontières entre Etats a été généralisée, bloquant ainsi la mobilité des personnes, et des échanges commerciaux, dans une moindre mesure, pendant plus de 3 mois (Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, 2020, P: 27).

Au Maroc l'apparition du premier cas est testée positif le 2 mars, un homme de nationalité marocaine revenant de l'Italie, depuis cette date l'évolution du nombre des cas déclarés de Covid-19 se progresse d'un jour après jour (ELABJANI Abdelaziz, P: 949). L'Etat marocain a réagi très vite et de manière décisive pour limiter la propagation de l'épidémie. Durant cette crise, les autorités marocaines ont adopté des mesures draconiennes pour contrôler la propagation de la maladie.

6.1 Les mesures préventives:

Le Maroc a été le premier pays de la région à fermer ses frontières au niveau des aéroports et ports maritimes aux passagers à destination et en provenance du Royaume, tout en prenant des dispositions d'ordre juridique, économique et social (Rapport du Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, 2020. P:84).

.Le Maroc prédispose de plusieurs facteurs qui l'ont exposé à la propagation du Covid-19. Il s'agit, d'une part, de sa proximité géographique et de sa connexion avec les pays européens du sud où vit une importante diaspora marocaine (85% des 5 millions des Marocains vivant à l'étranger sont en Europe). Il s'agit, d'autre part, de l'interconnexion des villes marocaines, grâce à l'important réseau routier, ferroviaire (dont le TGV reliant Tanger et Casablanca, les deux principaux pôles économiques du pays) (Saida Latmani, P:64).

Suite à la décision de la fermeture des frontières Marocaine par le gouvernement le 13/3/2020, le seul point d'entrée qui a resté opérationnel c'est le port Tanger Med, de ce fait il a été nécessaire l'adaptation de plan de riposte covid19 par :

• Le Maintien et le renforcement des procédures de contrôle sanitaires des moyens de transport maritime ;

• L'Adaptation des navires passagers pour le transport des chauffeurs professionnels des camion tir reliant le port Tanger Med et les autres ports du continent Européen par le renforcement de l'application des mesures barrières, (respect de l'espacement à bord, traçage du sol, prise de température à

ISSN: 2698-394X

l'embarquement, dispositifs de désinfection des mains, désinfection des espaces publics du navire, désinfection des camions avant le débarquements…) ;

• Mise en place d'un circuit au niveau du port passager pour le contrôle sanitaire des chauffeurs par caméra thermique et le contrôle des signes cliniques de la maladie coronavirus;

• Préparation et mise en place d'une plateforme de donnés pour le suivi des chauffeurs par les délégations du ministère de la santé dans les lieux de domiciliation de ces derniers ;

• Lancement d'une vaste campagne de sensibilisation des usagers portuaires sur le respect des mesures barrières de covid-19 (Bulletin d'Epidémiologie 2022, P: 52).

En outre, Une série de directives préventives (Bulletin n°3 COVID-19, 2020). ont été mises en place pour garantir l'application de l'état d'urgence (entré en vigueur le 20 mars 2020). Celles-ci incluent la fermeture des écoles, mosquées, restaurants et cafés (…), la restriction des mouvements et l'interdiction de rassemblements pour assurer la distanciation sociale, y compris un couvre-feu quotidien à 18 h et le port du masque obligatoire depuis le 7 avril 2020.

6.2 Renforcement des capacités:

Les efforts ont été conjugués pour augmenter la capacité des structures d'accueil, à travers la mise en place et l'équipement d'hôpitaux militaires de campagne et d'autres auxquels ont contribué les collectivités territoriales, qui sont venus s'ajouter aux structures d'accueil dédiées à la pris en charge des malades atteints du coronavirus. (Rapport du Centre pour la gouvernance, 2020. P:86). Des lots d'équipements médicaux et sanitaires ont été importés avec célérité et, progressivement déployés dans les établissements sanitaires. Des stocks de médicaments ont été constitués, plus particulièrement la chloroquine produite par un groupe pharmaceutique installé au Maroc. Des entreprises marocaines, spécialisées dans la fabrication de matériel médical, (respirateurs, moyens matériels des hôpitaux) ont été aussi sollicitées par des procédures accélérées. Des entreprises industrielles ont pu réadapter leur outil de production pour produire des respirateurs et sécuriser la production de masques (la stratégie du Maroc face au covid-19, 2020. P: 10).

ISSN: 2698-394X

6.3 La prise en charge des cas infectés:

La prise en charge des cas, l'orientation et le transport des patients, et la prise en charge et le transport des patients potentiellement infectieux sont réalisés (Evaluation externe conjointe, P:43) conformément au plan opérationnel de riposte covid 19, ce plan est axé sur le contrôle sanitaire des navires, aéronefs, et moyens de transport et le contrôle sanitaire du périmètre aéroportuaire, portuaire et terrestre tout en prenant en considération l'élaboration des procédures sanitaires de riposte pour les cas suspects, les cas positifs, les sujets contacts les passagers, membres d'équipage , ainsi que pour les fonctionnaires, employés, et les usagers des points d'entrée (police, douane, employés, transitaire et autres) (Bulletin d'Epidémiologie 2022. P: 52).

Le secteur de la santé a veillé, dès l'apparition de la pandémie dans notre pays, à organiser les opérations d'intervention (Rapport du Centre pour la gouvernance, 2020. P:88) des moyens humains (Médecins, infirmiers, techniciens, chauffeurs …) aux différents stades d'infection. On peut citer à ce titre les mesures suivantes :

• L'adoption d'un protocole thérapeutique pour la prise en charge des cas infectés, après sa validation par le comité scientifique et technique national ;

• La mise en place d'un plan organisationnel pour la prise en charge des cas probables et des cas confirmés dans les établissements de santé ;

• La mise à niveau des laboratoires nationaux, civils et militaires, pour diagnostiquer l'infection ; • L'amélioration des conditions d'accueil et de restauration pour assurer la bonne prise en charge des personnels de la santé et des malades (Rapport du Centre pour la gouvernance, 2020. P:86).

6.4 Une politique de communication:

L'information et la communication sont primordiales dans la phase d'urgence, notamment au regard du rôle joué par les médias et les réseaux sociaux (Rapport du Centre pour la gouvernance, 2020. P:89). A cet égard un plan de communication a été déployé à l'adresse :

- De l'opinion publique : information en continu sur les médias sur le suivi de la situation sanitaire du pays, production de kits d'information en langues nationales et étrangères (la stratégie du Maroc face au covid-19, P:11). Ainsi Le ministère de la Santé as-

ISSN: 2698-394X

sure en temps réel l'annonce aux médias de tous les cas confirmés. Une attention particulière est demandée quant au respect de la vie privée des personnes, à la protection des données à caractère personnel et, plus particulièrement, au secret médical dû aux patients (Rapport du Centre pour la gouvernance, 2020. P:89).

- Des professionnels publics et privés de la santé : lancement d'une plateforme communautaire digitale et création d'une nouvelle dynamique de communication en vue de permettre un accès en temps réel à l'actualité et la formation médicale.

A toutes les étapes, l'information diffusée à l'attention du public se basait sur des recommandations du comité scientifique mobilisé dans la gestion de la pandémie pour éviter toute désinformation inutile pouvant fausser la crédibilité des autorités et l'efficacité de la riposte (la stratégie du Maroc face au covid-19,P:11-12).

Cependant, La communication officielle autour de la pandémie s'est contentée de se focaliser sur l'annonce des mesures prises par les pouvoirs publics, ainsi que sur la diffusion de statistiques quotidiennes et de messages de prévention, en l'absence d'un débat ouvert à même de rallier la population à l'effort de lutte contre la progression du Coronavirus. Il est également à noter que nombre de sites officiels n'ont été mis à jour avec les informations sur la Covid qu'après plusieurs jours, voire plusieurs semaines, négligeant ainsi un canal de communication majeur avec la population et surtout avec les jeunes.

Les mesures prises dans l'urgence pendant la phase de déconfinement (restrictions de déplacement, suspension des transports, etc.) et la communication parfois confuse autour de ces mesures ont donné lieu à des désagréments qui ont touché beaucoup de citoyens, notamment pendant les jours de Aid Al Adha (Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, 2020, P: 77-78).

7. Conclusion:

Le Maroc par sa situation géographique, son ouverture sur l'ensemble des pays du monde, son accessibilité par les différentes voies de communication au niveau de ses frontières, cela le royaume rend inévitablement exposer aux épidémies/pandémies et d'être contaminé par les mobilités des personnes et marchandises.

ISSN: 2698-394X

L'analyse de la situation nous a permis d'identifier plusieurs acquis positifs qui permettent au système national de santé de répondre en partie aux objectifs du Règlement sanitaire international notamment en matière de la gestion de contrôle sanitaire aux frontières et de stratégies déjà mises en place dont la stratégie nationale de riposte contre la pandémie coronavirus.

Cependant, certaines menaces et défis peuvent entraver la mise en œuvre des dispositions dudit règlement aux frontières Marocaines à savoir:

- Les textes juridiques nationaux qui encadrent la surveillance et la riposte aux événements de santé publique au niveau des points d'entrée n'ont pas été actualisés. les textes en vigueur pourraient ne plus être adaptés aux réalités actuelles ;
- Une insuffisance de coordination effective entre les secteurs pour la mise en œuvre du Règlement Sanitaire International (2005), selon l´approche « une seule santé », l'objectif de cette dernière est renforcer la collaboration, la communication, les capacités et la coordination de façon égale dans tous les secteurs traitant des problèmes de santé;
- Une insuffisance d'implication du secteur privé, d'une part, et d'autre part, l'absence d'un cadre juridique claire sur les partenariats public-privé relatifs à l'initiative « une seule santé »;
- Les moyens financiers pour développer la gestion de contrôle sanitaire aux frontières restent faibles;
- l'effectif insuffisant en ressources humaines affectées au niveau des Services de Contrôle Sanitaire aux Frontières. Ces services nécessitent des ressources humaines et matérielles importantes qui demeurent encore insuffisantes.

Recommandations:

- **Révision et Renforcement du cadre juridique**:

Établir un cadre juridique adéquat en vue de la préparation et de la riposte aux défis des épidémies et des pandémies, et de créer un cadre pour la collaboration intersectorielle. Accélérer la digitalisation du Système de surveillance épidémiologique national et la transmission électronique des données conformément aux dispositions de la loi cadre n° 06-22.

- **Mécanismes de l'information et de la communication:**

Mettre en place un mécanisme d'échange régulier d'informations entre les secteurs en favorisant les échanges permettra de communiquer les informa-

ISSN: 2698-394X

tions nécessaires sur des événements de santé publique susceptibles de constituer une Urgence de santé publique à portée internationale.

- **Fournir les ressources adéquates et suffisantes:**

Le renforcement des ressources devrait permettre une meilleure gestion de contrôle sanitaire aux points d'entrée avec la gestion et la distribution des réserves nationales, y compris les ressources logistiques, les locaux et les ressources humaines (personnel médical et infirmier..), compte tenu de l'ensemble des parties prenantes et des ressources financières.

8. Bibliographique :

- A. Eytan: Mondialisation et santé mentale. Revue Médicale Suisse2006.
- Bulletin d'Epidémiologie et de Santé Publique | Volume 28| N° 79 (Maroc).
- Bulletin d'Epidémiologie et de Santé Publique2022, | Volume 64| N° 80 (Maroc).
- Bulletin n°3 COVID-19, OIM MAROC, Du 1er avril au 31 mai 2020.
- Bulletin officiel N° 1780 du 6 décembre 1946.
- Centre national de documentation, « 10 années d'épidémiologie au service de la santé », n° 023 617, du 14/10/2003.
- Dahir n° 1-09-212 du 7 kaada 1430 (26 octobre 2009) portant publication du Règlement sanitaire international (2005) adopté par l'Assemblée mondiale de la santé lors de sa cinquante huitième session du 23 mai 2005.
- Dahir du 3 Janvier 1916 (26 safar 1334) portant règlement spécial sur la délimitation du domaine de l'Etat, publié au bulletin officiel le 10 janvier 1916.
- ELABJANI Abdelaziz: L'impact de covid-19 et les mesures de résilience pour la relance de l'économie nationale. Revue Internationale des Sciences de Gestion. ISSN : 2665-7374 Volume 4 : Numéro 2.
- Étude de l'OCDE sur la gestion des risques au Maroc:
- Evaluation externe conjointe des principales capacités RSI, ROYAUME DU MAROC, Rapport de mission : 20–24 juin 2016, Organisation Mondiale de la Santé 2017:https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/255655/WHO-WHE-CPI-2017.3-fre.pdf?sequence=1&isAllowed=y
- -Fouad LABOUDI : Histoire des épidémies et du confinement au Maroc moderne, Ouvrage collectif de professeurs et de chercheurs de l'UM5

Savoir, Innovation & Expertise vs Pandémie COVID-19 Vers une sortie rapide de la crise, Université Mohammed V de Rabat, 10 Juillet 2020.
- Gestion de l'état d'urgence sanitaire au Maroc Gouvernance sécuritaire et droits humains. Rapport du Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, Genève, juillet 2020.
- Global Health Security Index: https://ghsindex.org/wp-content/uploads/2020/12/NTI_GHSIndex_French.pdf
- HAFNAOUI A. & RHAZI Z : «Les actions menées par le Maroc en matière d'innovation pour faire face à la crise sanitaire du COVID-19 », Revue Internationale du Chercheur «Volume 2 : Numéro 2» 2021.
- https://www.gestionrisques.ma/web/files/OCDE_Rapport-final-revue-GR-fr.pdf
- https://www.sante.gov.ma/Documents/2020/coronavirus/Plan%20national%20de%20veille%20et%20de%20riposte%20%C3%A0%20l%27infection%20par%20le%20Coronavirus%202019-nCoV.pdf
- https://www.sante.gov.ma/Documents/2024/03/Rapport-%20Coop%C3%A9ration%20internationale%20en%20sant%C3%A9%202022.pdf
- la stratégie du Maroc face au covid-19. Policy paper. Avril 2020.
- La stratégie portuaire nationale à l'horizon 2030, Ministère de l'Equipement et des Transports Marocain.
- Le Règlement sanitaire international (2005):https://www.who.int/fr/publications/i/item/9789241580496
- Les impacts sanitaires, économiques et sociaux de la pandémie de la " Covid-19 " et leviers d'actions envisageables : Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental. Saisine 28/2020.
- Les instruments du droit international dans la lutte contre les pandémies Regards de l'Institut d'Etudes Internationales de Montréal, Mai 2020:https://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/droit_international-lutte_contre_pande_mies_regards-ieim.pdf
- Mohammed MEZENE: Le transport maritime au Maroc : le fond et la forme, Revue Internationale des Sciences de Gestion Numéro 2 : Janvier 2019.
- NACHOUI Mostafa: Histoire des épidémies au Maroc : Des pestes à la Covid-19, revue Espace géographique et Société Marocaine, n° 40, septembre 2020.
- Pacte international relatif aux droits civils et politiques : état de ratification:http://archive.cndh.ma/fr/comite-des-droits-de-lhomme/pacte-international-relatif-aux-droits-civils-et-politiques-etat-de
- Plan national de veille et de riposte à l'infection par le Coronavirus 2019-nCoV, Janvier 2020:

ISSN: 2698-394X

- Procédures opérationnelles pour le contrôle sanitaire au départ de l'aéroport dans le cadre du plan de préparation et de riposte contre l'épidémie de fièvre hémorragique « EBOLA »: https://www.icao.int/ESAF/Documents/meetings/2015/ICAO-WHO/ICAO-WHO-Day-4-Sample%20FR%20Airport%20Exit%20Screening%20SOP.pdf
- Rapport intitulé " Coopération Internationale en Santé 2022" réalisées par le Ministère de la Santé et de la Protection Sociale pendant l'année 2022 en collaboration avec les partenaires internationaux (OMS) :
- Recherche biomédicale et en sante au Maroc, Journée de réflexion organisée le 28 octobre 2013, académie Hassan II des sciences et techniques.
- Règlement sanitaire international (2005):Outil d'évaluation des principales capacités requises des ports, aéroports et postes-frontières désignés: https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/70844/WHO_HSE_IHR_LYO_2009.9_fre.pdf?sequence=1
- Saida Latmani: Les frontières marocaines à l'épreuve de la pandémie Covid-19, Borders in Globalization Review Volume 2, Issue 2 (Spring/Summer 2021).
- Stefan Aniszewski: Gestion coordonnée des frontières – Un Document conceptuel, World Customs Organization (Juin 2009).
- Sylvie RENARD-DUBOIS: application du règlement sanitaire (RSI), au niveau du département du VAL DE MARINE et de son aéroport international, 2008: https://documentation.ehesp.fr/memoires/2008/misp/renard_dubois.pdf

ISSN: 2698-394X

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN:2698-394X المجلد:7 العدد: 20 تشرين الاول:2025 ص-ص: 75-99

Implications of US strategy for the Russian-Ukrainian war and its impact on the Middle East

تداعيات الاستيراتيجية الامريكية على الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيرها في الشرق الاوسط

Dr. Mazin khaleel Irahim (*)
Faculty Economic and Business Administration, Department of Accounting, Alfarahidi University - Iraq

تاريخ الاستلام:2025/10/02	تاريخ القبول: 2025/10/13	تاريخ النشر: 2025/10/30

الملخص:

مثلت الحرب الروسية الأوكرانية صراعا جيوسياسيا وله تداعيات عالمية واسعة النطاق، وتأثيراته لا تقتصر على أوروبا الشرقية فحسب، بل تمتد لتشمل منطقة الشرق الأوسط، حيث تتداخل المصالح الاستراتيجية للقوى العالمية والإقليمية، وتتسم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية بتعدد الأبعاد وتداخلها؛ والاستراتيجية الأمريكية لها من التداعيات على الشرق الأوسط، منها الاقتصادية التي أثقل كاهل اقتصاديات دول الشرق الأوسط، التي تعتمد على استيراد السلع الأساسية من اوربا، والتغييرات في التحالفات والتنويع في علاقاتها الدولية، وعدم الاعتماد على طرف واحد، وادت ايضاً الى زيادة التوترات الإقليمية، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية إلى استغلال الوضع لتعزيز نفوذها.

وتتسم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية بالتطور المستمر، حيث تتكيف مع التغيرات في الوضع الميداني والسياسي، وتسعى إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل بيئة دولية معقدة ومتغيرة. تتجلى أبرز مظاهرها في زيادة "الحشود العسكرية" واتباع سياسة "التحالفات المرنة"، واستراتيجيات "ردع الخصوم" بالإضافة الى وجود ثمة حالة من "الانسداد السياسي والدبلوماسي"، فضلاً عن "الانقسام الدولي" إلى محورين يسعى كل منهما لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأزمات الحالية..

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية، الحرب الروسية الأوكرانية، منطقة الشرق الأوسط.

Abstract:

The Russian-Ukrainian war represented a geopolitical conflict with far-reaching global ramifications. Its impact extends beyond Eastern Europe to the Middle East, where the strategic interests of global and regional powers intersect. The American strategy toward the Russian-Ukrainian war is multidimensional and intertwined. The American strategy has numerous repercussions for the Middle East, including economic ones, which have burdened the economies of Middle Eastern countries, which rely on importing basic commodities from Europe. It has also led to shifts in alliances, diversification of international relations, and a shift away from reliance on a single party. It has also led to increased regional tensions, as some regional powers seek to exploit the situation to enhance their influence. The American strategy toward the Russian-Ukrainian war is characterized by continuous evolution, adapting to changes in the field and political situation, and seeking to achieve its strategic objectives within a complex and changing international environment. Its most prominent manifestations are the increase in "military build-ups," the adoption of a policy of "flexible alliances," and strategies of "deterring adversaries," in addition to the existence of a state of "political and diplomatic deadlock," as well as the "international division" into two axes, each of which seeks to maximize its potential benefit from the current crises..

Keywords:American strategy, Russian Ukrainian war, Middle East region.

Introduction

With the outbreak of the Russian-Ukrainian war, the Middle Eastern society faced challenges represented in the fluctuation of food security, on which the region has relied for decades, as the region faces successive losses represented by high food and energy prices and tight financial conditions on a number of countries due to the economic repercussions left by the world, and the war also left repercussions on the American strategy in general and on the Middle East in particular, especiallywith regard to the American political and economic conditions as well as its development projects.

The United States in the region has tended to reposition its military presence in a number of areas, especially those with Chinese influence, as it seeks to re-

store the situation to the status quo ante of the war due to the decline of the American presence in the region after the outbreak of the Russian-Ukrainian war.

The Problem of Research

The Middle East region enjoys many natural resources and energy sources that have made it the focus of attention of flag countries, whose area is determined according to the interests of major countries, as it has been forming one of the areas of competition and conflict in the world over the past decades, as the region is considered an integration between the military, economic, social and political security level, as the economic aspect enjoys different wealth and is one of the areas that have straits and global commercial sea lanes. In terms of security, they constitute areas with concentration and desert borders, and from a political point of view, they work as the owner of the balance between East and West in the world, and therefore the United States of America is one of the first countries that have gave its attention towards the region, due to the previous factors, but the American strategy in the region is affected by the repercussions of international changes and developments, and therefore the main question of the research is as follows:

How much does the Ukraine conflict affect U.S. foreign policy in the Middle East?

And which in turn branches out ofa number of sub-questions, as follows:

1- What is the nature of the Russian-Ukrainian conflict?
2- What factors led to the Russian-Ukrainian war?
3- What is the U.S. strategy in the Middle East?
4- What are the repercussions of the war on U.S. policies toward the Middle East?

Research Methodology

Due to the multiplicity of trends in which the research is conducted, the commitment to a specific approach has been restricted as a theoretical framework for research and analysis, but it has exceeded this trend by trying to apply a number of approaches that are compatible with the phenomenon of research under study, in order to provide an integrated framework on the phenomenon of research, as follows:

ISSN:2698-394X

1- Descriptive Analytical Approach: The descriptive analytical approach is used in the study of the phenomenon as it is in reality by describing it accurately and expressing it quantitatively as well as qualitatively, which leads to bridging information related to the phenomenon, analyzing and interpreting it and trying to find solutions to it, and then reaching accurate results through which generalizations and conclusions about the phenomenon under study are drawn, and the researcher has relied on the method in order to monitor all the factors that called the United States of America to pay attention for the region and its interests as well as the repercussions of the Russian-Ukrainian war on those interests and American strategy in the region.

2- The Approach of the National Interest: National interests constitute the driving force and the main determinant of the directions of state policies, and any difference in the interpretation of the concept of national interests by the decision-making authorities will inevitably lead to similar changes in the content of those policies, and the national interest approach depends on the fact that achieving these interests is the ultimate and supreme goal of any state policy, and this approach is characterized by highlighting the continuity of international politics within the framework of the national interest.

The researcher relied on the approach in order to explain the desire of the United States of America to go to the region under study as a result of its distinction in resources and energy sources that are the basis on which countries rely as a result of international, regional, economic and security developments represented in the Russian-Ukrainian war, which cast a shadow on the Middle East, and which would drive the growing intensity of international competition in the region because of its energy and other resources.

Parts of the Research

The research will be divided into two chapters, each chapter consists of two sections, as follows:

Chapter One: The Russian-Ukrainian Conflict.

The first section: the nature of the Russian-Ukrainian conflict.

The second section: the Russian-Ukrainian war.

Chapter Two: The Impact of War on U.S. Policies Toward the Middle East.

The first section: the American strategy in the Middle East.

The second section: the repercussions of the war on the policies of the United States of America towards the Middle East.

Chapter One :Russian-Ukrainian Conflict

We cannot deny that Ukraine has geopolitical importance, and this has led to Ukraine's exposure over the years to so many forms of occupation, and this is a result of its strategic and distinctive location, as it works to link both the continent of Europe and Asia, in addition to the diversity of natural resources that exist in Ukraine, and this in turn has led to making it coveted, and even a conflict zone by all colonial powers that have passed through the ages.

In addition, Ukraine enjoys strategic importance resulting from its distinguished geographical location and the availability of natural resources in its territory, in addition to the presence of ethnographic and demographic diversity, and all these features were accompanied by negative aspects reflected in the weakness of Ukrainian policy and its inability to govern itself with a strong independent policy and through various eras and times until the present, which made Ukraine a station and an open field for occupation and division by strong and competing countries, especially Ukraine's neighbors such as Tsarist Russia and the Ottoman Empire up to the stage of the reign of the Soviet Union. Ukraine came under its control until the end of the Cold War and the dissolution of the Soviet Union.

The First Section :The Nature of the Russian-Ukrainian Conflict

Therefore, it is possible to explain the nature of the Russian-Ukrainian war by identifying the features and characteristics of the Republic of Ukraine, as well as giving a historical background to the relationship between Russia and Ukraine, leading to the Crimean crisis and from there to what the crisis reached by 2022, in order to reach effective results that show the reality of this conflict.

First: Ukraine Features and Characteristics

The Republic of Ukraine is an Eastern European country, and the word ‘Ukraine’ means ‘at the border’ because it formed the geographical border of the old Russian country with Europe, and it has an important geographical location, as its ports on the Black Sea and the Sea of Azov are the southern gates leading to the warm seas, Western Europe and all continents · (Rabie, 2015, p. 20)

Ukraine is located southwest of the European section of the Russian Federation and is bordered to the north by the Republic of Belarus, to the northeast and east

ISSN:2698-394X

by the Russian Federation, to the south by the Black Sea and the Sea of Azov, to the southwest by the Republic of Moldova, Romania and Hungary, and to the west by Slovakia and Poland, the location of Ukraine connects the East and West, specifically between the Russian Federation and the West, which makes it in a state of attraction and conflict between Russia and the West over its location and capabilities in terms of area, and the availability of natural resources in the subsoil and fertility of its soil and land for agriculture (it was German Nazi troops transport black Ukrainian soil by train to Germany for fertility), provide agricultural products and food, as well as cheap labor, as there are many industries shared with Russia such as metallurgy, aviation, space and weapons.

The area of Ukraine is (603,700) square kilometers with a coastal strip which is up to (2782) kilometers, and it is ranked (44) in the world, in terms of area, and under this area the geographical reality of Ukraine is formed from several geographical forms, in which the fertile plains or steppes and plateaus. Additionally, there are mountains in which there are the Carpathian Mountains in the west, as well as the mountains in the Crimea in the far south along the coast, and the Danube Delta forms to the southwest, i.e. Border with Romania.

Ukraine as a unified state consists of (24) oblasts and the autonomous Republic of Crimea, and among its duration are two cities with special legal status: the first of which is the city of Kiev as the capital of Ukraine, and the second is the city of Sevastopol, which includes the Russian Black Sea fleet (according to the lease agreement between them),[1]and the twenty-four regions and Crimea are divided into (94) rayons, any province or administrative unit of the second level, and the levels of administrative units vary as cities, (oblast) or (rayon) in their subordination to the state, as in Kiev. These administrative units are urban settlements, similar to rural communities but more urbanized, with industrial, educational, transport and communication institutions, as well as units representing villages[2].

As for the demographic composition in Ukraine, since the dissolution of the Soviet Union, the population of Ukraine has reached (46) million people, representing (77.8%) of Ukrainians, with minorities of Russians though relatively large in number, and of Belarusians and Romanians. The official and only language in Ukraine is the Ukrainian language with the circulation and use of the Russian language, and with regard to religion in Ukraine, it is the Eastern Orthodox Christian religion, which has clearly influenced literature and architecture in Ukraine.

ISSN:2698-394X

Ukraine is an industrial country and an exporter of civil and military equipment and technology in particular. It is the second military force in Europe after Russia, and the number of its official army is (788) thousand highly trained soldiers, and has a huge nuclear arsenal which was delivered to Russia within the framework of the START Treaty on the reduction of nuclear weapons signed in 1994. It also owns factories for advanced military production and exports aircraft and tanks. In the scientific field, it is a very advanced country, especially in the field of space, and owns (16) satellites for exploration purposes Ukraine ranks 29th economically in the world, and is taking serious steps towards further economic progress, especially after changing its policies to the free market following the collapse of the Soviet Union[3].

Second: The Historical Roots of Russian-Ukrainian Relations

Russia and Ukraine, the two neighboring countries, have been linked by ancient and strong relations, as historical writings say that the first to establish the Ukrainian Renaissance are the Eastern Slavs in the ninth century AD, which was the beginning of the modern history of Ukraine, so this country known as "Kiev Ross" became the medieval center of the Eastern Slavs over three centuries, and the Russians regard the Ukrainian city of Kiev as "the mother of Russian cities" and the center of the Eastern Orthodox civilization.

1- The Formation of the Soviet Union and the Cold War Phase:

Many historical events have unfolded in a particular geographical region, marked by bloody conflicts and fierce wars over control and domination, during which Ukrainian territories were divided multiple times. After the Great Northern War (1700–1721), they were split among several regional powers. By the 19th century, most of Ukraine had fallen under the Russian Empire, while the remainder came under Austro-Hungarian control. Consequently, the two states share numerous and profound ties in both the past and present. Additionally, both Russia and Ukraine adhere to the Eastern Orthodox Church. Church [0.4]

This region has formed an area of historical conflict between Russia and the Ottoman Empire, and between Russia and the European West, as Western Christianity, Slavic Orthodoxy, and Turkish Islam clashed for more than a thousand years, and this is shown by the demographics of Ukraine, which reflects the image of the European-Russian conflict, the majority of the population of the Ukrainian west is Ukrainian Catholics, while the Russian Orthodox element is predominant in the Ukrainian east and south. After the end of the Russian Civil War (1918–1921) with the Bolsheviks' victory, three additional republics were established alongside the Russian Soviet Federative Socialist Republic: Ukraine,

ISSN:2698-394X

Belarus, and Transcaucasia. Each republic was granted a constitution similar to that of the Russian Soviet Federative Socialist Republic. By late 1922, these republics joined the Russian Soviet Federative Socialist Republic to form what became known as the Union of Soviet Socialist Republics (USSR).

The stage of Ukraine's accession to the Soviet Union constituted a fundamental turning point in the history of Russian-Ukrainian relations, as it was during the rule of the former Soviet leader "Stalin" when "Nikita Khrushchev" of Ukrainian origin ruled Ukraine, with an iron fist and was able to establish the communist state in it. Following taking the reins of the Soviet Union, he separated Crimea from Russia and annexed it to Ukraine in 1954, as the decision to annex the island came from a strategic perspective regarding the reality of the Soviet Union as a whole and the priorities of protecting its security and stability, as the ideological base on which its formation was established, and which was circulated to all members under its umbrella, allowed the deduction of Crimea from Russia and its annexation to Ukraine, after the communist doctrine abolished the popular and national differences between the countries of the Union at the time, which allowed to overlook the status of Crimea, considering the whole of Ukraine as part of the mother Soviet Union.

2- Post-Cold War Period

After the dissolution of the Soviet Union in December 1991, all its countries came out economically exhausted affected by the consequences of the communist regime era, so all their eyes turned towards the West, especially the United States of America and Europe, and attempts began to draw a new foreign policy and cultural integration with the West, and on the other hand, the West felt the pride of the victory of the capitalist system and the failure of the socialist experience, which later gave the European Union the opportunity to expand eastward in the largest expansion process in 2004 with the accession of (12) countries of the former Soviet Union to the European Union [(5).]

Since their exit from the Soviet Union, these countries have declined the level of their engagement with Russia to the minimum level of interaction that preserves their vital interests, while Russia sensed the importance of a kind of association that can maintain relations between them and yesterday's partners, in a way that preserves their strategic interests and the interests of millions of Russians who settled in those countries during the Soviet era, as well as fear of US hegemony and reasons related to Russian national security. It realized that they could not manage without yesterday’s partners.

Therefore, the Association of the Commonwealth of Independent States (CIS) was formed in December 1991, and it included, in addition to Russia, Ukraine, Belarus and the five Islamic countries of Central Asia, as well as Azerbaijan, Armenia, Moldova and Georgia, for a total of (12) countries, nine whose mission is to address the security and military issues of their countries, as they were unable to find a state of harmony between them, as they witnessed many differences in the views between their leaders on those security and military treatments. Some wanted independent armed forces of the CIS countries, such as the leaders of Ukraine, Azerbaijan and Moldova, each with its own reasons, for example, Ukraine was driven to do so by the rejection of Russian hegemony over it, and the state of discord between Russia and Ukraine appeared almost continuously, as the two countries witnessed several sharp conflicts, of which the issue of Crimea was one of the most important topics (6).

The 1990s witnessed a rapprochement between Russia and the United States, at the expense of Russia's role in the international system. The US-Russian cooperation document, signed at Camp David in 1992 between President Bush and President Yeltsin, included the principle of cooperation between the two parties, ending the rivalry of the past era (the Cold War), reducing the arsenal of strategic weapons and working for greater rapprochement between the two peoples[7].

Although Russia is no longer an enemy, it still views NATO with hostility and hatred, so talking about annexing Russia to NATO was unrealistic; Russia - far from its understandable pride - does not seek to be a member of a US-led alliance, and it became preoccupied with arranging its own status for the Commonwealth of Independent States, of which Ukraine is a part, and the Commonwealth of Independent States appeared as its inability to transform into a strong and unified grouping, and semi-unions began to appear later. Regional growth with the participation of Russia, including the Eurasian Economic Community, which was formed in 2000, and the Treaty of the Joint Economic Area, signed in 2003, which includes the establishment of a common customs union and a free trade area, but it found a lukewarm welcome in Ukraine among pro-Western circles and more inclined towards integration with Europe. The primary goal of keeping Ukraine as an observer rather than a full member of the Eurasian group was to preserve its opportunities for further integration with Europe. (8).

In 2002, the National Security and Defense Council of Ukraine announced Ukraine's intention to join NATO, which was confirmed by a decree signed by President Leonid Kuchma in July of the same year, a call that has been repeated and renewed since 1996, and in 1998 a national strategy was adopted for this

ISSN:2698-394X

purpose, like the countries of Central and Eastern Europe which were eager to become an integral part of a free Europe and unwilling to become a geopolitical land left between NATO and Russia [0.9]

The Second Section :Russo-Ukrainian War

The relationship that existed between Ukraine and the European Union was the reason for the start of the Ukrainian uprising revolutionsin less than ten years, but, in fact, these relations were only a symbolic embodiment of a set of strategic problems in addition to the political and economic problems that Ukraine experienced as an independent country. We find that there is a close link between the stability of Ukraine and the security of energy supplies to Europe, and this has prompted the European Union to start preparing talks. These talks ended with the offer made by the Union to the Ukrainian President, which was considered by the Ukrainian President Yanukovych as a harsh offer and will not be sufficient in order to work to meet the needs of Ukraine, especially in the financial aspect.

After the European offer was rejected, Russian President Putin made an offer to the Ukrainian president represented in an aid offer, which was worth (fifteen billion dollars). In addition, he had made a set of facilities in the prices of gas, and Putin came that this offer is enough in order to maintain Ukraine to be outside the influence of the European Union, and the Ukrainian president has imagined that it will be enough in order to work to put an end for protesting movements that took place in the country at this time [(10)].

The protests have worsened, so the demonstrators have seen this as a good opportunity, in order to work to achieve the goals of the Orange Revolution and work to achieve more and more political reforms, and this resulted, after two months of protests, that the Ukrainian Prime Minister has submitted his resignation from his own post and at the same time the Ukrainian Parliament canceled a set of legislation which he had preferred and which was one of the reasons that led to the internal crisis. It has evolved, in addition to the fact that the number of crowds has increased, and this matter indicates the existence of Ukrainian insistence, as the situation has become escalating, especially when the Ukrainian police used live bullets and one of the citizens was killed, and this was in (2014) and it was the beginning of a new chapter in the succession of death numbers clearly and through direct beating.

Russia took advantage of this matter and began to prepare propaganda, which in turn suggests to Ukrainian citizens of Russian origin, especially those inside the island of Crimea and eastern Ukraine, that what is known as Ukrainian extrem-

ists will seize the country and that they will cause many massacres against Russian-speaking individuals. This has led to the resort of the Ukrainian parliament, which witnessed in every way the defection of many of the ruling party and their joining the opposition to the procedures for implementing the agreements in an attempt by them to respond to all the demands that exist in the street, in addition to their efforts to prevent and limit the indicators related to reaching civil wars.

We find that among the decisions taken by the Ukrainian parliament is the restoration of the constitution (2004) again, through which work is done to determine the powers of the president in addition to working to strengthen the powers of the parliament, in addition to the fact that he worked to drop the law on preventing demonstrators and issued a law for the release of (Yulia Yamoshenko), who was put in prison by the court loyal to the president, and in the end the vote was to impeach the president and the majority of members agreed to this Resolution (11).

However, before this decision was approved, it was preceded by the signing of an agreement reached by the Ukrainian president with opposition leaders and through European mediation in order to work on ending the political crisis, which stipulated the preparation for early elections and the formation of a transitional government and amending the constitution. Both the US president and the Russian president put this agreement between the opposition and the government under rapid implementation. Despite this agreement, the turning point and consequence of the popular protests that took place in Ukraine were that the Ukrainian president left his palace and tried to escape but was moved to his party's

stronghold in the east of the country.

Nevertheless, as ties began to be weakened and Russia was forced to reduce its control over Ukraine, the conditions became ideal for building an independent state. The collapse of Viktor Yanukovych's rule, manipulated by Russian President Vladimir Putin, led to the effect of two special impacts regarding Russia, which can be illustrated below:

I- Russia became aware that Ukraine would have become more difficult if not impossible to be controlled, and countermeasures were put in place so as not to lose one of the links that benefited Russia and expanded its international [12].

II- The question of national belonging reopens some unresolved issues in areas where the fragile coexistence of Russian and Ukrainian monarchies remains

ISSN:2698-394X

disputed, as it is the case of the south-eastern regions that have already been discussed and have been frozen since the end of the cold war.

We find that the Russian government has strived to work to exploit opportunities related to the turmoil experienced by Ukraine, through military interventions that have been carried out in Crimea, and under its intention to defend Russian citizens in the region, the eastern regions that are present in Ukraine have large numbers of Russian nationalism and this is on the side of Crimea. This in turn has led to an increase in the escalation of American-European anger against Russian moves [(13)].

Second: The Evolution of the Course of the Ukrainian-Russian War between Motives and the Mechanism:

It can be said that the Russian military plan has begun to try to change the Ukrainian regime, although it did not announce this and headed to several axes, the most important of which is the axis passing through the city of Kharkiv, which reaches Kiev, but stopped after the fourth week, and the presence of a convoy of more than 40 kilometers of Russian armored vehicles was monitored, but it stopped for three weeks before advancing to the Kiev region, and this was explained by many considerations that were interpreted by military circles for multiple considerations that we will trace in the following lines:

1- The cessation of that convoy indicates that there is a retreat in Russia's military plan to occupy Kiev, as there was a realization in Russia that there is a process of attrition being arranged by NATO and with advanced weapons to deplete the forces entering Kiev, which forced the military campaign to stop, but at the same time it showed that the continuation of the campaign for nearly three weeks without air strikes reflects the extent of its success in destroying the Ukrainian air force almost completely.

2- There was a halt in Russian military operations until signs of a change in strategy emerged. This included a retreat from advancing toward the capital, regrouping forces, and shifting focus once again to the south. Concurrently, reports indicated changes in military and intelligence leadership within the Russian security apparatus. These changes were linked to several factors, including infiltration by intelligence agencies into certain military and intelligence circles, which exposed plans for the military expansion of the operation. This also reflected accountability measures against military leaders who had failed to achieve the objectives set bythe Russian leadership[14].

ISSN:2698-394X

3- The Russian forces then moved to regroup their troops in the east and south, improving their tactical positions to focus on the southern and eastern regions. This included taking control of the Donetsk and Luhansk republics, expelling the Ukrainian forces that were concentrated in some areas of the region, and destroying them. Additionally, they laid siege to the city of Mariupol, which is considered the most important military port on the Black Sea in the Sea of Azov region. Mariupol is the main port for exporting Ukrainian grain to Asia and the Middle East. Therefore, securing control of Mariupol would enable military operations to move to the next region, which is Odessa.

4- If we examine the Russian doctrine, we find that it relies on the principle of escalation with the aim of containing escalation. Accordingly, there has been a focus on intensifying operations in the eastern region, as it is considered close to Russian territory and therefore not exposed to Ukrainian strikes. This plan succeeded in capturing Mariupol, making it the first strategic city to be taken since the beginning of the military invasion. This indicates that Russia has achieved a form of victory, as the fighters in Mariupol were part of the National Guard, previously accused by Russia of belonging to Nazi forces. Thus, eliminating this battalion becomes a significant card in Russia's hands.(15)

Thus, Putin's decision to launch a war against Ukraine can be considered a strategic mistake. Whether he succeeds in occupying Ukraine or fails, the consequences of the invasion will be extremely costly for Russia. The Russian invasion of Ukraine has shattered the objectives Russia had worked to build for several years, such as straining American-European relations. However, the opposite has occurred; the war has contributed to deepening and strengthening American-European relations and unifying the Western front in addressing the Russian-Ukrainian war. (16).

Third: The Reasons for the Prolongation of the Russian-Ukrainian War.

There are numerous reasons behind the continuation of the Russian-Ukrainian war, chief among them being the success of NATO, the United States, and Britain in fully preparing for the conflict and efficiently organizing operations to deplete Russian forces. However, the Russian forces have recently become aware of this and subsequently adjusted their strategies. It is worth noting that one goal Russia has managed to achieve is preventing Ukraine from joining NATO and acquiring nuclear weapons. The side effects of the military operations have led to increased armament among European countries, such as Ger-

many, which has significantly ramped up its military capabilities. American and British arms manufacturers have, of course, benefited from this, with billions flowing into their industries.[17]

This has also been accompanied by an unprecedented military expansion of NATO in countries neighboring Russia, with a concentration of U.S. and NATO forces in these states. This prompted traditionally neutral countries, such as Sweden and Finland, to apply for NATO membership, highlighting that developments are not in Russia's favor. The sanctions imposed on Russia are unprecedented and have had severe economic consequences for the country. Additionally, they could weaken the regime's popularity if it fails to achieve domestic successes. As a result, Russia's focus on its military operations was a strategic, actionable objective aimed at presenting it as a domestic military achievement to counteract the impact of Western economic sanctions.

The researcher believes that the Russian-Ukrainian war is the main purpose of which Russia considers Ukraine's accession to NATO as a threat to its national security, and this was shown in the announcement of the Russian side put forward this idea for fear of the presence of special forces of the alliance on the Russian borders. Therefore, military operations are considered a deterrent method to protect its national security, but we find that the sanctions imposed on Russia by the West will extend their impact for long periods, as a result of the isolation that the Russian economy will suffer away from the global economy. In the light of those sanctions, Russia will not be able to modernize the Russian economy and economic diversification as well as improving the competitiveness of the state, but on the other hand, some experts have indicated that Russia can replace this by forming strong economic ties with China, and we see that this crisis is similar to the Cuban crisis that ended with the settlement between the United States of America and Russia and that the fate of the Russian-Ukrainian war may end in this way. However, each party will receive privileges in return for this, especially that there are repercussions for all countries, not only at the political level, but also at the economic and security levels.

Chapter Two: The Impact of the War on the Policies of the United States of America towards the Middle East

The US National Security Strategy, which is usually issued by US administrations, acquires great importance as it includes the president's visions and perceptions about US interests at the global level, in addition to the threats and risks facing these interests and ways to confront them. Thus, it can be considered a "fixed perception" of American interests, which enjoy a fair amount of perma-

ISSN:2698-394X

nence and stability. On the other hand, the president's concepts and perceptions of the risks that threaten these interests and ways to address them, and it should be noted that these concepts and perceptions are changing. It changes with each new U.S. president, hence the distinction between each of these documents.

The 48-page strategy, published on October 12, 2022, focuses on what is known as the "decisive decade," which marks the second decade of this century (2020-2030). This strategy aims to advance the vital interests of the United States and enable it to outperform its geopolitical rivals, as well as addressing common challenges, and setting the world on a path to a brighter tomorrow. The strategy also notes that "the world's need for American leadership is as great and optimistic as it has never been," and that the United States is currently engaged in a major strategic competition to shape the international order.

If the strategy paid great attention to the American internal circumstances and identified three main axes for its advancement: protecting the security of the American people, expanding economic prosperity and opportunity, and promoting and defending democratic values at the heart of the American way of life. In the field of foreign policy, it considered China to be the biggest and most serious challenge, as it increasingly seeks to reshape the international system in its favor. Russia, on the other hand, ranks second in this strategy as a source of threat to the security and stability of Europe and global nuclear security.

The U.S. strategic direction toward establishing a "network of alliances and partnerships in Europe and the Indo-Pacific" was formed to strengthen the United States' ability to address challenges and threats. Other concerns focused on three challenges that the strategy considered "transnational", such as pandemics and climate change.

The First Section: U.S. Strategy in the Middle East

The Middle East region enjoys great strategic importance in US policies, thanks to its geographical location and huge energy reserves. In addition to its central role in global security and economic issues, this region is considered a center for many vital interests of the United States, such as securing energy sources, combating international terrorism, promoting regional stability, and maintaining its position as a leader of the international system. This is in addition to the relations with Middle Eastern countries, especially the Arab Gulf states, which play a key role in shaping the U.S. policy toward major international issues, making the region a crucial element in shaping Washington's strategies on the global stage.

Certainly, there has been a great debate that has taken place, and may still be ongoing, in American political circles since the administration of President Barack Obama (2009-2017) about the relative decline of the importance of the Middle East in the US foreign policy agenda, with the United States focusing on the Indo-Pacific region. Nonetheless, the subsequent developments showed the return of American interest in the Middle East due to its great importance in the global role of the United States during this transitional phase of the development of the international system.

The geostrategic importance of the Middle East in American contexts, both past and present, is related to a number of fundamental variables that make this region central to American politics. Historically, the Middle East has been a crossroads of civilizations and a region of competition between major powers, thanks to its location linking three continents (Europe, Asia and Africa), in addition to being a vital trade corridor and a major source of energy, especially oil and gas, destined for global markets.[18]

During the Cold War period, the Middle East became an arena for competition between the United States and the Soviet Union, as both powers sought to strengthen their influence through various regional alliances and alignments. For their part, the United States focused on supporting traditional powers such as Turkey, Egypt, the Arab Gulf states, and Iran during the Shah's reign, due to their geostrategic location and regional influence. Such countries as Iraq, Syria and Lebanon witnessed conflicts and proxy wars between the two superpowers. The restructuring of the system of regional alliances, such as the shift of Egyptian politics and the restructuring of Iranian politics in the seventies from the Soviet Union to the United States, was a landmark event.

The importance of the Middle East to the United States remains today as a result of several key factors, most notably energy resources, as the region contains about 48% of the world's oil reserves and 40% of natural gas reserves, making it a vital region for the global economy, which affects energy security both in the United States and the world. Moreover, the region is a major hub for global shipping, with about 20 percent of oil trade passing through the Strait of Hormuz, meaning any disruption in this corridor could threaten international economic stability.[19]

The security and political situation in the Middle East plays a prominent role in the attention of the United States, as the region is witnessing transformations and conflicts affecting the world stage. This is clearly reflected in the rivalry between regional powers and the rise of unconventional powers such as armed

ISSN:2698-394X

organizations and militias, which pushes the United States to maintain a strong military presence in the region to protect its interests and ensure stability.

Moreover, the United States seeks to balance the regional influence of rival powers such as Iran, Russia and China. Iran seeks to expand its influence in Iraq, Syria and Lebanon, while Russia is working to strengthen its military and political presence in Syria and other countries in the region. China's role is increasing, economically, politically, and at a later stage in terms of security, in the Middle East, especially in the Gulf region, where these dynamics make the Middle East a competitive arena between the world powers. This increases the region's importance in U.S. strategies.[20]

The political means used by the United States to achieve its goals in the Middle East are part of Joseph Nye's concept of "soft power." These media include media and cultural exchange tools, and have been developed since 1990. The soft power tools in US foreign policy towards the Middle East are to exploit the media to publish statements by American officials that support democratic transition and include the necessary reports on the state of democracy to the State Department, providing US diplomatic missions with experts in the field of propaganda for democratic transition, in addition to using international conferences to pressure non-democratic countries.

The economic means used by the United States of America to achieve its interests in the Middle East are economic assistance, which includes all the resources of goods, services, technologies and know-how, in addition to financial grants and soft or non-concessional loans. This assistance is transferred from donors to recipients, taking into account the identity of both donors and recipients, their goals, relationships, the existence of voluntariness on both sides, as well as the availability of preconditions or pressures.

The United States of America is the largest initiative for development and economic assistance, known as the Marshall Plan. This project aims to provide economic assistance to Western European countries for their reconstruction and contribute to addressing the damage caused by World War II, economically and in infrastructure that was severely damaged as a result of the conflict. The project was named after General George Marshall, and it began as an emergency grant from the United States to Western European countries to help rebuild what was destroyed by the war. The United States expanded the project from 1948 to 1951, with a total of $13 billion in aid, benefiting most Western European countries.

The Second Section: The Repercussions of the War on the Policies of the United States of America towards the Middle East

Recently, there have been a series of qualitative shifts in Joe Biden administration's approach to dealing with U.S. allies in the Middle East. This came after relations between Washington and some of its regional allies witnessed some tensions, in addition to the messages sent by the Democratic administration about the decline in its security and political commitments towards the issues of the region. Some procedures were interpreted as an American repudiation of support for the interests of its allies in the region, most notably Washington's decision to remove the Iran-backed Houthi militia from the list of foreign terrorist organizations. The analytical vision of the transformation of the US role in the Middle East comes from three main levels, as follows:

1- The Complexity and Intricacy of International Relations: The recent period has witnessed a remarkable escalation in many complex interactions that are characterized by a state of "uncertainty" in front of the agenda of the US administration headed by Joe Biden, which requires quick and effective decisions, including the Corona pandemic, climate change, the conflict with China, in addition to the Russian-Ukrainian war and its effects on the security of the Western bloc.[21]

2- Growing Internal US Pressures: Internal pressures in the United States have increased as a result of successive international crises, which have exacerbated many negative effects on various fields within the country. The most prominent of which are the high unemployment rates, the decline in intra-regional investments, the slowdown of foreign trade, in addition to the limited value and supply chains. The country has witnessed an increase in the intensity of partisan polarization, especially with the approach of the U.S. midterm congressional elections in November 2022.

3- The Existence of Regional Uncertainty: It involves the uncertainty and obscurity of the international environment and the identification of specific paths that made the decision-maker in Washington, especially with regard to the limited prospects for a solution to the Russian-Ukrainian war.

Given the changes brought about by the Russian-Ukrainian war in US foreign policy towards the Middle East, there are several key features that have reshaped Washington's agenda towards this region, according to the following elements:

A- Resetting Relations with Allies: U.S. assessments seek to get out of the Arab region, but with changes in the environment of international interactions, it has become necessary to reposition itself in the region and repair relations with traditional allies in the region. This aims to achieve a number of US goals, most notably securing Arab oil and gas supplies as an alternative to Russian energy.

B- Circumventing Chinese Influence: It is one of the most prominent motives related to circumventing Chinese expansion in the Arab region, as the activities of Chinese companies are concentrated in the Middle East, especially in the field of technology, and these activities affect the American presence and interests. In the light of the increasing volume of Chinese investments in infrastructure and industrial sectors in Arab countries, Washington's fears of the possibility of establishing Chinese military bases or fulcrums for the Chinese military presence in the region.

C- Swaying the Arab Region against Moscow: The Arab bloc was keen to take a position that tends towards neutrality during the Ukrainian crisis, despite the presence of tendencies among some Arab countries approaching the Russian position. Biden, therefore, seeks to reposition the United States in the region, hoping to attract some countries to adopt critical positions on the Russian military intervention and align with Western countries in the camp opposing Moscow.[22]

The potential repercussions of the Russian-Ukrainian war on the Middle East, especially with regard to the US strategy towards the region, can also be presented as follows:

1- The Return of American Engagement in the Middle East: There are revisions among decision-makers in Washington related to the importance of abandoning the policies of "American exit / end the role", in exchange for strengthening consensual roles with traditional and rising powers in the region. The United States is still present in the region.

2- Focus on Vital US Interests in the Region: The Biden administration is tied to the region through a set of vital interests, most notably ensuring the security of energy resources in the short and medium terms. These considerations are particularly crucial in light of balancing the repercussions of the ongoing crisis in Ukraine and its negative impact on gas supplies to the Western bloc. Additionally, Washington prioritizes several critical issues in the region, such as maintaining a secure oil passage and avoiding the presence of hostile forces.

3- Military Repositioning in the Arab region: They constituted the most important basic determinants that shape the American movements in the Middle East, as the Democratic administration in the US government is working to develop the patterns of the American presence in the region, which is commensurate with regional developments without using the traditional pattern of deploying regular forces in the region, where the United States adopts through the development of infrastructure, logistical transport networks and ports with the countries of the region.

4- Chinese Barter: As a result of China's continued expansion in the region and its rising regional and global influence, the American decision-maker has been compelled to respond, especially with the growing evidence of efforts to develop relations between China and several regional partners in the area. This has led to a reassessment of regional development and economic projects on the table. Consequently, the United States has moved to re-establish paths of rapprochement with its traditional partners in the region, counterbalancing their existing relations with Beijing, in addition to defining its approach to dealing with China and vital areas of interest.

5- Controlling Security Arrangements in the Arab region: This point relates to the contents of the American vision regarding security construction in the Arab world, in addition to the volume of Arab investments in choosing the most appropriate security model for regional construction. For example, US President Joe Biden seeks to promote what is known as the "NATO of the Middle East", by linking air defense systems in Israel and Arab countries, with the aim of confronting the "Iranian threat", which was rejected by the Arab powers. In return, the following period on July 14, 2022, witnessed the US President and the Israeli Prime Minister's emphasis on "subsidizing Jerusalem", while emphasizing the US commitment to "building a strong regional structure" to advance regional integration with Israel over time, and expanding the circle of cooperation to include more Arab countries, carrying the term "regional structure" used in the statement more political than military, along with the establishment of a "Combined Task Force".[23]

6- Controlling what is related to the Iranian issue: It is one of the most important Arab investments with regard to the US regime's barter for the outcomes of the negotiations based on the Iranian nuclear agreement. For example, the agreement does not stipulate freezing the Iranian nuclear program, but rather stopping the missile program, curbing Iranian influ-

ence in accordance with the Egyptian position on the issue of Iranian nuclear proliferation.

From the above, we conclude that the Russian-Ukrainian war has prompted the United States of America to change its strategy towards the Middle East as a result of various developments and changes, which made it seek to reconsider development projects in the region while resetting security arrangements.

Results:

The results of the research came in a number ofpoints as follows:

7- Ukraine is located in the southwestern part of Europe, bordered to the north by the Republic of Belarus, to the northeast and east by the Russian Federation, to the south by the Black Sea and the Sea of Azov, to the southwest by the Republic of Moldova, Romania and Hungary, and to the west by Slovakia and Poland. Ukraine's location is characterized by being a connecting point between East and West, which makes it the focus of attraction and conflict between Russia and the West due to its strategic location and great potential. Ukraine has a vast area and rich natural resources, in addition to the fertility of its soil that makes it an ideal agricultural area, as the German Nazi forces transported Ukrainian black soil to Germany for its high fertility. Ukraine provides a variety of agricultural products and food, as well as a cheap labor force, which contributes to the existence of joint industries with Russia in areas such as metallurgy, aviation, space and weapons.

8- The stage of Ukraine's accession to the Soviet Union is a decisive turning point in the history of relations between Russia and Ukraine. During the reign of the former Soviet leader "Stalin", "Nikita Khrushchev", of Ukrainian origin, took over the administration of Ukraine with an iron fist, and succeeded in consolidating the communist system there. When Khrushchev became the leader of the Soviet Union, he made a decision to separate Crimea from Russia and annex it to Ukraine in 1954. This decision arose from a strategic perspective related to the general situation of the Soviet Union and the priorities for protecting its security and stability. The ideological base adopted by Khrushchev was based on the need to circulate it to all members under the umbrella of the Union, which allowed him to cut off Crimea from Russia and annex it to Ukraine.

Research Recommendations

ISSN:2698-394X

9- Any attempt to achieve progress in resolving the issue, particularly amid the growing Arab normalization with Tel Aviv, comes alongside the pressure to halt ongoing Israeli settlement activities, existing Judaization policies, and the blockade imposed on the West Bank and Gaza Strip. This coincides with the need for the fundamental principles governing American and international approaches to the Palestinian cause to align with the Arab consensus vision, which prioritizes the two-state solution.

10- It is essential to address Arab issues, especially in conflicts marked by critical conditions, with Syria, Iraq, Libya, and Yemen at the forefront.

11- The tendency of the countries of the world to try to settle the situation between the two countries by peaceful means in order to reduce the intensity of competition between them, which pushes stability in the international environment, including the global and regional economic stability of the Middle East.

Bibliography

- Ali Fadli, The Russo-Ukrainian War: Putin's Strategic Mistake, Center for Arab Unity Studies, 2022.
- Amna Muhammad Ali, "The Crimean Crisis and its Repercussions on Russian-Ukrainian Relations", Journal of International Studies, University of Baghdad, Baghdad, Issue (68), 2017, p. 152
- Anthony H. Cordesman, “The Changing Strategic Importance of the Middle East and North Africa,” CSIS, January 24, 2023, https://shorturl.at/eBQVi
- Hamid Shihab, "Regional and International Competition in the Islamic Republics of Central Asia", Journal of International Studies, Baghdad, Issue (28), 2005, p. 18
- Hamza Jamoul, Ukraine and the International Chessboard, Al-Akhbar Journalist, Issue (2233), (2014).
- Iman Zahran, The Implications of NATO Enlargement, on the Security Arrangements of the European Bloc, International Politics, 2022, available at the following link: https://www.siyassa.org.eg/News/ 18303.
- Iman Zahran, Transformations of US policy towards the Middle East in light of the Russian-Ukrainian war, Arab and Regional Horizons Magazine, vol.11, 2022, p.220.

ISSN:2698-394X

- Jeffrey Feltman et al., "The new geopolitics of the Middle East: America's role in a changing region," Brookings, January 2019, https://shorturl.at/YUazO
- Mohamed Mahmoud Al-Sayed, A Western Vision of the Russian War in Ukraine, Future Center for Advanced Research and Studies, Issue 17, (March 2022).
- Mohammad Safwan Gulak, "Ukraine's crisis between politics, economy and geography", Al Jazeera Net, December 19, 2013, at the following website: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/19
- Mona Suleiman, Possible Repercussions and Paths of the Russian Military Operation, Journal of International Politics, 2022, available at: https://www.siyassa.org.eg/News/ 18240.
- Muhammad Mujahid Al-Zayat, Why the Ukrainian War Has Been Prolonged So Now, Future Center for Advanced Research and Studies, (May 5, 2022).
- Nawar Muhammad Rabie, "The Political Crisis in Ukraine and the Tensions of East and West", Journal of Political and International, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Issue (26-27), 2015, p. 20
- Nourhan Al-Sheikh, The repercussions of the Russian military intervention in Ukraine on the region, Future Center for Research and Future Studies, March 2, 2022.
- Qasim Muhammad Obaid, Muhammad Maysar Fathi, "International Crises and the Future of Global Geostrategic Balances (The Syrian and Ukrainian Crisis as a Model)", Journal of Political Issues, Al-Nahrain University, Baghdad, Issue (43-44), 2016, p. 86
- Suhair El-Sherbiny, Economic sanctions and their potential effects on Russia, Ukraine and the European Union, Future Center for Advanced Research and Studies, March 2, 2022.
- Tony Badran, "Strategic Geography OfThe Middle East," Hoover Institution, June 27, 2019, https://shorturl.at/X3HnL
- Yusuf Ali Mohammed, The Ukrainian Crisis (Roots, Backgrounds, Future) in the Hands of the Crisis, Research and Studies Center, Islam and International Relations, (2016).

ISSN:2698-394X

)*(Dr. Mazin khaleel Irahim

[1]On 21 April 2010, Ukrainian President Yanukovich and Russian President Medvedev reached an agreement under which the Russian lease of offshore installations in Crimea was extended for 25 years starting in 2017 with an additional 5-year renewal option (until 2042-2047) in exchange for a reduced multi-year contract to supply Ukraine with natural gas (this deal is controversial in Ukraine).

[2]Nawar Muhammad Rabie, op. cit., p. 23.

[3]Qasim Muhammad Obaid, Muhammad Maysar Fathi, "International Crises and the Future of Global Geostrategic Balances (The Syrian and Ukrainian Crisis as a Model)", Journal of Political Issues, Al-Nahrain University, Baghdad, Issue (43-44), 2016, p. 86

[4]Amna Muhammad Ali, "The Crimean Crisis and its Repercussions on Russian-Ukrainian Relations", Journal of International Studies, University of Baghdad, Baghdad, Issue (68), 2017, p. 152

[5]Amna Muhammad Ali, op. cit., p. 154.

[6]Hamid Shihab, "Regional and International Competition in the Region of the Islamic Republics of Central Asia", Journal of International Studies, Baghdad, No. 28, 2005, p. 18.

[7]Ibid., p. 19.

[8]Menna Muhammad Ali, op. cit., p. 155.

[9]Ibid.

[10]Hamza Jamoul, Ukraine and the International Chessboard, Al-Akhbar Journalist, Issue (2233), (2014).

[11]Hamza Jamoul, ibid, Al-Akhbar newspaper, issue (2233), (2014).

[12]Nourhan Al-Sheikh, The repercussions of the Russian military intervention in Ukraine on the region, Future Center for Research and Future Studies, 2 March 2022.

[13]Yusuf Ali Mohammed, The Ukrainian Crisis (Roots, Backgrounds, Future) in the Hands of the Crisis, Center for Research and Studies, Islam and International Relations, (2016).

Mohamed [14] Mahmoud Al-Sayed, A Western Vision of the Russian War in Ukraine, Future Center for Advanced Research and Studies, Issue 17, (March 2022).

[15]Muhammad Mujahid al-Zayat, Why the Ukrainian War Has Been Prolonged So Far, Future Center for Advanced Research and Studies, (May 5, 2022).

[16] Ali Fadli, The Russo-Ukrainian War: Putin's Strategic Mistake, Center for Arab Unity Studies, 2022.

[17]Suhair El-Sherbiny, Economic sanctions and their potential effects on Russia, Ukraine and the European Union, Future Center for Advanced Research and Studies, March 2, 2022.

[18] Anthony H. Cordesman, "The Changing Strategic Importance of the Middle East and North Africa," CSIS, January 24, 2023, https://shorturl.at/eBQVi

[19] Tony Badran, "Strategic Geography OfThe Middle East," Hoover Institution, June 27, 2019, https://shorturl.at/X3HnL.

[20] Jeffrey Feltman et al., "The new geopolitics of the Middle East: America's role in a changing region," Brookings, January 2019, https://shorturl.at/YUazO

[21] Iman Zahran, Transformations of US policy towards the Middle East in light of the Russian-Ukrainian war, Arab and Regional Horizons Magazine, vol. 11, 2022, p. 220.

[22] Iman Zahran, The Implications of NATO Enlargement on the Security Arrangements of the European Bloc, International Politics, 2022, available at: https://www.siyassa.org.eg/News/18303.aspx

[23] Mona Suleiman, Possible Repercussions and Paths of the Russian Military Operation, Journal of International Politics, 2022, available at: https://www.siyassa.org.eg/News/ 18240.aspx

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN: 2698-394X المجلد: 7 لعدد: 20 تشرين الاول: 2025 ص-ص: 100-120

The legal nature and economic impacts of cyber wars and conflicts in light of international norms and laws

الطبيعة القانونية والآثار الاقتصادية للحروب والصراعات السيبرانية في ضوء الأعراف والقوانين الدولية

Dr.Bendjeddou Abdelkader

الدكتور: بن جدو عبدالقادر محي الدين الجيلالي[1]

Dr. Djokhdem Moussa

الدكتور::جخدم موسى[2](*)

[1]جامعة زيان عاشور،الجلفة–(الجزائر)، abdelkader.bendjeddou@univ-djelfa.dz

[2]جامعة عمارثليجي بالأغواط (الجزائر)، mo.djokhdem@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/20	تاريخ القبول: 2025/09/10	تاريخ النشر: 2025/10/30

Abstract:

Cyber wars and conflicts are among the most prominent emerging issues, raising complex issues related to their legal characterization and economic impact on states and institutions. The main problem stems from the absence of a comprehensive international legal framework regulating the use of cyberspace in armed conflicts, and the resulting controversy over the applicability of the rules of international humanitarian law and the United Nations Charter to cyberattacks, particularly with regard to characterizing them as acts of aggression or the use of force. This research aims to analyze the legal nature of these conflicts in light of existing international norms and laws, and to demonstrate their direct and indirect economic repercussions on the global economy.

The study adopts an analytical-descriptive approach based on analyzing international legal texts, comparing the actual practices of states in cyber conflicts, and examining economic reports on the damages resulting from large-scale cyberattacks. The results showed that the legal nature of cyber warfare remains ambiguous in the absence of specific international agreements. However, there is a growing consensus on the need to subject it to the principles of in-

ternational humanitarian law, particularly with regard to the protection of civilians and the prevention of targeting vital infrastructure. From an economic perspective, the study demonstrated that cyber conflicts lead to huge financial losses, increased digital security costs, and disruption of global supply chains, threatening the stability of the international economic system. The research also concluded that the absence of a clear legal framework exacerbates the cyber arms race and deepens the gap between developed and developing countries. This calls for urgent international action to draft a binding treaty that balances security considerations with the protection of the global economy.

***Keywords:*Cyber wars - digital economy - cyber security - sovereignty in cyberspace - economic effects of conflicts.**

ملخص:

تعتبر الحروب والصراعات السيبرانية من أبرز القضايا المستجدة التي تثير إشكاليات معقدة تتعلق بتكييفها القانوني وآثارها الاقتصادية على الدول والمؤسسات. تنبع الإشكالية الرئيسة من غياب إطار قانوني دولي شامل ينظم استخدام الفضاء السيبراني في النزاعات المسلحة، وما يترتب عن ذلك من جدل حول مدى انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة على الهجمات الإلكترونية، خصوصًا في ما يتعلق بتوصيفها كأعمال عدوانية أو كاستخدام للقوة. يهدف البحث إلى تحليل الطبيعة القانونية لهذه الصراعات في ضوء الأعراف والقوانين الدولية القائمة، وبيان الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عنها على الاقتصاد العالمي. وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي-وصفي يرتكز على تحليل النصوص القانونية الدولية، ومقارنة الممارسات الواقعية للدول في النزاعات السيبرانية، إضافةً إلى دراسة تقارير اقتصادية حول الأضرار المترتبة على الهجمات الإلكترونية واسعة النطاق.

أظهرت النتائج أن الطبيعة القانونية للحروب السيبرانية ما تزال ملتبسة في ظل غياب اتفاقيات دولية خاصة، إلا أن هناك إجماعًا متزايدًا على ضرورة إخضاعها لمبادئ القانون الدولي الإنساني، خصوصًا ما يتعلق بحماية المدنيين وعدم استهداف البنى التحتية الحيوية. أما من الناحية الاقتصادية، فقد بيّنت الدراسة أن الصراعات السيبرانية تؤدي إلى خسائر مالية ضخمة، وزيادة تكاليف الأمن الرقمي، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية، ما يهدد استقرار النظام الاقتصادي الدولي. كما توصل البحث إلى أن غياب إطار قانوني واضح يعزز من سباق التسلح السيبراني ويعمّق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي يستدعي تحركًا دوليًا عاجلاً نحو صياغة معاهدة ملزمة توازن بين الاعتبارات الأمنية وحماية الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الحروب السيبرانية– الاقتصاد الرقمي – الأمن السيبراني – السيادة في الفضاء الإلكتروني – الآثار الاقتصادية للنزاعات .

1.introduction

noThe positive role of technical progress in the field of digital information brought about by the technological revolution is denied, but at the same time there is a negative aspect to the use of this technology, through illegal use, which has been described as a new threat to the security and sovereignty of states, as these attacks have developed into wars and conflicts in cyberspace, which are described as silent hybrid wars, and their targets are monitored and struck via electronic networks using electronic weapons. The virtual world is the space in which wars and conflicts occur. As soon as this digital phenomenon spread, countries began to search for a way to implement laws and impose international responsibility to ensure cyberspace, which is an international electronic system in which international relations, international laws, the digital economy, culture, values, and other aspects of the real international system are included. Whoever causes cyber damage is supposed to bear responsibility, similar to the one who causes international damage in the real international system. Scientific research attempts to investigate the possibility and validity of applying international law and international responsibility in the digital world. Here, it is necessary to present some requirements of scientific research, as follows:

- **Importance:**carryThe topic has two important aspects: the first is scientific, which is that there is a scientific shortage in the fields of legal writings that regulate cyberspace, resolve disputes, stop wars and cyber attacks, and prevent countries from being exposed to these violations that affect international relations, violate the rules of international law, and preserve international cyber peace and security. The practical aspect is the application of international laws to the cyber world, as it is a reflection of the international system. Therefore, there is a need to apply international law to the digital world and invent new laws in cases of conflict and wars that do not have a legal text that protects them due to their novelty.
- **The problem:**Cyberspace is a place where many actors are active, anonymous, and anonymous, making it difficult to apply international laws, whose primary actors are the state and the individual. This raises a fundamental question: What is the legal nature of cyber wars and conflicts? And to what extent is international liability for damages caused by a cyberattack feasible?
- **hypothesis:**The research is based on the premise that "international laws can be applied in cyberspace, in cases of wars and cyber conflicts, to maintain international peace and security, as there is no legal vacuum in cyberspace."

- **the goal:**This course introduces the laws applicable to cyber wars and conflicts, and measures the validity of international laws in the digital world. The objective is to highlight the possibility of international liability for damages caused by cyber wars and conflicts, and the extent to which traditional international liability rules apply to them, in light of their proliferation as a result of the world's increasing connection to cyberspace.
- **Scope:**The research is defined as follows:

1. Subject: Cyber wars and conflicts.
2. **Formally:**Laws in cyberspace.
3. Temporally: Post-2003 and the spread of the use of cyberspace in wars and international conflicts.
4. Spatially: It has expanded to include the international real and cyber arena.

- **methodology**We used the Descriptive method and legal description of cyber wars and conflicts and their international law perspective.
- **Structure:**The research, entitled "The Legal Nature of International Wars and Conflicts in Cyberspace," is divided into two sections. The first focuses on cyber wars and conflicts, while the second focuses on laws that limit cybercrimes, digital privacy laws, and cyberspace laws. The second focuses on legal adaptation and measuring their suitability to confront all types of cyber wars and conflicts between countries, and the possibility of determining international responsibility for damages resulting from such wars and conflicts. The research concludes that the legal framework existing in the real world is applicable and must be respected even in cyberspace, as there is no legal vacuum in cyberspace.

The topicthe first: Warsand cyber conflicts

counting Cyberspace is an arena for wars and conflicts, exploiting the loophole in the absence of texts in international law regulating that space. The need for cyber laws has increased after the threat of the infrastructure in the international information system being exposed to electronic attacks has increased, in addition to its use by non-state actors, especially armed groups, mafias, illicit trade, and others. Therefore, countries are exposed to great risks in this aspect in all their institutional structures due to their reliance on the electronic system, which affects their security and sovereignty and impacts their interests..

thatThe assumption that "cyber wars and conflicts have laws that criminalize them and hold their perpetrators internationally responsible" is an assumption that needs to be verified, as international laws speak of real traditional wars and conflicts of all kinds and locations, including land, sea, air, and outer space.

However, the fifth domain (air, land, sea, cosmic space, and cyberspace) was not included in those laws. The matter became more complicated after the emergence of a group that denies the validity of international law in cyberspace and the inadmissibility of legally qualifying cyber attacks. We present this as follows:

The requirementthe first :Descripti onSemantics of Cyber Wars and Conflicts

Perhaps everyone has noticed that terms and laws that did not exist before in the twenty-first century have often spread, such as cybercrime laws, digital privacy laws, and cyberspace laws, accompanied by new concepts such as the concept of cyber governance, cyberspace, international cyber relations, and trade and investment via the Internet ([1)].

This is where we get our roots from the word cyber.*cyber*) Return to Greece(Kybernetes)Which came with the meaning of remote control ([2)]Then, cybersecurity law or information technology law began to be referred to as internet law, meaning that cybersecurity law can be defined as a legal system designed to deal with the internet, computing, cyberspace, and related legal issues. In other words, a proper description of internet law is: creating "paper laws" to regulate the "paperless world."

DoThere is no doubt that the world, after the Corona virus, has made a qualitative shift towards cyberspace, accompanied by an increase in the volume of cyber conflicts and wars. Researchers, specialists, and those interested have begun searching for an agreed-upon description of cyber wars and conflicts among international law scholars. One side of jurisprudence has defined it as a process of deliberate exploitation of Internet network systems to send malicious programs.[3)],It has also been described as electronic aggressive behavior intended to harm others.[4)],It is described as the measures taken by the state to attack the enemy's information systems with the aim of influencing them and defending the information systems of the attacking state.[5)].

Here We can see a similarity between a cyber attack and a regular attack in that the perpetrator of both attacks has a motive to carry out the attack, and the victim could be a natural or legal person. However, the difference between them appears in the attack tool and the location of the attack. In a cyber attack, the tool is of high technology, and the location from which the attack was launched does not require the perpetrator to physically move; because it is carried out remotely via communication lines and networks between the attacker and the location of the attack. Cyber attacks are not carried out by ordinary people, but rather by a group of computer hacking professionals via electronic networks who form a cyber army.[6)].

and It is clear that the causes of cyber wars and conflicts are the weakness of the cyber security of countries, and the emergence of many non-state actors in the cyber world that cannot be easily controlled or imposed laws on them, especially since they possess technical capabilities that exceed governments. The high threat versus weak security is a golden opportunity for aggressive cyber penetration.[7)].

The requirementthe second

conflictsCyber wars and their repercussions on international peace and security

DonUndoubtedly, the spread of harmful and destructive cyber attacks after 2011 internationally is due to the weakness of cybersecurity systems in countries around the world, which has made threats to international peace and security ever-present. These attacks have appeared in numerous instances, including the Arab Spring revolutions in Estonia and Iran, and were most evident in the Russian-Ukrainian war. These attacks also included the Panama Papers leaks, the hacking of the Russian Internet Research Agency, and the media's publication of details about Russian President Vladimir Putin's home. With the expansion of these attacks, the question arose: Why is there no international accountability system to curb these cyber attacks?

,ThereforeThe importance of cyber laws lies in the fact that they impose procedures for use and measure public reactions in cyberspace, increase the level of security and protection for transactions conducted online, and subject all online activities to monitoring by cyber law officials, provide protection for all data and property of individuals, organizations and the government, and help limit illegal cyber activities through monitoring and due diligence by competent state institutions, and the reactions measured in any cyberspace have a legal angle associated with it that differs according to its orientation, whether related to trade, services or security of various types, and the existence of cyber laws means the existence of international agreements in this field, which enables the tracking of all electronic records by achieving international cooperation to track organized crimes, and helps establish electronic governance, which in turn raises the quality of life for beneficiaries of e-government services.[8)].

What cannot be denied are the effects resulting from conflicts and cyber warfare and their dire consequences for civilians. There is a need to apply international law to cyber operations in armed conflicts and wars, due to the harm to institutions and individuals and the violation of the security and sovereignty of states.[9)].

Here we recall the “principle of distinction and the prohibition of indiscriminate and disproportionate attacks.” The principle of distinction requires that parties to conflict always distinguish between civilians and combatants, and between civilian objects and military objectives.In the context of applying the principle of

distinction to cyber attacks, the Tallinn Manual, although its rules are not :binding, indicated thatnoIt may beCivilian objects are a target for cyber attacks.For example, cyber attacks that could destroy civilian systems and .infrastructure may be permissible unless they are mobilizedThese systems are military targets that may be targeted according to the prevailing circumstances.(10).

Since cyberspace consists of countless computer systems interconnected around the world, and military computer systems often appear to be connected to and dependent on commercial and civilian systems, it is virtually impossible to launch a cyber attack on military infrastructure and have the effects limited to a military target only. For example, the use of an uncontrollable, multiplying worm that causes significant damage to civilian infrastructure would constitute a violation of international humanitarian law.Applying the principle of distinction between combatants and civilians to cyber attacks is a very complex issue, unlike traditional attacks, where the attacker will often be hundreds of kilometers away from the place, which means that the distinction between combatants and civilians exceeds the target of the attack and a distance ofPerhaps combatants and civilians are difficult, if not impossible, and the issue of distinguishing between targets, as distinguishing between civilian and military targets in cyber attacks is difficult, especially since military computer systems are often connected to commercial and civilian systems and depend on them, in whole or in part. There may even be an overlap between civilian and military uses, as they are linked to a single network and a single medium, which is cyberspace. Therefore, it is impossible to launch a cyber attack on military infrastructure and limit its effects to a military target only, without harming civilians and civilian facilities.(11).

The topicthe second

positionInternational organizations from cyber wars and conflicts

Research into the possibility of applying the rules of international law to cyber warfareIt is necessary to first legally qualify this issue in terms of the legitimacy and illegitimacy of cyber warfare in light of the use of force in international relations, as the relationship between the right to resort to war and the law of .war is characterised by a relationship of tensionnoIt is inevitable, as contemporary rules of international law prohibit the use of force, except for the right of individual or collective states to defend themselves, or by virtue of the .use of law enforcement measures taken by the Security CouncilFor security, this requires a position from international organizations such as the United Nations to apply international law to perpetrators of aggressive cyber behavior. We explain this as follows:

The requirementthe first

roleThe United Nations in regulating cyberspace

As soon as the world population reached (7.9) billion people according to the United Nations statistics and more than half of this number uses the Internet, not only that, but the Google search engine alone receives (3.5) billion searches daily on average, and the number of devices connected to the Internet is expected to reach (50) billion devices in a few years, in addition to that the Facebook platform is used by more than (2.9) billion users per month and more than (1.9) billion people per day, until the attacks, conflicts, cyber wars and other aggressive acts of hatred, blackmail and illegal electronic commerce in cyberspace increased.[12)].

This prompted the United Nations in 2015 to establish specific standards to combat cyber attacks. These standards were unanimously agreed upon in 2021 by all UN member states, establishing a politically binding framework for all states using cyberspace. Among these standards is a pledge by states to prevent the use of the internet for actions that threaten or harm international peace and security, and to intentionally not allow their territories to be used for illegal acts.

And showedInternational experience shows that agreement on international cyber standards and rules is not sufficient in itself to achieve cybersecurity. Rather, a collective diplomatic strategy must be developed to monitor the implementation of these standards and impose sanctions when they are violated. This requires international political action to activate the legal system in cyberspace.

AndA shortcoming of the UN-approved standards is their lack of accountability for malicious cyberattacks. In theory, any effective action is the responsibility of the international community acting through the UN Security Council.

However, the reality is that reaching an agreement within the United Nations to confront illegal cyber activities that violate international law and are described as aggressive is extremely limited. This is because the international community only takes action when force is used, something that is not available in the case of cyber attacks. No cyber attack has ever resulted in the death of a person.

For thisThe reason is that the issue of cybersecurity was not raised before the UN Security Council until 2020, which makes it a non-serious issue in the view of most member states not directly involved in cyber conflict. However, this situation has begun to change with the increasing risks of illicit cyber activities, the increasing reliance on global networks, and the development of competition between superpowers. To overcome this problem, those in charge of the United Nations see the need to take some measures consistent with international law and agreed standards, in order to create international accountability to confront cyber attacks, as they are serious issues ([13)].

The problem is that assigning cybersecurity issues to an independent entity affiliated with a third party will not receive international support. Discussions in this regard have shown the difficulty of investigating major cyber powers such as China or the United States. However, they have expressed a willingness to in-

vestigate a few weak states, such as North Korea, or cybercriminals, if it can be determined that they are not acting as an agent of a state. One of the challenges facing the standards introduced in 2015 is that they call on all states to participate in the investigation necessary to clarify the circumstances of the cyber attack. This makes attribution a complex task, because in the event of a cyber incident, states will be required to disclose all relevant information about the incident, and states are expected to object to this intervention. The Russian proposal that was presented stipulates that there will be limits to the potential objections of the states concerned in the event that a cyber incident is attributed to a specific state or is accused. Of course, China and Russia (or likely any cyber power) will deny the accusation, but the goal is not to convince them to accept the accusation, but rather to convince national leaders and the global public. As for private companies such as FireEye or Cloudstrike, It currently has the ability to detect the source of a hostile cyber attack, but this progress in identifying the source is not recognized in the international community, as there is no agreement on the level of attribution required for cooperative action between states.[14)].

This is enjoyed byThe conclusion is strongly supported by the advisory opinion of the International Court of Justice entitled"The legality of the threat or use of nuclear weapons", where the Court noted that the established principles and rules of international humanitarian law applicable in armed conflicts apply "to all forms of warfare and to all types of warfare." The ICRC concluded that this conclusion applies to the use of cyber operations during armed conflicts.[15)].

Therefore, the party responsible for an attack must take measures, to the maximum extent feasible, to avoid or mitigate incidental damage to civilian infrastructure or harm to civilians. This will require verifying the nature of the systems being attacked and the potential damage resulting from an attack. This means that when it becomes clear that an attack will cause incidental civilian casualties or damage, it must be canceled.

bonusAccordingly, parties to conflicts must take the necessary precautions against the effects of attacks. Consequently, the advice given to these parties is to assess whether military computer systems are sufficiently separated from civilian ones, in order to protect the civilian population from the effects of incidental attacks. Reliance on military computer systems and the connection between computer systems operated by civilian contractors and also used for civilian purposes can raise concerns.

And onOn the other hand, information technology may also contribute to reducing incidental damage to civilians or civilian infrastructure. For example, disrupting certain services used for military and civilian purposes causes less damage than completely destroying infrastructure. In such cases, the principle of precaution imposes an arguable obligation on states to choose the least harmful

means in order to achieve their military objectives.In the caseNo, that is notCovered by the current rulesUnder international humanitarian law, civilians and combatants remain protected by what is called"Martens Clause", meaning that they remain under the protection and authority of the principles of international law as established by custom, the principles of humanity, and the dictates of the public conscience."[16].

This stage witnessed the beginnings of the emergence of the international information network, which dates back to 1991, through the efforts of the British scientist "Tim Berners-Lee"While working at the European Organization for Nuclear Research[17]And it wasFirst possible cyber attackIt threatened international peace and security in May 1998, when it was carried out by a group of hackers from China calling itself the "Chinese Hackers Rapid Response Center."Author of 3000 hackers attack on the government websites of Indonesia due to the spread of demonstrations in and from this incident the United Nations officials realized the real danger that Indonesia could pose against China ([18].

International interest increased after Russia raised the issue of the relationship between Internet developments and international security before the General Assembly in 1998 at the request of the Russian Federation. The General Assembly decided to include this issue on its agenda under the title:"Developments in the field of information and telecommunications in the context of international security" and asked States to express their views ([19].

The United Nations responded to this by establishing the first group of experts in 2004, and its meetings continued for more than two years between 2004and 2005, exceptHe did not reach consensus on the principles to be followed, the difficulty of control and criminalization in this area. Loan attentionThe international community is sufficient to consider it as an enemy or a real threat.[20]However, the years 2006-2007 witnessed an increase in cyber attacks, the most important of which was in Estonia in 2006, which disrupted most of the country's facilities. As a result, similar incidents followed in Georgia in 2008, and accusations were directed at Russia, but without proof.[21].

For the damages caused to Estonia, it paidtoto requestIn 2007, the United Nations condemned these attacks and gave importance to them.The largest rules governing the cyber behavior of states.[22]In fact, the General Assembly decided to establish a second team in 2009, consisting of fifteen members (15).[23]Both .teams held meetingsFrom 2009 to 2010Then a third team followed, working from 2012 to 2013 in a lengthy and detailed manner without arriving at principles of cyber behavior.[24]togetherFor reference"The need to continue the dialogue to discuss the standards related to countries' use of information and communications technology"[25]He was able to reach initial principles for the rules of conduct, but the fourth team formed by the organization in 2014 ([26]It was made clear that the state that carries out a hostile act bears international responsibility

after proving that it carried out the act in cyberspace, as the report stated for the first time that international law applies to cyberspace.[27],The fifth team was formed in 2016 to complete the work of the previous team.[28]But he declared his inability to reach a consensus on the first principles of conduct.[29], established a sixth team on the basis of equitable geographical distribution of countries in 2January 2019, after two years of meetings and the emergence of signs of political consensus among the States Parties, the team was able to issue ([30].
A final report, agreed upon by all its members, included for the first time .standards of acceptable behavior in cyberspaceJuly 14, 2021, but this stage witnessed the establishment of a second expert team, at the suggestion of the Russian Federation, and it was calledOpen-ended Working Group on Developments in the Field of Information and Telecommunications in the Context of All Members of the United Nations General Assembly[31].
From here we conclude the possibility of applying traditional principles to cyberspace, such as (the principle of respect for sovereignty in cyberspace, the principle of non-use of force in international cyber relations, the principle of resolving cyber disputes by peaceful means, the principle of non-interference in internal affairs in cyberspace, establishing rules for international cyberspace, the principle of international cooperation in cyberspace, the principle of investigating cyber issues, and the principle of respect for human rights in cyberspace).
The justification for the necessity of application is the emergence and spread of regional rules competing with public international law to regulate cyber rules regionally. There are currently three sets of rules that regulate the subject of the Internet, such as:

1. rules(Tallinn) International Law in Cyberspace 2017 which consists of (154) legal rules([32].
2. The Paris Call Rules of 2018 consist of (9) principles for regulating cyberspace, and (81) countries have joined it.[33].
3. Shanghai Promising for the Year2015, which was launched by the Shanghai Cooperation Organization for Cyberspace Regulation (SCO). [34].

The requirementthe second
ControlsAccountability and responsibility
Attribution is the first step to achieving cybersecurity, but it is not enough. The United Nations may know who is responsible, but it does not take any actual action. This requires a decision through the Security Council at the request of the attacked state. Regarding current measures, some international efforts to achieve accountability and define and agree on the terms of collective action cannot be overlooked. These include the European Union's Cyber Diplomacy Response Framework, international cyberspace law, other treaty obligations for collective self-defense, and the joint statement issued by the US State Depart-

ment in September 2019 on promoting responsible state behavior in cyberspace. (28) states agreed to work together on a voluntary basis to hold states accountable when they act in violation by taking measures in accordance with international law, with the aim of expanding compliance with the 2015 standards and increasing cybersecurity. This is in addition to sanctions by the European Union or indictments and sanctions by the United States.

The emphasis onInternational humanitarian lawIncludingThese are the principles of distinction, proportionality and precaution.- It applies to cyber operations during armed conflicts in accordance with its provisions, including:

1. .Use of abilities is prohibitedRandom cyber weapons that are classified as weapons.
2. .Directing attacks is prohibitedDirect attacks against civilians and civilian objects, including when using means or methods of cyber warfare.
3. banacts of violenceOr the threat to the basis of the aim of spreading terror among the civilian population, including when committed through means or methods warCyber
4. Prohibition of indiscriminate attacks, i.e. attacks that would injure aTo military objectives and civilians or civilian objects without distinction, including when using means or methods of cyber warfare.
5. banDisproportionate attacks, including when using cyber warfare means or methods, are those that may be expected to cause incidental loss of civilian life, injury to civilians, damage to civilian objects, or destruction of property.?Is this safeLosses Mix-up EventAnd the damage is excessive and exceeds the expected tangible and direct military advantage that these attacks will produce.
6. Prohibition of attacking, destroying, transferring or disruptingThe eyes that do not.It is indispensable for the survival of the populationcivilians, including when using means or Methodscyber war.
7. He shouldProtect and respect medical units, including when conducting cyber operations during armed conflict.

Exercise constant care in the conduct of military operations, including when using means or methods of cyber warfare, to avoid harming the civilian population and civilian objects; andAll feasible precautions are taken when carrying out attacks to avoid harm to civilians,This is done incidentally, including when using cyber warfare means or methods.

The third requirement

Legal adaptation of cyber conflicts and wars

Based on the statement of Cordula Droghet, Legal Advisor at the International Committee, "There is no legal vacuum in cyberspace."[35)]All over the world, policymakers and military leaders are considering the implications of cyber war-

fare. Ms. Cordula Droghe, Legal Adviser at the ICRC, explains that the existing legal framework is applicable and must be respected even in cyberspace, which she describes as electronic behavior that leads to an impact in the "real world." Similarly, there is no internationally agreed legal meaning for terms such as "cyber attacks," "cyber operations," or "attacks on computer networks," which refer to attacks, conflicts, and wars via electronic devices.[36].

One of its most dangerous uses was against the Kosovo conflict in 1999 by NATO.,After NATO aircraft targetedTo the embassyIn Belgrade, a number of Chinese hackers, in response, attacked official US elected websites, especially the White House website, resulting in the acquisition of thousands of digital data, which was then classified as highly confidential.[37].

.There is the cyber attack on the American nuclear reactorDavid Peaceto generate powerThe Ohio Power Plant was damaged on June 2, 2003, by hacking and disrupting the electronic control and monitoring networks in the reactor itself.[38].

It is known that international humanitarian lawIt only applies if cyber operations are committed in the context of an armed conflict, whether between States, between States and organized armed groups, or between organized armed groups.[39]Consequently, there is a need to distinguish between the general issue of cybersecurity and the specific issue of cyber operations in armed conflict. In cases of armed conflict, international humanitarian law applies when parties resort to methods and means of warfare that rely on cyber operations.[40].

The use of cyber operationsduringArmed conflicts are a realityWhile a small number of countries have publicly acknowledged conducting such operations, with the increasing number of countries developing cyber capabilities for military purposes, their use is likely to increase in the future.[41]

And developNew technologies of all kinds are always emerging, and international humanitarian law is comprehensive enough to accommodate these developments. However, it regulates, through its general rules, all methods and means of warfare, including the use of all weapons, especially since Article (36) of the First Additional Protocol to the Geneva Conventions states the following: "Any High Contracting Party is under an obligation, when studying, developing or acquiring a new weapon or means of warfare or adopting a method of warfare, to ascertain whether it is prohibited in all or some of the circumstances under this Protocol or under any other rule of international law to which the High Contracting Party is bound." Beyond the scope of the specific obligation imposed by this rule on the States Parties, it has been shown that the general rules of international humanitarian law apply to new technology.[42].

This does not mean that there is no need for further development of the law This as technologies develop, or as their humanitarian implications are better understood. States must decide this, and if they have not yet decided, it is

necessary to emphasize that there is no legal vacuum in cyberspace, and far from it(43).

Anonymous actors constitute one aspect of the difficulty of holding not accountable in cyberspace. In cyber operations that occur daily, anonymity is the rule, not the exception. In some cases, it is impossible to trace the source; whether the perpetrator is a person, to whom international humanitarian law applies, or a governmental institution, to whom public international law applies.44).

I It is worth noting that the emphasis on the application of international law legitimizes cyber warfare noarmed conflictsforgot about cyber operations during ,Indeed, international or encourages the militarization of cyberspace humanitarian law imposes some restrictions on the militarization of space. Furthermore, any resort to force by cyber states by prohibiting the development of military cyber capabilities that violate international humanitarian law of a cyber or kinetic nature remains governed by the UN Charter and relevant rules of customary international law, in particular the prohibition of the resort to force. International disputes must be settled by peaceful means, in cyberspace as .in all other areas.45)

The report of the Panel of Experts was issued in2021, which includes a set of principles on the application of public international law to the operations of states in cyberspace. The United Nations played a key role in forming the team that contributed to the preparation of these principles. This demonstrates the importance of the organization's role in establishing comprehensive rules regarding the threats posed by cyberspace to international peace and security.

Conclusion

It does not apply to international lawIn summary of all of the above, we find that Except for cyber The yearInternational law does not applymost of them, as An aggressive war waged by one state operations carried out in the context of against another state or group of states with the intention of harming it and International humanitarian law does not destroying its infrastructure, as well as International humanitarian law only These illegal cyber activities,apply to most It is .applies to cyber operations carried out in the context of an armed conflict The applicability of international taken for granted that the issue humanitarian law to cyber operations is a point of contention in ongoing UN- ..mandated discussions on cyber operations showedThe study has many results, the most important of which are:

1. International law, in all its branches, applies to cyber-aggressive behavior, each according to its jurisdiction, provided there is evidence proving the identity

of the perpetrator of the crime, whether a natural person (individual) or a legal entity (official entity or institution). There is no legal vacuum in cyberspace.
2. thatMost countries lack legislation regulating the actions of their individuals, institutions, and policies in cyberspace. Even if laws do exist, there are legal loopholes in this regard.
3. The situation of cyber attacks in ato the existing international legal framework,This is a very difficult matter due to its special nature, in addition to the lack of an official and final legal statement agreed upon regarding this phenomenon of cyber and electronic weaponization among countries.
4. The legal adaptation to criminalize aggressive cyber operations internationally is one of the matters that holds the state responsible for the cyber attacks it carries out that cause harm.In another countryState cyber operations.
5.It is consideredcyber attack using forceIt is illegal due to the effects it leaves compared to an armed attack, and both achieve the same result. The results of a cyber attack can be more destructive and dangerous, so it rises to the level of a traditional attack..
6. CybercrimesAs global, transnational crimes, they can only be combated through international cooperation at the criminal procedural level.
Based on the results, the research hypothesis was correct."International laws can be applied in cyberspace, in cases of wars and cyber conflicts, to maintain international peace and security. There is no legal vacuum in cyberspace.

Recommendations:

And buildingBased on the content of the research and the results it produced, we recommend:
1. Establishing an international law called "International Cyber Law" to be applied in cases of conflicts and wars between states and individuals.
2. Develop national legislation regulating the work of individuals and government institutions in cyberspace.
3. Developing the national criminal legislative structure, in line with international efforts to combat cybercrime.
4. Activating international cooperation, the role of international treaties, and the principle of mutual legal, judicial, and security assistance in combating cybercrime.
5. .Establishing public-private partnerships at the national and regional levels Regional and international efforts to combat cybercrimes, exchange expertise, and improve methods of combating them, as they are crimes that cross national borders before they develop into conflicts and wars that threaten international peace and security..
6. Enhancing work, cooperation and information exchange with all relevant international and regional organizations regarding cybersecurity-related initiatives

in their areas of competence, taking into account the assistance needs of developing countries..
7. Establishing a fast and effective system for international cooperation, quickly maintaining and preserving data stored on computers, partial disclosure of the movement of this data stored on computers, and training national cadres inATo invest in cybersecurity and protect its digital infrastructure.
8.Taking measures by countries to ensure their protection from cyber attacks by strengthening various institutions on how to deal with cyber attacks, confront them and limit their repercussions, as well as spreading cyber awareness in society, and building a cyber security system to ensure the protection of security and sovereignty.And

Sources

First: Arabic sources:

International documents and publications

1. International Committee, International LawHumanitarian and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts, 2015.
2. courtInternational Justice, Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons,Fatwa, July 8, 1996, Paragraph 86.
3. Article 1-2, Additional Protocol I to the Geneva Conventions of 8 June 1948/ June 1977; Paragraph 9 of the Preamble to the Second Hague Convention of 1899; and Paragraph 8 of the Preamble to the Fourth Hague Convention of 1907.
4. The material(36) of the First Additional Annex (Protocol) to the Geneva Conventions.
5. Paragraph)4(of the United Nations General Assembly resolution of January 6, 2014 (UN documents, document A/RES/68/243).
6. Paragraph)5) From the report of the Secretary-General of the United Nations on 14 August 2017, United Nations documents, document (A/72/327).
7. Paragraph (3) From the resolution of the United Nations General Assembly inJanuary 2, 2019 United Nations Documents, document (A/RES/73/266).
8. The expert report mentioned in the memorandumTo the Secretary-General of the United Nations on 14July, 2021 United Nations Documents, DocumentA/76/135)).
9. United Nations General Assembly Resolution4January1999, United Nations Documents, Document (A/RES/53/70).
10. Memorandum of the Secretary-General of the United Nations of 5 August 2005, United Nations Documents, Document(A/60/202).
11. United Nations General Assembly Resolution6January2006,United Nations documents, document(A/RES/60/45)
12. United Nations General Assembly Resolution13December 2011 United Nations Documents, Document (A/RES/66/24).
13. General Assembly ResolutionTo the United Nations on 30January 2015, United Nations Documents, document (A/RES/70/237).

14. Memo ATo the Secretary-General of the United Nations,On 30July 2010 United Nations Documents, Document (A/65/201).
15. Memo ATo the Secretary-General of the United Nations on 22July 2015 United Nations Documents, Document A/70/174

-Books:

1.Adel Abdel Sadek, Cyber Weapons in Light of International Humanitarian Law, Al-.Mustaqbaliya Library, Egypt2016 .

2. Henckaerts and Doswald- B., Customary International Humanitarian Law, Volume 1, Rules, International Committee of the Red Cross, Cambridge University Press, Cambridge, 2005.

-Magazines and studies

1. Ahmed Abis Nemah Al-Fatlawi, Cyber AttacksIts concept and the international responsibility arising from it in light of contemporary international organization, Journal ofAl-Muhaqqiq al-Hilli for Legal and Political Sciences, University of Babylon ,Faculty of Law, Issue 4, Year 8, 2016.
2. Rizk Ahmed Samoudi, 2018, The Right to Self-Defense as a Result of Cyber Attacks,December 2018.
3. Michael Schmitt, War by NetworksAttacks on Computer Networks and the Law in War, International Review of the Red Cross, No. 864, 2002.

-The Internet

1. Mr. Muhammad Al-Sayyid Ahmad, Law in Cyberspace, Legal Platform, an article published on 6/7/2022, viewed at 8/8/2023, at the link:http://www.sajplus.com
2. Cordola Droghe, No Legal Vacuum in Cyberspace, International Committee of the Red Cross, interview conducted on 8/16/2011, interview accessed on 8/7/2023, at the link:https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/2011/cyber-warfare-interview
3. Cyber attacks and cooperation against them, United Nations, at the link: https://news.un.org/en/story/2007/09/232832-estonia-urges-un-member-statescooperate-against-cyber-crimes

Second: Foreign sources:

-Books

1. Gerard O'Regan, Introduction to the History of Computing a Computing History Primer, Springer International Publishing, Switzerland, 2016.
2. Jeffrey Carr, Inside Cyber Warfare, O'Reilly Media Inc, United States of America, 2012.
3. Michael N.Schmit, (Tallinn manual on the international law applicable to cyber warfare), Cambridge university press, first publishes, 2013.
4. Tallinn manual 2.0 on the international law applicable to cyber operations, Prepared by the International Groups of Experts at the Invitation of the NATO Cooperative Cyber Defense Center of Excellence, Cambridge University Press, 2017.

Journals - Studies

1. Andreea bendovschi, cyber-attacks-trends, patterns and security counter measures, procedia economics and finance, Elsevier, Vol. 28, 2015.
2. Andrzej Kozlowski, Comparative Analysis of Cyberattacks on Estonia, Georgia and

Kyrgyzstan, European Scientific Journal /Special edition Vol.3 No.1, February 2014.
3. Brent Kesler, 2011, the vulnerability of Nuclear Facilities to Cyber Attack, Strategic Insight Journal, Vol.10, No. 01. 2011.
4. Danielle Flonk, Emerging illiberal norms: Russia and China as promoters of the Internet
content control, International Affairs Vol. 97, No.2, 2021.
5. Herbert Lin, Cyber conflict and international humanitarian law International review of the red cross, Vol. 94, No. 886, 2012.
6. Herbert Lin, Cyber conflict and international humanitarian law, International Review of the red cross, Vol.94,No. 886, 2012.
7. James Andrew Lewis, Creating Accountability for Global Cyber Norms, Center for Strategic and International Studies (CSIS), February 23,2022.
8. Jeffrey T. G. Kelsey, Hacking in to international humanitarian law: The principles of distinction and neutrality in the age of cyber warfare, Michigan law review, Vol. 106, No. 7, 2008, .
9. Junaidu Bello Marshall, Cyber attacks (the legal response, International journal of international law), Vol. 1, No. 2, universal multidisciplinary research institute, India, 2000.
10. Michael N. Schmitt & Jeffery S. Thumher, Autonomous weapon systems and the law of armed conflict, Harvard national security journal, No.231, May 22, 2013
11. Priyanka R. Dev,2015, (Use of Force and Armed Attack) Thresholds in Cyber Conflict; The Looming Definitional Gaps and the Growing Need for Formal UN Response), Texas International Law Journal Vol. 50, No. 2, 2015.
10.Schmitt, MN, (computer network attack and the use force in international law through on normative), the Colombia journal of transitional law, Vol.27,No. 885,1999.
11.Thomas W. Smith, The New Law of War: Legitimizing Hi-Tech and Infrastructural, International Studies Quarterly, Vol. 46., 2002.

-Phd Thesis

1.Heather Harrison Dinniss, The status and use of computer network attacks in international law, PhD thesis, London school of economics and political science, 2008.

-Internet

1. The Potential Human Cost of Cyber Operations, 2019,https://www.icrc.org/en/download/file/96008/the-potential-human-cost-of-cyber-operations.pdf
2. Paris Call, Trust and Security in Cyberspace of 12 November 2018,https://pariscall.international/en/2018

*(بن جدو عبد القادر محي الدين الجيلالي/جخدم موسى)

(1)Andreea bendovschi, cyber-attacks-trends, patterns and security counter measures, procedia economics and finance, Elsevier, Vol. 28, 2015, p. 3.

(2)Ahmed Abis Ne'mehAl-Fatlawicyber attacksIts concept and the international responsibility arising from it in light of the contemporary international organization, Al-Muhaqqiq Al-Hilli

Journal of Legal and Political Sciences, University of Babylon, College of Law, Issue 4, Year 8.2016614,..

(3)Junaidu Bello Marshall, Cyber attacks (the legal response, International journal of international law), Vol. 1, No. 2, universal multidisciplinary research institute, India, 2000, p. 3.

(4)Michael N.Schmit, (Tallinn manual on the international law applicable to cyber warfare), Cambridge university press, first publishes, 2013, p. 92.

(5)Schmitt, MN, (computer network attack and the use force in international law through on normative), the Colombia journal of transitional law, Vol.27,No. 885,1999, p. 07.

(6)Heather Harrison Dinniss, The status and use of computer network attacks in international law, PhD thesis, London school of economics and political science, 2008, p. 33.

(7)Jeffrey T. G. Kelsey, Hacking in to international humanitarian law: The principles of distinction and neutrality in the age of cyber warfare, Michigan law review, 2008, Vol. 106, No.7, p.1437.

(8)Herbert Lin, Cyber conflict and international humanitarian law International review of the red cross, 2012, Vol. 94, N886, p.515.

(9),Rizk Ahmed SamoudiDecember2018The right to self-defenseAs a result of cyber attacks,2018p ,338.

(10)Michael Schmitt, War by NetworksAttacks on Computer Networks and the Law in War, International Review of the Red Cross,2012p. 915,.

(11)The rise ofResponsibility ObjectivityRequires the presence ofrelationshipCausality between hazardous activity andFor the damages resulting from it, Adel Abdel Sadek, space weapons,ElectronicIn light of international lawHumanitarian, libraryFuturism, Egypt2016, p. 96.

(12)Mr. Mohamed El-Sayed Ahmed, Law in Cyberspace, Legal Platform, an article published on 6/7/2022, accessed on 8/8/2023, at the link:http://www.sajplus.com

(13)James Andrew Lewis, Creating Accountability for Global Cyber Norms, Center for Strategic and International Studies (CSIS), February 23, 2022, p1-5.

(14)James Andrew Lewis, Creating Accountability for Global Cyber Norms,Op.Cit,p5-8.

(15)courtInternational Justice, Legitimacy of Threatwith weaponsnuclear orUse it, advisory opinion,8July,1996Paragraph86.

(16)Article 1-2, Additional Protocol I to the Geneva Conventions historian8June1977 ; paragraph9From the preamble to the Second Hague Convention of 18671899 and the paragraph ; 8From the preamble to the Fourth Hague Convention of 19171907.

(17)Gerard O'Regan, Introduction to the History of Computing a Computing History Primer, Springer International Publishing, Switzerland, 2016, p.163.

(18)Jeffrey Carr, Inside Cyber Warfare, O'Reilly Media Inc, United States of America, 2012, p.2.

(19)United Nations General Assembly Resolution4January1999, United Nations Documents, Document (A/RES/53/70).

(20)Memorandum of the Secretary-General of the United Nations of 5 August 2005, United Nations Documents, Document(A/60/202).

(21)Andrzej Kozlowski, Comparative Analysis of Cyberattacks on Estonia, Georgia and Kyrgyzstan, European Scientific Journal February 2014 /Special edition Vol.3 ISSN, pp.238,239.

(22) Cyber attacks and cooperation against them, United Nations, at the link:
https://news.un.org/en/story/2007/09/232832-estonia-urges-un-member-statescooperate-against-cyber-crimes

(23)United Nations General Assembly Resolution6January2006,United Nations documents, document(A/RES/60/45)

(24)United Nations General Assembly Resolution13December,2011Documents aUnited Nations, document(A/RES/66/24).

(25)Memo ATo the Secretary-General of the United Nations,On the 30th July,2010Documents aUnited Nations, document(A/65/201)
(26) Paragraph4))From the resolution of the United Nations General Assembly on 6January,2014United Nations documents, documentA/RES/68/243).
(27)Memo A To the Secretary-General of the United Nations22July,2015 DocumentsAUnited Nations, document(A/70/174)
(28)General Assembly Resolution To the United Nations in30January 2015, United Nations Documents, document (A/RES/70/237).
(29)Paragraph)5) From the report of the Secretary-General of the United Nations on 14 August 2017, United Nations documents, document (A/72/327).
(30)Paragraph (3) of the United Nations General Assembly resolution on2January 2019 United Nations Documents, Document(A/RES/73/266).
(31)The report of the experts mentioned in the note by the Secretary-GeneralTo the United Nations on 14July,2021 United Nations Documents, document A/76/135).
(32)Tallinn manual 2.0 on the international law applicable to cyber operations, Prepared by the International Groups of Experts at the Invitation of the NATO Cooperative Cyber Defense Center of Excellence, Cambridge University Press, 2017, p.3.
(33)Paris Call, Trust and Security in Cyberspace of 12 November 2018,https://pariscall.international/en/2018
(34)Danielle Flonk, Emerging illiberal norms: Russia and China as promoters of internet content control, International Affairs Vol 97, No:2, 2021, p.1931.
(35) Cordula Droghe, No Legal Vacuum in Cyberspace, International Committee of the Red Cross, interview conducted on 8/16/2011. Interview accessed on 8/7/2023, at the link:https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/interview/2011/cyber-warfare-interview2011-08-16.htm
(36)Yan Xuetong, Bipolar Rivalry in the Early Digital Age, The Chinese Journal of International Politics, 2020, p. 313.
(37)Thomas W. Smith,2002, The New Law of War: Legitimizing Hi-Tech and Infrastructural, International Studies Quarterly, Vol 46., 2002, p. 366.
(38)Brent Kesler, 2011, the vulnerability of Nuclear Facilities to Cyber Attack, Strategic Insight Journal, Vol 10, Issue 01. 2011, p. 19.
(39)Herbert Lin, Cyber conflict and international humanitarian law, International Review of the red cross, Vol.94,No. 886, 2012, p. 515.
(40)Michael N. Schmitt & Jeffery S. Thumher, Autonomous weapon systems and the law of armed conflict, Harvard national security journal, p. 232.
(41)The Potential Human Cost of Cyber Operations, 2019,https://www.icrc.org/en/download/file/96008/the-potential-human-cost-of-cyber-operations.pdf
(42)Article (36) of the First Additional Protocol to the Geneva Conventions
(43)International Committee, International LawHumanitarian and the challenges of contemporary armed conflicts,2015p.42
(44). Priyanka R. Dev,2015, (Use of Force and Armed Attack) Thresholds in Cyber Conflict; The Looming Definitional Gaps and the Growing Need for Formal UN Response), Texas International Law Journal Vol 50, Issue 2, 2015, p. 380.
(45)Henckaerts and Doswald-Beck, Customary International Humanitarian Law, Volume 1, Rules, ICRC, Cambridge University Press, Cambridge, 2005, 23-44.

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN: 2698-394X المجلد: 7 العدد: 20 تشرين الاول: 2025 ص-ص: 121- 137

جرائم المعلوماتية في لبنان:بين قصور التشريع وتحديات الواقع

Cybercrimes in Lebanon: BetweenLegislative Deficiency and the Challenges of Digital Reality.

الدكتورة قمر جمال محيش

Dr .Kamar jamalmheich[1(*)]

لبنان

kamarmheich_1989@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/19	تاريخ القبول: 2025/09/29	تاريخ النشر: 2025/10/30

ملخص:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من ثورة تكنولوجية كبيرة، وتحولاً سريعاً نحو الرقمنة، أصبحت التكنولوجيا جزءاً أساسياً من النشاط الإنساني والإقتصادي والإجتماعي، و برزت على الساحة العالمية أنواعاً جديدة من الجرائم ، وهي ما يعرف اليوم ب"جرائم المعلوماتية".

وفي لبنان تصدرت هذه الجرائم الوسط اللبناني في الآونة الأخيرة نتيجة الإنتشار السريع للإنترنت وتوسيع نطاق المنصات الرقمية بشكل غير مسبوق.

تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية جرائم المعلوماتية في ظل قصور التشريع اللبناني الذي يفتقر الى أنظمة وقواعد واضحة ترعى الممارسات الإجرامية التي ترتكب خلف الشاشات،. كما يفرض الواقع الرقمي تحديات كثيرة،منها ما يعود الى الإعتماد الكلي على التكنولوجيا بمختلف القطاعات بالإضافة الى غياب الوعي المجتمعي بخطورة هذه الجرائم. سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال اتباع المنهج التحليلي في عرض الإطار التشريعي لجرائم المعلوماتية من أجل الكشف عن أهم الثغرات القانونية التي تعيق مكافحة جرائم المعلوماتية.

لذلك تبرز الحاجة الملحة اليوم الى تحديث التشريعات لمواكبة الثورة الرقمية وتطوير الهيكلية القضائية وتعزيز التعاون الدولي بما يضمن حماية الأفراد والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: جرائم المعلوماتية - القانون اللبناني- ثغرات قانونية -التحديات القانونية- قصور التشريع.

[1(*)] قمر جمال محيش

Abstract:

Amid the sweepingtechnologicalrevolution and the rapid global shift towarddigitization, technology has become an integral part of human, economic, and social activity. This transformation has givenrise to new forms of crime on the global stage—commonlyreferred to today as "cybercrimes."

In Lebanon, such crimes have recentlysurged, driven by the rapid expansion of internet access and the unprecedentedgrowth of digital platforms.

This researchpaper explores the issue of cybercrime in the context of the Lebaneselegalsystem'sshortcomings, whichlackclearframeworks and regulations to governcriminalactivitiescommittedbehind screens. The digital reality alsopresentsnumerous challenges, including the widespreadreliance on technologyacrossvarioussectors and the lack of public awarenessregarding the severity of these crimes.Wewillattempt to addressthis issue within the body of the study by adopting an analyticalapproach to present the legislativeframework of cybercrimes, with the aim of uncovering the mostsignificantlegalloopholesthathinder efforts to combat such crimes.

Consequently, thereis an urgent need to modernizelegislation to keep pace with the digital revolution, to reform the judicial infrastructure, and to strengthen international cooperation in order to safeguardindividuals and communities.

Keywords:*Cybercrimes – Lebanese Law – Legal Loopholes – Legal Challenges – Legislative Shortcomings*

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر ثورة تكنولوجية مذهلة ،إذ مع ظهور شبكة الإنترنت و انتشارها بشكل غير مسبوق في أنحاء العالم مما كان له أثر كبير على المجتمعات الحديثة، فأدى الى تطور الحياة والإنفتاح على مختلف الثقافات و سهل سبل التواصل وعزز الإنتاجية الإقتصادية مما أحدث نقلة نوعية في حياة الأفراد والجماعات.

غير أن هذه الثورة الرقمية بالرغم ما حملته من إيجابيات الا أنها كانت مثقلةً بالكثير من المخاطر،حيث أفرزت أنواعاً جديدة من الممارسات الإجرامية والتعديات على حقوق الغير والمجتمع، من اختراق أنظمة ومواقع الى إبتزاز و نشر بيانات شخصية مروراً بالتلاعب والأمن السيبراني،بالمقابل لم تلحظ القوانين والأنظمة المرعية الإجراء هذا النوع من التعديات بشكل كاف فأصبحت جرائم المعلوماتية أمراً واقعاً يهدد الأفراد والجماعات والدول.

ISSN: 2698-394X

وفي ظل هذا التطور الهائل لم يكن لبنان بعيداً عن هذا الواقع، ونرى أن إزدياد معدلات هذا النوع من الجرائم في لبنانيعتبر من أبرز التحديات الراهنةإذ كثرت في الآونة الأخيرة الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين نتيجة تعرضهم للإبتزاز من قبل القراصنة أو أشخاص متخفي الهوية،ليعملون على تهديدهم ببيانات معينة مقابل الحصول على مبالغ مالية،في ظل الوضع الاقتصادي الحالي ،فقد شكلت هذه الظاهرة مهنة لدى البعض ومصدر أموال طائلة،فحاول المشرّع اللبناني أن يواكب هذا التحول عبر تنظيم العديد من التشريعات المتفرقة وكان أبرزها "قانون المعاملات الإلكترونية رقم 2018/81 الذي وضع إطاراً أولياً لتجريم ممارسات محددة وحماية البيانات الشخصية. وغيرها العديد من القوانين الأخرى.

بالرغم من ذلك،كشف التطبيق العملي العديد من الثغرات القانونية في التشريعات الحالية،حيث لم تكن كافيةً للإحاطة بجميع التعديات والممارسات الإجرامية التي ترتكب خلف الشاشات مما يعيق الملاحقة القانونية بشكل كبير،فضلاً عن الإجراءات القضائية التقليدية التي تقف في كثير من الأحيان عاجزةً عن مواكبة هذا النوع من الجرائم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الإطار القانوني الناظم لجرائم المعلوماتية في لبنان وتبيان مدى كفايته في مواجهة التحولات التكنولوجية،بالإضافة الى تحديد أوجه القصور التشريعي في مواكبة جرائم المعلوماتية المستحدثة مع استعراض الثغرات التي تعيق التطبيق الفعّال لأحكام القانون ، كما تهدف الى إبراز التحديات القانونية والواقعية التي تعيق الملاحقة القانونية وحماية الحقوق الأساسية للأفراد،مع اقتراح جملةً من التوصيات الإصلاحية التشريعية والعملية التي تسهم في تعزيز الإطار القانوني لهذا النوع من الجرائم وتحديث آليات الملاحقة والوقاية العملية منها بما يتلاءم مع سرعة التحول الرقمي.

الإشكالية:

بالرغم من من الدور الإيجابي الذي لعبته الثورة التكنولوجية في تطوير المجتمع،الا أن هذا التطور أدى الى بروز جرائم معلوماتية معقدة تتجاوز في كثير من الأحيان الأطر القانونية المرعية،مما ينعكس سلباً على الأفراد والمجتمعات ويهدد أمنهم وحياتهم الشخصية.

يأخذنا هذا الواقع الى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكن الإطار القانوني لجرائم المعلوماتية في لبنان من التصدي بفعالية لهذا النوع من الجرائم؟وهل تكفي النصوص الحالية لمواكبة التحديات العملية الراهنة الناشئة عن هذه الجرائم؟

منهج البحث.

من أجل إغناء البحث واحاطة الموضوع من مختلف جوانبه اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي في استعراض النصوص القانونية والتشريعات الوطنية التي أوردها المشرع اللبناني بخصوص جرائم المعلوماتية في لبنان بهدف الوصول الى صيغة أكثر فعالية لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

تقسيم البحث.

يتألف البحث من مبحثين:

المبحث الأول الإطار القانوني لجرائم المعلوماتية في لبنان.

المبحث الثاني: الثغرات القانونية والتحديات العملية التي تعيق مكافحة جرائم المعلوماتية.

ISSN: 2698-394X

المبحث الأول : مفهوم جرائم المعلوماتية و الإطار القانوني لمكافحتها.

تعتبر جرائم المعلوماتية من أبرز الظواهر المستحدثة على الساحة العالمية مؤخراً، إذ تجاوزت في طبيعتها و أدواتها الإجرامية ما هو متعارف عليه في الجرائم التقليدية،فأصبحت تمس مباشرةً أمن الأفراد والإقتصاد والمجتمع.انطلاقاً من ذلك أصبح من الضرورة الوقوف على مضامين هذا النوع من الجرائم وتحديد الأطر القانونية الخاصة بها بما يتيح مكافحتها بفعالية مع الحفاظ على الحقوق والحريات الشخصية.

وفي لبنان حاول المشرّع اللبناني عبر إقرار مجموعة من النصوص القانونية (و في مقدمتها القانون رقم 2018/81 (المتعلق بالمعاملات الإلكترونية) تنظيم الممارسات الإلكترونية المجّرمة ووضع قواعد إجرائية خاصة بها.

يتناول هذا الفصل مفهوم جرائم المعلوماتية في المبحث الأول ، و الإطار القانوني الناظم لهذا النوع من الجرائم بهف الوقوف على مكامن القصور في هذه المنظومة القانونية في المبحث الثاني.

المطلب الأول : مفهوم جرائم المعلوماتية.

سنتناول في هذا المبحث التعريف العام والشامل لجرائم المعلوماتية في الفقرة الأولى،ومفهومها القانوني في ضوء القانون اللبناني في الفقرة الثانية.

الفرع الأول: تعريف جريمة المعلوماتية.

لقد كثرت التعريفات المعطاة للجريمة الإلكترونية فهي بحسب البعض تشمل أي جريمة ضد المال مرتبطة بإستخدام المعالجة الآلية للمعلوماتية[1]، ويعرّفها مكتب تقييم التقنية في الولايات المتحدة الأميركية بأنها الجرائم التي تلعب فيها البيانات والبرامج والمعلوماتية دوراً أساسياً.[2] وهي تتميز بطابعها الدولي في كثير من الأحيان.

و جرائم المعلوماتية هي بشكل عام الأفعال غير المشروعة التي ترتكب بإستخدام الحاسوب أو شبكات المعلومات أو أي وسيلة إلكترونية و يترتب عليها مساس بسرية أو سلامة أو توافر البيانات أو المعلومات أو الأنظمة المعلوماتية ،وذلك بقصد تحقيق منفعة غير مشروعة للجاني أو إلحاق ضرر بالغير ،وتشمل أفعال الدخول غير المصرح به ،والإستيلاء أو التلاعب بالبيانات والإعتداء على الملكية الفكرية ،والإحتيال الإلكتروني و نشر المحتويات غير المشروعة.

ISSN: 2698-394X

الفرع الثاني:المفهوم القانوني لجرائم العملوماتية.

لم يضع المشرع اللبناني تعريفاً مباشراً لمفهوم جرائم المعلوماتية،الا أنه يمكن استنباطه من القوانين المتعاقبة على أنها كل فعل غير مشروع يُرتكب بإستخدام الأنظمة المعلوماتية أو الشبكات الإلكترونية أو يستهدف بيانات ومعطيات مخزنة الكترونياً ويؤدي الى المساس بحقوق الأفراد أو مصالح الدولة أو النظام العام، وخصوصاً أن العديد من الأعمال والصفقات التجارية أصبحت تنفذ عن طريق الشبكة العنكبوتية وعن بعد.هذا وقد حاول لبنان في الآونة الأخيرة وضع خطة استراتيجية للعمل على تأمين الاستقرار في الفضاء الرقمي وتعزيز الأمن السيبراني لمواجهة هذه الثورة الرقمية العابرة الحدود، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية وضع إطار عمل شامل لتحسين حماية المعلومات والبيانات على مستوى المؤسسات الحكومية والخاصة ،كذلك القدرة على مواجهة التهديدات السيبرانية المختلفة التي قد تؤثر على الأمن القومي في لبنان.كما كان من بين الأهداف الرئيسية تحقيق مستوى من التنسيق بين لبنان والدول الأخرى في مجال تبادل البيانات والمعلومات الخاصة بالتهديدات السيبرانية ما يسهم في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الجرائم.[3]الاّ أنّ الواقع العملي كشف عن قصور كبير في التشريعات اللبنانية في هذا المجال لذلك بات لا بُدّ من العمل على ورشة تشريعية جديّة تحاكي التغييرات الراهنة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لجرائم المعلوماتية.

شهد لبنان كما ذكرنا سابقاً كغيره من البلدان تنامياً كبيراً لجرائم المعلوماتية في ظل التحول الرقمي واتساع نطاق استخدام التكنولوجيا ، وقد دفع هذا الواقع المشرّع اللبناني الى التدخل عبر سن قوانين خاصة لمكافحة هذا النوع من الجرائم محاولاً قدر الإمكان رسم أطراً قانونية لمعالجة الإعتداءات على النظم المعلوماتية والجرائم المتعلقة بالبيئة الرقمية.

الفرع الأول: قانون العقوبات اللبناني.

نصّ قانون العقوبات اللبناني في المادة 281 منه على عقوبة الحبس على كل من دخل أو حاول الدخول على مكان محظور بقصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب ان تبقى مكتومةً حرصاً على سلامة الدولة.

وفي هذا المضمار اشارت المادة 282 إلى أنه من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتي ذكرت في المادة المذكورة أعلاه أو استحصل عليها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.وإذا اقترفت الجناية لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.

كما نصَّ قانون العقوبات في مواده على معاقبة العديد من جرائم المعلوماتية الناتجة عن نشر مواد أو صور أو ارسال رسائل التكرونية تؤدي الى إثارة النعرات الطائفية والاخلال بالأمن والإستقرار في زمن الحرب أو عند توقّع نشوبها (المادة 295 من قانون العقوبات)أو تحتوي على قدح وذم أو تحقير لأحد رجال السلطة العامة (المواد 383 لغاية 389) أو لأحد الأفراد(المواد 582 لغاية 589 عقوبات)،أو تهديد بجناية أو بجنحة (المواد 574 لغاية 578) أو تعتبر افشاءً لأسرار (المواد 579 عقوبات وما يليها.)أو تشكل مساساً بالشعور الديني(المادتين 473 و 474 عقوبات)أو تشكل تعرضاً للأخلاق والآداب العامة(المواد 531 و 532 و 533 عقوبات)، كما فرضت المادة 650 من القانون نفسه العقوبة على كل من يهدد شخصاً بفضح أمر أو افشائه أو الإخبار عنه،وكان من شأنه أن ينال من قدر هذا الشخص أو شرفه لكي يحمله على جلب منفعة له أو لغيره غير مشروعة في حال استعمال معلومات أمكن الحصول عليها عبر الأنظمة المعلوماتية لأن النص يشير الى مصدر المعلومات التي تستعمل في التهديد والإبتزاز.

كما يمكن معاقبة جرائم الإحتيال إذا حصلت المناورات الإحتيالية بواسطة وسائل إلكترونية.(م 655 عقوبات).

الفرع الثاني: قانون حماية الملكية الفكرية والأدبية رقم 75 / 1999.

لم ينفرد قانون العقوبات وحده في استددراك جرائم المعلوماتية،بل جاء أيضاً في هذا السياق قانون حماية الملكية الأدبية والفنية رقم 1999/75،حيث اعتبر هذا القانون خطوة رائدة في إطار السعي الى مكافحة جرائم المعلوماتية،فجاءت المادة الأولى منه بتعريف برنامج الحساب الآلي على أنه مجموعة من الأوامر التي يعبر عنها بكلمات أو رموز أو بأي شيئ آخر بإمكانها عندما تدخل في مادة يمكن للحاسب أن يقرأها،ان تجعل الحاسب الآلي يؤدي أو ينفذ مهمة أو يعطي نتيجة ما.ولم تُغفل أيضاً المادة المذكورة قضية نقل المعلومات الى الجمهور عن طريق الإرسال اللاسلكي بما في ذلك الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية.كما اعتبر القانون في المادة الثانية منه من ضمن الأعمال المشمولة بالحماية برنامج الحاسب الآلي مهما كانت لغاتها،بما في ذلك الأعمال التحضيرية،ثم أتت المادة 81 وما يليها على جملة من الإجراءات التحفظية والعطل واالضرر والعقوبات والغرامات المالية.

أورد القانون بالمقابل بعض الإستثناءات،حيث أجاز القانون المذكور في المادة 23 منه لكل شخص طبيعي من أجل استعماله الشخصي والخاص أن ينسخ أو يسجل نسخةً واحدةً من أي عمل محمي من غير إذن أو موافقة صاحب الحق و دون دفع تعويض له،ولكنه لم يعتبر استعمال النسخة المنسوخة ضمن شركة أو في أي عمل آخر استعمالاً شخصياً،وفي هذا المضمار أجازت أيضاً المادة 25 من غير

موافقة المؤلف ومن غير دفع تعويض له نسخ أو تصوير عدد محدود من نسخ برامج الحاسب الآلي من قبل المؤسسات التربوية والجامعية والمكتبات العامة التي لا تتوخى الربح شرط أن يكون يحوزتحا نسخة واحدةً أصليةً على الأقل من البرامج االتي يمكن نسخها.

مع الإشارة الى أن القانون الجديد قد الغى المواد 722 لغاية 729 ضمناً من قانون العقوبات التي كانت تجرّم التعديات على الملكية الفكرية والأدبية.ونعتقد أن هذا القانون يعتبر خطوةً مهمة في هذا المجال اذا تم تطبيقه بشكل فعّال الا أنه لا يخلو من الثغرات القانونية سيما ما يتعلق منها بالإستثناءات التي أوردها القانون والتي يمكن استغلالها للتحايل عليه مما يستوجب إعادة النظر فيه تماشياً مع التطور العلمي والتكنولوجي وسرعة الأعمال الجرمية والتخريبية في نطاق برامج المعلوماتية.

الفرع الثالث: قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.[4]

صدر في الآونة الأخيرة "قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي،الذي تضمن بصورة عامة القواعد القانونية المتعلقة بالكتابة والإثبات بالوسائل الإلتكرونية والتجارة الإلكترونية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وضوابطها والمعالجات الممنوعة قانوناً وكيفية جمع المعلومات ذات الطابع الشخصي وموجبات المسؤول عن المعالجة و مسؤولياته.كما تطرق القانون المذكور الى الجرائم المتعلقة بالأنظمة والبيانات المعلوماتيةوالبطاقات المصرفية والقواعد الإجرائية المتعلقة بضبط الأدلة المعلوماتية وحفظها والنصوص الجزائية المتعلقة بها.[5]

و يعتبر هذا القانون هو القانون الأول من نوعه في المنظومة التشريعية اللبنانية الذي يعالج الأمور القانونية الإلكترونية من الناحية المدنية أو التجارية أو الجزائية ، وخصّ هذا القانون الدليل المعلوماتي بقواعد إجرائية خاصة ضمن الفصل السابع منه، والقواعد الإجرائية المتعلقة بضبط الأدلة المعلوماتية وحفظها،وتختلفعن القواعد الموجودة في قانون المحاكمات الجزائية اللبناني من حيث الخصوصية والحجية والضبط والحفظ والبطلان مع بعض الإحالات له بخصوص الجرم المشهود و غير المشهود والتفتيش والمراجع القضائية المختصة.[6]

وفي جرم الولوج غير المشروع الى نظام معلوماتي معاقب عليه،نصت المادة 110 من قانون المعاملات الإلكترونية على ما يلي:

ISSN: 2698-394X

" يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر إلى سنتين وبالغرامة من مليون إلى عشرين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أقدم بنية الغش على الوصول أو الولوج إلى نظام معلوماتي بكامله أو في جزء منه أو على الكوث فيه."

وفي جرم حيازة جهاز معلوماتي بهدف الولوج الى نظام المجني عليه،نصت المادة 114 من القانون المذكور على ما يلي:

"يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بالغرامة من ثلاثة ملايين إلى مئتي مليون ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استورد أو أو أنتج أو حاز أو وضع في التصرف أو نشر ، من دون سبب مشروع جهازاً أو برنامجاً معلوماتياً أو أي بيانات معدة أو مكيفة،بهدف اقتراف أي من الجرائم المنصوص عنها في المواد السابقة من هذا الفصل.

كما عرّفت المادة 121 من قانون المعاملات الإلكترونية مسمى الآثار المعلوماتية كما يلي:

"الآثار المعلوماتية والتي هي من قبيل الأدلة الرقمية أو المعلوماتية ،هي البيانات التي يرتكبها الأشخاص بصورة إرادية أو لا إرادية على الأنظمة و قواعد البيانات والخدمات المعلوماتية والشبكات المعلوماتية."

ولم يغفل القانون المذكور عن احترام الحرية الشخصية،حيث جاء في المادة 2 منه أن تكنولوجيا المعلومات هي في خدمة كل شخص شرط أن لا تمس هويته الفردية أو حقوقه أو حياته الخاصة أو الحريات الفردية والعامة،و أضافت المادة 66 من هذا القانون أن النقل الى الجمهور بوسيلة رقمية هو حرّ في حدود مقتضيات احترام الدستور والقوانين والنظام العام ، وبالتالي يكون هذان النصّان قد أرسيا مبدأ الخصوصية الفردية وحماية الحريات الفردية و العامة وأكّد عدم جواز اختراقهما من قبل تكنولوجيا المعلومات التي تدخل أحياناً دون استئذان صلب الحياة الشخصية للأفراد.[7]

يتضح لنا مما سبق أن المشرّع اللبناني قد خطا خطوةً أساسية في إطار تنظيم جرائم المعلوماتية في لبنان ما يعكس إرادته الواضحة لمكافحة هذا الجرم الذي أنهك الشعب اللبناني خاصةً والعالم عامةً، الاّ أن هذا الإطار القانوني لا يزال محدود التطبيق والفعالية في ظل الطفرة الرقميةالسريعة، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة الى تحليل مكامن القصور فيها التي أفرغت في كثير من الأحيان هذه النصوص من هدفها،بالإضافة الى التحديات العملية التي تعيق التطبيق الفعّال لهذه النصوص وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني من الدراسة.

المبحث الثاني: الثغرات القانونية والعملية التي تعيق مكافحة جرائم المعلوماتية.

حاول المشرّع اللبناني مواكبة التطور التكنولوجي من خلال إصدار جملةً من النصوص القانونية الراعية لجرائم المعلوماتية، الاّ أن التطبيق العملي وكما ذكرنا سابقاً كشف عن ثغرات جوهرية يمكن أن تتسلل منها هذه الممارسات بأشكال مختلفة،كون هذا النوعمن الجرائم هو متجدد بطبيعته و قابل في كل مرة للتطور وغير ثابت مما يجعل النصوص القانونية تقف في كل مرة عاجزً عن استيعاب كل صورها المستحدثة، بالإضافة الى التحديات العملية التي تتعلق بصعوبة جمع الأدلة الرقمية وحفظها فضلاً عن عوائق التعاون الدولي القضائي في ظل الطبيعة العابرة للحدود لهذا النوع من الجرائم.

أدىّ هذا الواقع الى بروز فجوة كبيرة بين النصوص القانونية الناظمة لهذه الجرائم ومتطلبات مكافحتها في الممارسة العملية، وهذا ما يحتم دراسة هذه الثغرات والتحديات والوقوف عليها وذلك بهدف تقديم رؤوية نقدية قانونية تُمهد لطرح مقترحات إصلاحية أكثر فعالية.سنتناول في الفصل الثاني أبرز الثغرات القانونية التي تعتري المنظومة القانونية الراعية لهذه القوانين ، والتحديات العملية التي تعيق التطبيق الفعّال لها ، كما سنعمل على تبيان موقف الإجتهاد اللبناني من هذه الثغرات وكيف تعامل مع هذا النوع من الجرائم في ظل فجوة القوانين التي ترعاها في المبحث الثاني منه.

المطلب الأول: الثغرات القانونية والإجرائية.

إن التصدي لجرائم المعلوماتية في لبنان يقتضي بالطليعة وجود نصوص قانونية و فعّالة تواكب التطورات التكنواوجية المتسارعة ،غير أن القراءة المتأنية في النصوص القانونية للتشريعات اللبنانية تكشف عن ثغرات واضحة في هذه المنظومة التشريعية التي تعجز في كثير من الأحيان على الإحاطة بجميع صور جرائم المعلوماتية كما يشوب بعضها الغموض والتداخل مع نصوص و قوانين أخرى ،والى جانب هذا القصور الموضوعي يبرز أيضاً قصور إجرائي يتمثل في غياب آليات واضحة للتحقيق الرقمي وجمع الأدلة الإلكترونية فضلاً عن ضعف المؤسساتية المكلفة بمتابعة وملاحقة هذا النوع من الجرائم.

من هنا لا بُدّ من تسليط الضوء على أبرز هذه الثغرات وتبيان مكامن قصورها لوضع اليد عليه بهدف الوصول الى منظومة قانونية تحاكي الواقع الرقمي اليوم.

الفرع الأول: الثغرات التشريعية.

يلاحظ أنه من الناحية التشرعية سعى المشرّع اللبناني الى تعزيزّ الإطار القانوني لمكافحة هذه الجرائم،انسجاماً مع المعايير الدولية،لكن هذه النصوص لا تزال تعاني قصوراً في تغطية كل أشكال الجريمة في ظل التحول الرقمي السريع وهذا ما يشكف عنه بوضوح الواقع العملي لتطبيق هذه القوانين،وأنها تأرجحت بين النصوص الجزائية التقليدية من جهة وقانون المعاملات الإلكترونية من جهة ثانية.سيما وأن القانون الأخير قد وضع أحكاماً خاصة تجرم الإعتداء على النظم والبيانات والإبتزاز عبر الوسائط الرقمية،الا أنه لم يأت بمنظومة كاملة تواكب التطورات السريعة،ولم يعالج بصورة جلية مسائل الإثبات الرقمي(التي تشكل العقبة الأكبر)،ولا لآليات التعاون القضائي الدولي في الجرائم العابرة للحدود.يُضاف الى ذلك أنَّ القضاء اللبناني ما يزال يجد تعثرات في هذا المجال،إذ يضطر في أغلب الأحيان الى تطبيق نصوص العقوبات التقليدية على أفعال ذات طبيعة الكترونية بحتة ما يخلق أشكالية التكييف القانوني للجرم.

الفرع الثاني: الثغرات الإجرائية والتحديات العملية.

أمّا من الناحية الإجرائية،فلا تزال قواعد ضبط الأدلة الرقمية وحفظها غير واضحة بما يكفي ما يفتح الباب أمام الطعن في مشروعيتها أمام المحاكم .بالإضافة الى النقص في الخبرات الفنية الذي تعاني منه أجهزة إنفاذ القانون ما يبطئ التحقيقات ويجعل من الصعب ملاحقة الجناة الذين غالباً ما يستعملون وسائل التشفير.

1- على الصعيد العملي:

-صعوبة اثبات الجريمة عبر الأدلة الرقمية وخاصةً فيما يتعلق بقضايا الإبتزاز الإلكتروني فغالباً ما يواجه القضاء صعوبة كبيرة في في اعتماد المحادثات الإلكترونية أو لقطات الشاشة كأدلة بسبب إمكانية اخفائها بسهولة أو حتى التلاعب بها،وضعف القواعد الإجرائية الخاصة بها.

-عدم مواكبة التحقيقات للجرائم السيبرانية،فبطء التحقيقات يقابلها سرعة ارتكاب الأفعال الجرمية السيبرانية.حيث يستهلك فحص البيانات والأدلة الرقمية جهداً مضاعفاً ووقتاً طويلاًتحديداً في ظل قصور الكادر الفني المتخصص.

-عدم تناسب النظومات المعتمدة لدى مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات الرقمية مع متطلبات أجهزة انفاذ القانون للحصول على الدليل الرقمي للجريمة السيبرانية.

ISSN: 2698-394X

- صعوبة تحديد الإختصاص القضائي والأمني كونها من الجرائم العابرة للحدود،مما يض الدول في مواجهة بعضها البعض.كما أنه من العملية تواجه الجهات المعنية تعقيدات كثيرة عندما يكون الجهاز المرتبط بالجريمة في دولة أخرى،ويكون التفتيش مرهوناً بالحصول على إذن قضائي مما يستغرق وقتاً كبيراً و يشكل فرصةً للمتهمين للتلاعب بالأدلة أو إتلافها.

- عدم وجود مركز استجابة على المستوى الوطني و لجوء الفاعل الى التشفير واخفاء هويته واستخدامه وسائل تقنية متقدمة تجعل ملاحقتهم مهمة شبه مستحيلة بدون تعاون دولي.

سنعمل فيما يلي على عرض موقف الإجتهاد اللبناني من هذا النوع من الجرائم في ظل الثغرات القانونية الواضحة والتحديات الإجرائية والعملية و ذلك كالتالي:

المطلب الثاني: موقف الإجتهاد.

على الرغم من القصور على مستوى التشريع اللبناني،حاول القضاء جاهداً معالجة الوضع بشكل مبدئي عبر النصوص القانونية المتاحة بين يديه،وسنذكر فيما يلي عينةً من الأحكام التي صدرت في هذا الإطار:

- في سياق قرصنة المواقع الإلكترونية والتنصيت غير الشرعي ، أشار القاضي المنفرد الجزائي في بيروت[8]في قراره الصادر بتاريخ 99/75 ، أن المعلومات السرية المأخوذة من تلك المواقع يمكن أن تكون محلاً لجرم السرقة ،كما اعتبر القرار أن نص المادة 635 من قانون العقوبات لا تقتصر فقط على المنقولات المادية،بل إنه ينطبق أيضاً على المنقولات المعنية ، بما فيها المعلومات والبيانات الإلكترونية.إضافةً الى أن المادة 282 من قانون العقوبات تنص صراحةً على ما يلي:من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات..." وهذا الأمر يعني أن المشرّع اعتبر ان المعلومات يمكن أن تكون محلاً لجرم السرقة.
- وفي قضية أخرى، عرضت على القضاء اللبناني ،تبيّن أن مجموعة من الأشخاص استغلت معرفتها بدقائق العمل على شبكة الإنترنت للدخول الى المواقع الإلكترونية والإطلاع على معلومات مالية تمهيداً للإستيلاء على الأموال عبر الإستحصال على معلومات بشأن بطاقات اعتماد لمواطنين أمركيين من ثم كان هؤلاء الأشخاص يستخدمون هذه المعلومات عبر إجراء تحويلات

مالية من الحسابات العائدة لهذه البطاقات الى أشخاص وهميين في لبنان عبر شبكة western uninon وبناءً لإتفاق بين القراصنة والأشخاص اللبنانيين ،كان هؤلاء الأخيرين يعيدون تحويل الأموال المشار اليها الى القراصنة لقاء عمولة كانوا يتقاضونها.وبعد اجراء التحقيقات ،أحيل المدعى عليهم أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت للمحاكمة الذي أصدر بتاريخ 2008/2/28 حكماً قضى بإدانتهم بجرائم السرقة والتدخل في السرقة سندٍ للمواد 636 و 219 و 220 من قانون العقوبات،على اعتبار أنهم أقدموا على الدخول إلى حسابات الغير في الولايات المتحدة الأميركية عن طريق القرصنة على شبكة الإنترنت و اجراء التحويلات منها للإستيلاء على الأموال المودعة في تلك الحسابات.[9]

- وفي هذا الإطار، أكدت محكمة القاهرة الاقتصادية ،الدائرة الثالثة جنح ،وجود جرم القذف والسب عن طريق الإنترنت ،عبر تعمد المتهم بإزعاج و مضايقة المجني عليهم بإستعمال أجهزة الاتصالات واعتماد أسلوب القذف في حقها والطعن في عرضها وخدش لسمعة عائلتها وارتكاب و تزوير في محررات الكترونية على الفايسبوك.وقد اعتمدت المحكمة في حكمها على أحكام قانون التوقيع الإلكتروني وقانون العقوبات و قانون تنظيم الاتصالات واعتبرت أن المتهم يستحق العقاب أيّا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه.[10]

و في هذا السياق لا يمكننا الاّ أن نشيد بالدور المحوري الذي يؤديه القضاء اللبناني في هذا المجال،رغم محدودية الأدوات التشريعية المتاحة، حيث تمكن بفضل اجتهاداته من تفعيل المبادئ العامة في قانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات الصلة،وإرساء القواعد القانونية لتواكب خصوصية جرائم المعلوماتية،ويعكس هذا الدور الريادي مرونة القضاء اللبناني و قدرته على التكييف مع التحديات المستجدة صوناً لمبدأ حماية حقوق الأفراد الفردية والجماعية. فللقضاء دور لا يُستهان به في عملية الحماية لذلك لا غنى لأي دولة تسعى لتأمين حماية فعّالة من الاهتمام الى جانب تحديث القوانين بعملية تطبيق هذه القوانين عن طريق تعزيز دور القضاء والهيئات الأخرى المولجة بتطبيقها.وفي هذا السياق جاء التقرير الذي يحمل اسم مشروع 2030 أنه بحلول عام 2030 سيؤثر الإتصال بالإنترنت على جميع حياتنا اليومية وذلك على المستويين الجسدي والنفسي ، وأن الجهات الفاعلة للتهديدات السسيبرانية ستطور آلية عملها الخبيثة وتسيء استخدام الإبتكارات التكنولوجية.[11]

الخاتمة.

وفي الختام، تظهر الدراسة أن جرائم المعلوماتية تمثل أحد أبرز التحديات القانونية المعاصرة التي تواجه لبنان في ظل التطور السريع للتكنولوجيا وإتساع نطاق استخدامها في مختلف الميادين ،وغلى الرغم من الجهود التشريعية الحالية ، فإن الإطار القانوني الوطني الراهن لا زال يفتقر إلى التكامل والمرونة الكفيلة بمواكبة التطور الفني المتسارع وضمان فعالية مكافحة هذه الجرائم ، وقد تبين لنا من خلال الدراسة أن النصوص اللبنانية تتسم في بعض جوانبها بالعمومية والغموض وأنها لم تحط بشكل كامل بكل صور جرائم المعلوماتية الحديثة ،بالإضافة الى القصور في الإجراءات التقنية والقضائية الخاصة بجمع الأدلة الرقمية والتحقق من صحتها.

كما تبيّن لنا أن الإجتهاد القضائي قد حاول جاهداً ملء بعض الفراغات التشريعية من خلال التفسير والإجتهاد التطبيقي الاّ أنه لا يزال محدوداً بسبب غياب نصوص واضحة وآليات تنسيق مؤسسية بين الأجهزة المختصة ،ما يؤكد الحاجة الملحة الى تطوير المنظومة التشريعية وصولاً الى منظومة متكاملة ومتماسكة تجمع بين الحماية القانونية الفعّالة و اعتبارات الحقوق الفردية والشخصية مع مراعاة خصوصية الفضاء الرقمي.

وإنطلاقاً من ذلك لا بُدّ لنا من تقديم جملةً من التوصيات فيما يختص بالجرائم المعلوماتية بهدف العمل على مكافحة هذه الظاهرة لما لها من تداعيات خطيرة على المجتمع في ظل غياب التشريعات الوافية:

-تعديل القوانين المتعلقة بجرائم المعلوماتية بما يواكب التطور التكنولوجي والتحول الرقمي السريع،مثل قانون العقوبات وقانون المعاملات الإلكترونية ليشمل جميع الجرائم السيبرانية المستجدة (الهجمات على البنى التحتية الحيوية)..

- توحيد القوانين ذات الصلة بالجرائم الإلكترونية وصولاً الى صيغة قانونية جامعة وواضحة منعاً لتعارض والتوسع في تفسير النصوص.

- تشديد العقوبات والمساءلة الجرائية بحق مرتكبي هذا النوع من الجرائم.

-تعزيز وحدة مكافحة جرائم المعلوماتية في قوى الأمن الداخلي من خلال ضخ خبرات وتقنيات جديدة.

-تخصيص محاكم أو غرف متخصصة في هذه القضايا بهدف سرعة البت فيها نظراً لخصوصيتها ولسرعة إخفاء أدلتها.

- تنظيم إطار قانوني للتعاون الدولي انسجاماً مع اتفاقية بودابست حول جرائم المعلوماتية.

ISSN: 2698-394X

-تبادل المعلومات الأمنية مع الدول والمنظمات الدولية.

- انشاء دورات متخصصة حول الإدارة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية ومكافحة جرائم المعلوماتية للقضاة والمحامين والإعلاميين و كل من له تأثير بالشان العام.

- دمج ثقافة الأمن السيبراني في المناهج التعليمية الجديدة.

-حملات توعية وندوات ثقافية للمواطنين حول أساليب الإحتيال الإلتكروني وتشجيعهم على التبليغ عبر الخطوط الساخنة.

أمّا من الناحية العملية لا بُدّ من تقديم جملةً من الإجراءات العملية للوقاية من هذه الظاهرة الفاتكة:

- تجنب قدر الإمكان الضغط على الروابط والإعلانات الواردة من مصادر مشبوهة لأن ذلك قد يعرض جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الخليوب للإختراق.
- استخدام دائماً كلمة مرور سرية وآمنة والعمل دائماً على تغييرها.
- تحميل برامج موثوقة لمكافحة لمكافحة الفيروسات والبرامج الضارة على الأجهزة الإلكترونية.
- عدم نشر معلومات شخصية على الإنترنت بشكل مبالغ فيه مثل رقم الهاتف، البريد الإلكتروني..
- اعتماد خاصية الحجب للحسابات الإلكترونيةإذا تعرضت لأي ازعاج.
- وقف التواصل بشكل فوري مع الشخص المشبوه.
- توثيق تاريخ الإبلاغ أو اكتشاف عملية الإحتيال وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

في النهاية نقوق أن جرائم المعلومات اليوم أصبحت تشكل تهديداً بنيوياً مباشراً يطال الأفراد والدول معاً،ويشكف بوضوح عن هشاشة المنظومة القانونية الحاضرة في ظل التطور الرقمي المتسارع، لذلك نرى أننا بحاجة الى بناء تشريعات جديدة أكثر مرونة وفعالية تعزز التعاون الدولي لمكافحة هذا النوع من الجرائم،فالمرحلة المقبلة تقتضي الإنتقال من منطق المعالجة التقليدية الى رؤية وقائية متكاملة تبدأ من الفرد وصولاً الى الحكومات ركيزتها الأساسية الوعي المجتمعي والحماية الرقمية.

المراجع

المؤلفات:

ISSN: 2698-394X

- شوا محمد ،ثورة المعلومات و إنعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1994.
- الناجي محمد جرائم المعلوماتية، "قراءة في المفهوم والخصائص"، مركز حوكمة السياسات العامة، بغداد،حزيران 2019.

القوانين التشريعية:

- قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ئات الطابع الشخصي،رقم 81 بتاريخ 10 تشرين الأول عام 2018
- قانون العقوبات اللبناني.
- قانون حماية الملكية الفكرية والأدبية رقم 75 / 1999.

المقالات:

- الحلو ، ريمون ، المفهوم القانوني لجرائم المعلوماتية، دراسات قانونية، مجلة الجيش، العدد 465- آذار 2025
- درويش تارتيل ،القواعد الإجرائية الخاصة بالدليل المعلوماتي في لبنان،مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،الجامعة اللبنانية العدد الثالث والعشرون،سنة 2019.
- القارح شربل ،قانون المعاملات الإلكترونية أرسى قواعد مهمة والعدليات ستتأخر في تنفيذه، مجلة محكمة، العدد 37،كانون الثاني سنة 2019.

مواقع الانترنيت:

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D

- خميس فوزي ،"جرائم المعلوماتية في ضوء القانون اللبناني والاجتهاد"، الملتقى الأول للبنية القانونية والتشريعية للتعاملات الإلكترونية في البلدان العربي، Microsoft Word- 062 khamis Lebanon .doc (unescwa>org) – .

محمود خالد ، الفضاء السيبراني، إلى أين يتجه العالم؟ الفضاء السيبراني ، الى أين يتجه العالم ؟آراء الجزيرة نت.https://www.aljazeera.net/opinions

[1] محمد شوا ،ثورة المعلومات و إنعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1994، ص 155.

[2] محمد الناجي جرائم المعلوماتية، "قراءة في المفهوم والخصائص"، مركز حوكمة السياسات العامة، بغداد،حزيران 2019، ص 2.

ISSN: 2698-394X

[3] ريمون الحلو، المفهوم القانوني لجرائم المعلوماتية، دراسات قانونية، مجلة الجيش، العدد 465-آذار 2025
تم الدخول الى الموقع في 2 تشرين الأول 2025.https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D

[4] القانون رقم 81/ 2018 ، الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ،عدد 45 تاريخ 18/ 10/2018 وبدأ العمل بهذا القانون بعد مرور ثلاثة أشهر على نشره.

[5] قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي،رقم 81 بتاريخ 10 تشرين الأول عام 2018.

[6] تارتيل درويش،القواعد الإجرائية الخاصة بالدليل المعلوماتي في لبنان،مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،الجامعة اللبنانية العدد الثالث والعشرون،سنة 2019.

[7] شربل القارح،قانون المعاملات الإلكترونية أرسى قواعد مهمة والعدليات ستتأخر في تنفيذه، مجلة محكمة، العدد 37،كانون الثاني سنة 2019.

[8] جنايات بيروت، رقم 459 ، 2020/7/9 ، العدل 2020 عدد 4 ص 1847 .

[9] ف.خميس ،"جرائم المعلوماتية في ضوء القانون اللبناني والاجتهاد"، الملتقى الأول للبنية القانونية والتشريعية للتعاملات الإلكترونية في البلدان العربي، Microsoft Word- 062 khamis – Lebanon .doc (unescwa>org) تم الدخول الى الموقع في 6 تشرين الأول 2025.

[10] الجنحة رقم 3811 تاريخ 2009/2/29.

[11] خالد محمود ، الفضاء السيبراني الى أين يتجه العالم ؟آراء الجزيرة نت ،تم الدخول الى الموقع في 8 تشرين الأول 2025https://www.aljazeera.net/opinions.

ISSN: 2698-394X

مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
Journal of International Law for Research Studies
ISSN: 2698-394X المجلد: 7 العدد: 20 تشرين الاول: 2025 ص-ص: 138- 155

الحماية الجزائية للحق في النسيان الرقمي

Criminal Protection of the Right to Be Forgotten in the Digital

د. بوعزيز شهرزاد[1](*)

Dr.Bouaziz chahrazed[1]

[1] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة(الجزائر)،

ch.bouaziz@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/23	تاريخ القبول: 2025/10/05	تاريخ النشر: 2025/10/30

ملخص:

عبر الفيلسوف نيتشه عن النسيان بقوله:" لا توجد سعادة وكبرياء وصفاء ذهن دون نسيان"، انطلاقًا من هذه المقولة تتجلى أهمية الحق في النسيان وفائدته، خاصة في عصر الرقمية والأنترنت الذي أدى إلى ظهور مصطلح جديد يواكب هذا التطور، وهو" الحق في النسيان الرقمي"، وقد عرف هذا الحق اهتماما دولي ووطني، نظرا لعلاقته بحقوق وحريات الأفراد كالحق في الحياة الخاصة والحق في الكرامة الإنسانية، وقد دفع هذا الاهتمام العديد من التشريعات إلى حماية هذا الحق، ومن بينها التشريع الجزائري الذي أصدر القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، عن طريق وضع ضوابط قانونية عند معالجة المعطيات الشخصية، وتجريم كل مخالفة لها.

الكلمات المفتاحية:النسيان، المعطيات، الاحتفاظ، حق الاعتراض.

Abstract:

The philosopher Nietzsche expressed the concept of forgetting by saying: "There is no happiness, pride, or clarity of mindwithoutforgetting." Fromthisquote, the importance and benefit of the right to beforgottenbecome-clear , especially in the digital and internet age, which has givenrise to a new concept thatalignswiththisdevelopment: the right to digital oblivion (or the right to beforgotten).

(*) المؤلف المرسل(توضع النجمة أمام المؤلف المرسل الذي لا يشترط فيه أن يكون المؤلف الأول)

This right has gainedboth international and national attention due to itsconnectionwithindividualrights and freedoms, such as the right to privacy and the right to humandignity. This growinginterest has promptedmanylegislations to recognize and protectthis right, including Algerian legislation, whichenacted Law No. 18-07 on the protection of naturalpersons in the processing of personal data.This lawestablisheslegalframeworks for the processing of personal data and criminalizesany violation of its provisions.

Keywords:Forgetting ,Data,Retention, Right to object.

مقدمة:

يعتبر "الحق في النسيان" من الحقوق الأساسية للإنسان، ويقصد به حق الشخص في بقاء ماضيه طي النسيان وخاصة الإجرامي منه، لذا وضعت العديد من التشريعات أنظمة كرد الاعتبار والتقادم لحماية هذا الماضي، إلا أنه مع التطور التكنولوجي واتساع شبكة الانترنت وانتشار استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الصعب حماية هذا الحق بسبب إمكانية الاحتفاظ بالبيانات الشخصية لمدة غير معلومة، إذ يصعب محوها من الخارطة الافتراضية، مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد هو "الحق في النسيان الرقمي" الذي يعد آلية مستحدثة لحماية المعطيات الشخصية للأشخاص التي تم معالجتها آليا، ويتم ذلك إما بمطالبتهم بمحو معطياتهم الشخصية بعد انتهاء الغرض من الاحتفاظ بها، فكلما تم الاحتفاظ ببيانات الأشخاص فترة طويلة وخاصة المتعلقة بإدانتهم السابقة، كلما زاد خطر المساس بهذا الحق، أو عن طريق المطالبة بإزالة روابط البحث المقترنة بأسمائهم أو ألقابهم من محركات البحث دون محو مصدرها.

ومن أجل الحد من هذه الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات واستفادة الفرد من حقه في النسيان، قامت بعض التشريعات الحديثة إلى وضع قانون خاص لحماية هذه البيانات الشخصية وضبط أحكامها، ومن بينها المشرع الجزائري الذي أصدر القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث وضع نصوصا تتعلق بحق الأشخاص بعدم الاحتفاظ بمعطياتهم الشخصية بعد مدة معينة، فهل يعتبر ذلك اعترافا منه بالحق في النسيان الرقمي؟ وإن كان كذلك فما مدى فعالية هذا القانون في حماية هذا الحق؟

و عليه يهدف هذه المقال إلى توضيح مفهوم الحق في النسيان الرقمي، ثم قراءة في المواد المتعلقة بحمايته الواردة في القانون رقم 18-07 للتعرّف على الجرائم المتعلقة به والجزاءات المقررة لها.

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال تحليل المواد المتعلقة بالنسيان الرقمي في القانون رقم 18-07- ، كما استعنا بالمنهج الوصفي لتحديد مفهوم الحق في النسيان الرقمي وبيان طبيعته القانونية.

ولعرض هذا الموضوع قسمنا خطة الدراسة إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: مفهوم حق النسيان الرقمي

المبحث الثاني: الجرائم المتعلقة بالحق في النسيان الرقمي

المبحث الأول:مفهوم حق النسيان الرقمي

حتى نستطيع الإحاطة بمفهوم الحق في النسيان الرقمي، فإنه لابد من الوقوف على تعريف الحق في النسيان الرقمي في مطلب أول، ثم التطرق إلى نطاق تطبيق هذا الحق وتحديد طبيعته القانونية في مطلب ثان.

المطلب الأول:تعريف الحق في النسيان الرقمي

سنتطرق في هذه المطلب إلى التعريف الفقهي للحق في النسيان الرقمي في فرع أول، ثم ننتقل إلى التعريف التشريعيفي فرع ثان، وذلك كالتالي:

الفرع الأول: التعريف الفقهي للحق في النسيان الرقمي

نظرا لحداثة هذا الحق حاول العديد من الفقهاء وضع تعريف له، حيث عرف بأنه :" الحق الذي يمنح للأشخاص الوسائل القانونية التي تمكنهم من الحصول على حقهم في النسيان عبر الانترنت وذلك من خلال الحد من الاحتفاظ بالبيانات الرقمية الشخصية وإمكانية إلغائها"(الخنتوري، معالم تنظيم الحق في النسيان الرقمي في التشريع المغربي، ديسمبر 2020، صفحة 28).

كما عرّف بأنه الحق الذي يُخوّل لأي شخص غير راضٍ عن النتائج التي يظهر بها اسمه في محركات البحث، أن يطلب إزالة هذه النتائج من محركات البحث بحجّة أن هذه النتائج تُسبب له إزعاجًا في حياته الخاصة، أو تسيء إلى سمعته، أو شرفه، أو تُشوّه هويته الحالية بسبب ظهور معلومات قديمة، وغير ذلك : (Rochfeld, Droit à l'oubli numérique » et construction de soi peut-on se faire oublier sur les réseaux numériques ?, Mémoires : se souvenir, oublier, Débats en psychanalyse , 2021).

ISSN: 2698-394X

بصورة أوسع، يعتبر "الحق في النسيان" بمثابة حق الأفراد في تحديد متى وكيف وبأي قدر تُنشر معلوماتهم الشخصية للآخرين، أو كحق الشخص في التحكم بشكل أفضل في المعلومات الخاصة به(ARTICLE 19, 2016, p. 1)

وعرّف أيضا بأنه :" حق يخول للشخص الطبيعي والاعتباري مكنة محو معلومة تخصه أو طلب التوقف عن مشرها بعد مرور فترة زمنية معينة" (الزين، 2017، صفحة 581).

ويتضمن الحق في النسيان الرقمي ثلاث أنواع من الحقوق، وهي:

- **حق الاعتراض:** يُستخدم عندما تُستعمل المعطيات الشخصية لشخص ما بشكل غير قانوني، أو عندما يعتبر الشخص المعني أن المعلومات الخاصة به لم تعد ضرورية بالنسبة للغرض الذي نُشرت من أجله.

- **حق الحذف:** يتعلّق بحذف المعطيات الشخصية التي تم تجميعها من قبل المواقع الإلكترونية، حيث يحق للفرد طلب حذف روابط **URL** لمقالات أو منشورات تحتوي على اسمه، أو حذف صور، الفيديوهات، أو أي محتوى آخر ينتهك شخصيته، ولا يقتصر هذا الحق على الإنترنت فحسب، بل يشمل أيضًا جميع الوسائط الرقمية.

-**حق إزالة الفهرسة:** يُطبق عندما تقوم محركات البحث مثل **Google**و**Yahoo**بفهرسة معلومات شخصية تخص الأفراد، في هذه الحالة يمكن للفرد طلب إزالة اسمه ومعلوماته الشخصية من نتائج محركات البحث، فبعد تنفيذ الحذف، تُزال الروابط **URL** من نتائج البحث وتُشير إلى صفحات فارغة أو غير متاحة.

الفرع الثاني: التعريف التشريعي للحق في النسيان الرقمي

بما أن الاتحاد الأوروبي كان الأسبق في الإقرار بالحق في النسيان الرقمي، فإننا سنتناول تعريفه أولا من منظور المشرع الأوروبي لننتقل بعدها إلى تعريفه في التشريع الجزائري.

أولا: تعريف الحق في النسيان الرقمي من منظور المشرع الأوروبي

كانت بداية فكرة الحق في النسيان الرقمي مع قانون المعلومات والحقوق الفرنسي الصادر في 6 جويلية 1978، حيث ورد هذا الحق بصفة ضمنية، من خلال النص على وجود مدة لحفظ البيانات الشخصية التي لا تتجاوز المدة اللازمة للأغراض التي جُمعت البيانات من أجلها، كما منح هذا القانون الأفراد حق سحب موافقتهم أو الاعتراض على استخدام بياناتهم.

ثم كرّس هذا الحق رسميًا في القانون الأوروبي عام 2014 بعد صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية "غوغل إسبانيا(**Google Spain**) "، حيث اعتبرت المحكمة لأول مرة أن مبادئ حماية البيانات الشخصية تنطبق على نتائج محركات البحث. وقد حكمت المحكمة بأنه: " لكل فرد الحق في طلب إزالة الإشارة إلى بياناته الشخصية من نتائج البحث التي تظهر عند البحث باسمه، من مشغلي محركات البحث الذين ينشطون داخل الاتحاد الأوروبي".

فكان هذا الحكم نقطة تحوّل في الاعتراف الدولي بهذا الحق، مما أدى إلى إدراجه ضمن التشريعات الأوروبية، وخاصة في اللائحة العامة لحماية البيانات **(GDPR)** في الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيّز التنفيذ في **25** ماي 2018، حيث نظمت الحق في النسيان الرقمي بشكل صريح وأساسي بموجب المادة 17 منها كما يلي:" يحق لصاحب البيانات أن يطلب من المراقب حذف البيانات الشخصية الخاصة به دون تأخير غير مبرر، ويتعين على المراقب حذف تلك البيانات دون تأخير غير مبرر...".

ثانيا:تعريف الحق في النسيان الرقمي في التشريع الجزائري

بالنسبة للوضع في الجزائر فنميز بين مرحلتين:

- مرحلةما قبل صدور القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:

لم ينص المشرع الجزائري صراحة على الحق في النسيان الرقمي، إلا أنه كرس مبدأ حماية الأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة 46 من الدستور عند تعديله سنة 2016، واعتبره حق دستوري أساسي للأشخاص، يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه.

كما أشارالقانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، إلى الحق في النسيان الرقمي بصفة ضمنية بموجب المادة 42 و43 اللتان تؤكدان على أن تجميع البيانات الشخصية من قبل مؤدي خدمة التصديق الإلكترونية لا يتم إلا بالموافقة الصريحة لمالكها، ويحظر عليه استعمالها لغير الغرض الذي جمعت من أجله، مع الحفاظ على سريتها، وفي حالة مخالفة هذه الأحكام تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة 70 و71 من تفس القانون.

- مرحلةما بعد صدور القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:

لسد الفراغ القانوني في مجال حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،تدخل المشرع الجزائري بتاريخ 10 جوان 2018 وأصدر القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي يعد الإطار التشريعي المنظم للمسائل المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية في الجزائر.

حيث نصت المادة الثانية منه على ما يلي: "يجب أن تتم معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مهما كان مصدرها أو شكلها، في إطار احترام الكرامة الانسانية والحياة الخاصة والحريات العامة وألا تمس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم".

لاحقا جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 ليؤكد مرة أخرى على حق حماية الأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في نص المادة 47 و55 من الدستور.

إلا أننا باستقراء القانون رقم 18-07 نلاحظ أنه لم يتضمن مصطلح "الحق في النسيان الرقمي"، بل إكتفى بفرض مبدأ عدم الاحتفاظ بالمعطيات الشخصية بعد انتهاء الأغراض التي من أجلها تم جمعها ومعالجتهاوهو ما يُعد إشارة ضمنية لهذا الحق دون تعريفه أو تكريسه كمفهوم قانوني مستقل.

كما أنه عندما نص في الباب الرابع على حقوق الشخص المعني بالمعالجة، المتمثلة في الحق في الإعلام، والحق في الولوج،والحق في التصحيح، لم يذكر الحق في النسيان الرقمي بصفة صريحة ومستقلة، وإنما ورد ذكرهضمن الحق في التصحيح في نص المادة 34 من القانون رقم 18-07.

وعليهبقي نطاق هذا الحق غير واضح، يتراوح ما بين مفهومضيق يحميه قانون حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومفهوم أوسع يشمل حماية الشرف والاعتبار وحرمة الحياة الخاصة والكرامة الإنسانية.

المطلب الثاني: الطبيعته القانونية للحق في النسيان الرقمي

يعد الحق في النسيان الرقمي من الحقوق التي أثارت جدلا واسعا حول طبيعتها القانونية، بسبب تقاطع هذا الحق مع حقوق أخرى في بعض العناصر كالحق في الحياة الخاصة، مما قد يؤدي إلى القول بعد استقلاليته عنها، وعليه ذهب فريق من الفقه إلى اعتبار الحق في النسيان الرقمي يندرج ضمن الحق في الحياة الخاصة، في حين اعتبره فريق آخر حق مستقل بذاته.

الفرع الأول: الحق في النسيان الرقمي يندرج ضمن الحق في الحياة الخاصة

يُنظر تقليديًا إلى الحق في النسيان في الفقه الفرنسي على أنه أحد أوجه الحق في احترام الحياة الخاصة، الذي كرّسته المادة 9 من القانون المدني الفرنسي، والمادة 7 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والمادة 08 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

فالحق في الحياة الخاصة حسب هذا الاتجاه يتسع ليشمل كافة العناصر الشخصية حتى لو كانت بيانات عامة، على اعتبار أن ما كان عاما من بيانات تم نشرها في السابق سيكون ضمن الحياة الخاصة في المستقبل أي من قبيل الأسرار في المستقبل(الخنتوري، معالم تنظيم الحق في النسيان الرقمي في التشريع المغربي، ديسمبر 2020، صفحة 34).

وعليه يندرج هذا الحق تحت الحق في احترام الحياة الخاصة، حتى وإن كان ينطبق على معلومات تُعتبر إلى حد ما عامة أو منشورة في المجال العام**(ARTICLE 19, 2016, p. 1)**.

الفرع الثاني: الحق في النسيان الرقمي حق مستقل

ذهب رأي آخر إلى القول أن الحق في النسيان الرقمي هو حق مستقل، لا يندرج ضمن الحق في الحياة الخاصة، فهما يختلفان في عدة أوجه، وذلك كالآتي:

- من حيث البعد الزمني: يعتبر الزمن عنصرًا ضروريًا ومميزًا للحق في النسيان، بينما لا يُعدّ عنصرًا في تحديد الحق في احترام الحياة الخاصة، فالحق في الحياة الخاصة لا يقتصر على الوقائع الحديثة بل يشمل الوقائع التي مر عليها الزمن(الملا، ماي 2018، صفحة 123).

هذا العامل الزمني هو ما يُفسّر كيف أن واقعةً علنية يمكن أن تكون محمية بموجب الحق في النسيان، في حين لا يمكن أن يشملها الحق في احترام الحياة الخاصة، لكن بالمقابل، هذا يعني أيضًا أن الواقعة نفسها يمكن أن تكون محميّة في وقت ما بموجب الحق في النسيان، وفي وقت آخر لا تكون كذلك.**(Maryline Boizard, Février 2015, p. 35)**

- من حيث نطاق الحياة الخاصة: لكي يتمتع حدث أو معلومة بالحماية بموجب الحق في الحياة الخاصة، يجب أن تكون فعلا ضمن نطاق الحياة الخاصة للفرد، وبالتالي لا يمكن معاقبة من يكشف عن معلومة، إلا إذا تم اعتبار هذه المعلومة تنتمي فعلا إلى الحياة الخاصة للشخص.

وما يزيد من تعقيد الأمور أن تحديد ما إذا كانت المعلومة المعلنة "خاصة أم عامة" يطرح إشكاليات معقدة، أهمها: هل تؤدي أول عملية نشر لمعلومة (سواء عبر الصحافة أو الإنترنت) إلى فقدانها نهائيًا لطابعها الخاص؟ هل النشر الأول يلغي بشكل دائم خصوصية الوقائع؟ **(Maryline Boizard, Février 2015, p. 35)**

المبحث الثاني: الجرائم المتعلقة بالحق في النسيان الرقمي

تضمن القانون رقم 18-07 ثلاث جرائم تتعلق بالحق في النسيان الرقمي، تعتبر أولها جريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها، وهي الجريمة الأصلية والتي سنتطرق إليها بدايةً، ثم ننتقل إلى دراسة الجرائم الأخرى المتصلة بهذا الحق، وهي: جريمة إفشاء المعطيات الشخصية لغير المؤهلين، وجريمة معالجة المعطيات الشخصية رغم معارضة الشخص المعني.

المطلب الأول: جريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها

تصدى المشرع الجزائري لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي لأول مرة في المادة65 من القانون رقم 18-07، والتي تنص على ما يلي: "دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب بغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج المسؤول عن المعالجة الذي يخرق الالتزامات المنصوص عليها في المادتين 38 و39 من هذا القانون.

يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بالاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي بعد المدة المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول أو تلك الواردة في التصريح أو الترخيص".

والتي جاءت كجزاء لمخالفة أحكام المادة 9 من القانون رقم 18-07 المتعلقة بالمبادئ الأساسية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ولحماية حق الشخص المعني في مسح وإغلاق المعطيات الشخصية الوارد ذكرهما ضمن الحق في التصحيح المنصوص عليه في المادة 36 من القانون رقم 18-07.

الفرع الأول: أركان جريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها

من خلال المادة 65 السابقة الذكر يمكننا استخلاص أن جريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابعالشخصي خارج المدة المسموح بها هي جريمة شكلية، تتمثل أركانها في الركن المفترض وهو المعطياتذات الطابع الشخصي،الركن المادي الذي يتحقق بالسلوك الإجرامي، وفي الركن المعنوي في صورة القصد الجنائي العام.

أولا: الركن المفترض لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها

يتمثل في المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتكون موضوعا للحق في النسيان الرقمي إذا مضى عليها فترة زمنية معينة، فأصبحت من قبيل الآثار الإلكترونية أو الذكريات الرقمية(الزين، 2017، صفحة 582).

وقد عرّف القانون رقم 18-07 مصطلح المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة الثالثة منه كما يلي: "كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه والمشار إليه أدناه " الشخص المعني" بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويتها البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية".

وتكون المعطيات ذات الطابع الشخصي موضوعا للنسيان الرقمي سواء كانت معطيات عادية أو معطيات حساسة تبين الأصل العرقي أو الإثني أو الآراء السياسية أو القناعات الدينية أو الفلسفية أو الانتماء النقابي للشخص المعني أو تكون متعلقة بصحته بما فيها معطياته الجينية، وسواء كانت معطيات قانونية أو غير قانونية.

ويتم دخول هذه المعطيات الشخصية إلى شبكات الانترنت، بطريقتين:

الطريقة الأولى: من طرف الشخص نفسه عندما يطلب منه ذلك للتمتع بخدمات معينة كالاشتراك في أحد مواقع التواصل الاجتماعي أو أي مدونة أو موقع إلكتروني تابع لشركة أو مؤسسة عبر الانترنت، أو البيانات التي يفصح عنها الشخص للجهات الحكومية بمختلف قطاعاتها كوزارة الصحة على ووزارة الداخلية وغيرها، أو الجهات غير الحكومية كالفنادق وشركات الاتصالات والى غير ذلك من جهات تخزن تلك البيانات في الذاكرة الحاسوبية لديها(الملا، ماي 2018، الصفحات 130-131).

الطريقة الثانية: المعطيات التي يدخلها الآخرون عن الأشخاص في مناسبات معينة كأخبار الجرائم أو وقائع جنسية وغيرها، وغالبا ما تدرج تلك المعطيات دون علم صاحبها أو دون إرادته " الشخص المعني"، حيث أصبح البحث عن سيرة الأشخاص تتم عن طريق البحث في محركات البحث أو الذاكرة الإلكترونية (الملا، ماي 2018، صفحة 131).

ثانيا: الركن المادي لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها

بما أن جريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها تعتبر جريمة شكلية في القانون الجزائري، سنحاول دراستها وفق هذه الخصوصية حيث سنركز على سلوكها الإجرامي، بما أنه لا يشترط تحقق نتيجة مادية لقيامها.

يتمثل السلوك الإجرامي لهذه الجريمة في قيام المسؤول عن المعالجة بحفظ المعطيات ذات الطابع الشخصي، بعد المدة المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول أو تلك الواردة في التصريح أو الترخيص، سواء كانت هذه المعطيات عادية أو حساسة.

وتجدر الإشارة هنا أن حفظ المعطيات ذات الطابع الشخصي أمر مشروع، إذ يعتبر عملية من عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث عرّف المشرع الجزائري معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة الثالثة من القانون رقم 18-07 كما يلي:" كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملاءمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الايصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني وكذا إغلاق أو التشفير أو المسح أو الاتلاف".

ومع ذلك نجد المشرع الجزائري قد وضع ضوابط قانونية لعملية الحفظ يجب عدم مخالفتها، والتي نصت عليها المادة 9 البند ه من القانون رقم 18-07 كالتالي: "يجب أن تكون المعطيات الشخصية:

ه- محفوظة بشكل يسمح بالتعرف على الأشخاص المعنيين خلال مدة لا تتجاوز المدة اللازمة لإنجاز الأغراض التي من أجلها تم جمعها ومعالجتها".

نلاحظ من خلال هذه المادة وجود ضابطين لإجراء عملية حفظ المعطيات ذات الطابع الشخصي، وهما:

1- أن يتم الحفظ بشكل يسمح بالتعرف على الأشخاص المعنيين.

2- أن يتم حفظ المعطيات خلال مدة لا تتجاوز المدة اللازمة لإنجاز الأغراض التي من أجلها تم جمعها ومعالجتها.

بالنسبة لمدة الحفظ لم تحددها المادة 9 والمادة 65 من القانون رقم 18-07، لأنه لا يمكن وضع مدة واحدة للحفظ في جميع المجالات وبصفة مسبقة، فالغرض الذي جمعت من أجله هذه المعطيات يختلف من موقع إلى آخر، كما أشارت المادة 65 أنه من أجل معرفة ما إذا كان المسؤول عن

المعالجة احتفظبالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها يجب الرجوع إلى المدة المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول أو تلك الواردة في التصريح أو الترخيص.

وعليه يحدد هذه المدة إما المسؤول عن المعالجة بنفسه، ولا يمكن للسلطة الوطنية أن تتدخل في فرض مدة معينة لحفظ المعطيات، ولهذا يتعيّن عليه القيام بتحليل وتفكير منهجي لتحديد المدة التي تُعدّ ضرورية عن طريق تحديد احتياجاتهم المرتبطة بالمعطيات الشخصية التي تم جمعها، ثم تحديد المدة المناسبة لتلبية هذه الاحتياجات بشكل معقول لتحقيق الهدف المحدد من جمع المعطيات ذات الطابع الشخصي، أي تحقيق الغرض من المعالجة، فموقع فيسبوك مثلا يحدد مدة الاحتفاظ بالمعطيات الشخصية بتسعين (90) يوما من تاريخ حذف الحساب،

كما يمكن أن ترد مدة الحفظ بمقتضى نص قانوني، مما يسبق دور المسؤول عن المعالجة في اتخاذ القرار بشأنها، حيث حددت المادة 14 من القانون رقم 05-01 المتعلق تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، مدة الاحتفاظ بالوثائق المتحصل عليها في إطار إجراءات اليقظة تجاه الزبون بخمس (5) سنوات على الأقل، بعد غلق الحسابات أو وقف علاقة الأعمال، أو تاريخ العملية العرضية، وحددت المادة 14 من القانون رقم 16-03 المتعلق بالبصمة الوراثية مدة خمسة وعشرون (25) سنة لحفظ المعطيات الجينية المتعلقة بالبصمة الوراثية في القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية بالنسبة للأصول وفروع الأشخاص المفقودين، والمشتبه فيهم المتابعين المستفيدين من أمر انتفاء وجه الدعوى أو الحكم بالبراءة، ومدة أربعون(40) سنة بالنسبة للأشخاص المحكوم عليهم والمفقودين والمتوفين والمجهولين.

لكن هذا لا يمنع من الاحتفاظ بالمعطيات لفترات أطول من تلك المطلوبة لتحقيق الهدف الأصلي في بعض الحالات، حيث يمكن للسلطة الوطنية، في حالة وجود مصلحة مشروعة بناء على طلب من المسؤول عن المعالجة، أن تأذن بحفظ المعطيات ذات الطابع الشخصي لغايات تاريخية أو إحصائية أو علمية، وذلك وفقا لأحكام البند ه من المادة 09 من القانون رقم 18-07.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كان من الأفضل لو تضمنت المادة 09 توضيحا بأن المعطيات الحساسة تستوجب تقصير مدة الاحتفاظ بها.

وعليهبمجرد أن يحقق المسؤول عن المعالجة الغرض من معالجة المعطيات، يجب عليهإما حذف البيانات، أو أرشفتها، أو إخفاء هويتها.

- **حذف البيانات:**عن طريق التأكد من أن البيانات تم حذفها نهائيًا، وأنه لا توجد أي نسخة منها داخل المؤسسة أو عند أي معالج من الباطن.

- **أرشفة البيانات:**عندما يتعذرحذف البيانات فورًا، كالحاجة للاحتفاظ بها كدليل قانوني أثناء مدة التقادم، حينها يمكن اللجوء إلى الأرشفة، سواء كانت أرشفة مؤقتة أو دائمة.

- **إخفاء هوية المعطيات:** يمكن للمسؤول عن المعالجةبعد انتهاء فترة الاحتفاظ بالبيانات، بدلاً منحذف المعطياتأن يقوم بإخفاء هويتها، من أجل قطع الصلة بين المعطيات والشخص بشكل لا رجعة فيه، بحيث يستحيل إعادة تحديد هوية الأشخاص.

ثالثا: الركن المعنوي لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها

لكي تقع الجريمة قانونا لا يكفي مجرد توفر ركنها المادي بل يجب أن توفر الركن المعنوي أيضا، ويأخذ الركن المعنوي في الجرائم العمدية صورة القصد الجنائي سواء أكان قصدا جنائيا عاما فقط أو قصدا جنائيا خاصا إضافة للقصد العام.

وفي جريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها موضوع دراستنا، فإن القصد الجنائي يظهر حسب النص القانوني أنه لا يشترط سوى القصد العام خاصة وأنها جريمة شكلية، والذي بدوره يقوم على ركنين هما: العلم والإرادة.

ويقصد بعنصر العلم: علم الجاني بتوافر عناصر الواقعة الإجرامية كما يتطلبها القانون، أي علمه بأنه يحتفظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي لمدة تفوق الحد المسموح به، أما عنصر الإرادة فيقصد بها توجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل ونحو تحقيق النتيجة القانونية وليس المادية لأنها جريمة شكلية.

الفرع الثاني: عقوبة جريمةالاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها

سنتطرق إلى العقوبة الأصلية ثم ننتقل إلى العقوبة التكميلية.

أولا: العقوبة الأصلية: تنص المادة 65 من القانون رقم 18-07 على ما يلي: "...يعاقب بغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج ...".

نلاحظ من خلال هذه المادة ما يلي:

- تتميز العقوبة التي وضعها المشرع الجزائري لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها، في أنها عقوبة مالية فقط دون وجود عقوبة سالبة للحرية، بالرغم من مساس هذه الجريمة بحقوق وحريات وكرامة الأفراد، في حين نجد المشرع الفرنسي يضع لهذه

الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-20 من قانون العقوبات، عقوبة سالبة للحرية تتمثل في الحبس مدة خمس (5) سنوات وغرامة قدرها 300.000 يورو.

ثانيا: العقوبة التكميلية

تنص المادة 71 من القانون رقم 18-07 على ما يلي:" يمكن أن يتعرض الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في قانون العقوبات.

كما يمكن الأمر بمسح كل أو جزء من المعطيات ذات الطابع الشخصي التي هي محل المعالجة والتي نتج عنها ارتكاب الجريمة".

بالرجوع إلى المادة 9 من قانون العقوبات وبما أن هذه الجريمة تشكل جنحة، نجد أن العقوبات التكميلية التي يمكن الحكم بها على الجناة هي: المصادرة، المنع من ممارسة مهنة او نشاط، غلق المؤسسة، الاقصاء من الصفقات العمومية، الحظر من إصدار الشيكات و/ أو استعمال بطاقات الدفع، سحب جواز السفر وغيره.

كما وضع المشرع الجزائري في الفقرة الثانية من هذه المادة عقوبة تكميلية أخرى خاصة بهذه الجريمة، حيث أجاز للجهات القضائية المختصة الأمر لمسح كل أو جزء من المعطيات ذات الطابع الشخصي التي هي محل المعالجة والتي نتج عنها ارتكاب الجريمة.

المطلب الثاني: الجرائم المتصلة بالحق في النسيان الرقمي

قام المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 18-07 بتجريم صور أخرى من السلوكات التي تمس بالحق في النسيان الرقمي ولو بطريقة غير مباشرة، من أجل حماية هذا الحق من جميع جوانبه.

الفرع الأول: جريمة السماح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي

تنص المادة 60 من القانون رقم 18-07 على ما يلي:" يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج، كل من سمح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي".

سنتطرق إلى الركن المادي والمعنوي فقط لهذه الجريمة، بما أن الركن المفترض مشترك في جميع هذه الجرائم وقد تم تناوله في المطلب الأول من هذا المبحث.

أولا:الركن المادي لجريمة السماح لأشخاص غير مؤهلينبالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي

يتكون السلوك الإجرامي من عنصرين:

يتمثل العنصر الأول في فعل السماح بالولوج أي بالدخول إلى المعطيات الشخصية، ويتم ذلك بعدة طرق كمنح كلمة المرور للدخول إلى النظام المعلوماتي الذي يحتوي المعالجة إما بترك النظام مفتوحا لتسهيل الاطلاع، كما قد يتم بمنح مفتاح خزانة ملفات المعالجة الآلية للمعطيات، أو بعدم الاعتراض على الدخول إلى المعطيات رغم العلم بذلك، كما يقع بكشف التدبير التقني الذي يؤمن المعطيات من الولوج إليها(الدين، 2018، صفحة 56).

أما العنصر الثاني فيمثل في الأشخاص غير المؤهلين، وهم الأشخاص الذين لم يرد اسمهم في التصريح بصفتهم مرسل إليهم أو فئات المرسل إليهم الذين توصل إليهم المعطيات، وذلك وفقا للبند 4 من المادة 14 من القانون رقم 18-07.

ثانيا: الركن المعنوي لجريمة السماح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي

إن جريمة السماح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي، جريمة عمدية تقوم على القصد الجنائي العام، الذي بدوره يقوم على ركنين: العلم والإرادة.

ويقصد بعنصر العلم: علم الجاني بتوافر عناصر الواقعة الإجرامية كما يتطلبها القانون، أي علمه بأنه يسمح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي، أما عنصر الإرادة فيقصد بها توجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل وهو السماح للأشخاص غير المؤهلين بالاطلاع على معطيات الشخصية للغير ونحو تحقيق النتيجة ويقصد هنا دائما النتيجة القانونية وليس المادية لأنها جريمة شكلية.

أما إذا سمح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي عن طريق الخطأ، معتقدا أنهم مؤهلين فلا تقوم هذه الجريمة، وقد تكيف على أنها جريمة خرق سرية وسلامة المعطيات أو التسبب في إفشاء المعطيات في صورة الإهمال المادة 69 من القانون رقم 18-07.

الفرع الثاني: جريمة معالجة المعطيات الشخصية رغم معارضة الشخص المعني

تنص المادة 55 من القانون 18-07 من القانون رقم 18-07 على ما يلي:" يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل من قام بمعالجة المعطيات خرقا لأحكام المادة 7 من هذا القانون.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من يقوم بمعالجة معطيات ذات طابع شخصي رغم اعتراض الشخص المعني، عندما تستهدف هذه المعالجة، لاسيما الإشهار التجاري أو عندما يكون الاعتراض مبنيا على أساس شرعية".

جاءت هذه الجريمة لحماية الحق في الاعتراض الذي نص عليه المشرع الجزائري في المادة 36 من القانون رقم 18-07، حيث منح المشرع الجزائري من خلال هذا الحق رخصة للمستخدمين تتيح لهم مواجهة مسؤول المعالجة الذي يقوم بمعالجة معطياتهم الشخصية مما يعطيهم إحساسا بالثقة والأمان في صون حقوقهم كالحق في الحياة الخاصة والحق في النسيان الرقمي.

أولا:الركن المادي لجريمة معالجة المعطيات الشخصية رغم معارضة الشخص المعني

يأخذ السلوك الإجرامي في هذه الجريمة صورة السلوك سلبي، الذي يتمثل في عدم استجابة المسؤول عن المعالجة لطلبات الاعتراض المقدمة إليه من الأشخاص المعنيين(المستخدمين أو المشتركين لديه).

ويقصد بحق الاعتراض أن يطلب الشخص المعني وقف أو رفض جمع ومعالجة المعطيات التي تخصه، وقد اشترط المشرع الجزائري في المادة 36 والمادة 55 أن يكون الاعتراض مبنيا على أسباب شرعية كالمساسبالكرامة الانسانية والحياة الخاصة والحريات العامة والمساس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم، أو إذا تعلق الاعتراض على استعمال المعطيات المتعلقة به لأغراض دعائية لاسيما التجارية منها (الإشهار التجاري)، وهي نفس الشروط التي وضعها المشرع الفرنسي في نص المادة 226-18 من قانون العقوبات، وعليه لا يملك الأشخاص المعنيين حقا عاما في الاعتراض على معالجة معطياتهم.

إلا أن الشخص المعني يفقد حقه في الاعتراض، وبالتالي لا تقوم الجريمة إذا كانت المعالجة تستجيب لالتزام قانوني، أو إذا كان تطبيق هذه الأحكام قد استبعد بموجب إجراء صريح في المحرر الذي يرخص بالمعالجة أي تنازل مسبقا عن حقه في الاعتراض، وذلك وفقا لأحكام المادة 36 السابقة الذكر.

لم يبيّن المشرع الجزائري على من يقع عبء إثبات أن المعالجة تستجيب لالتزام قانوني، لكن بالرجوع إلى اللائحة العامة للبيانات للاتحاد الأوروبي والاتفاقية 108 المحدثة، نجدهما تنصان على أن عبء إثبات وجود أسباب مشروعة للمعالجة تتجاوز مصالح الشخص المعترض أو حرياته الأساسية يقع على عاتق المسؤولين عن المعالجة الذين يجب أن يأتوا بأسباب مقنعة لمواصلة المعالجة(وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومجلس أوروبا، 2018، صفحة 143).

ثانيا: الركن المعنوي لجريمة معالجة المعطيات الشخصية رغم معارضة الشخص المعني

تقوم على القصد الجنائي العام فقط، وهي: علم الجاني باعتراض الشخص المعني على معالجة بيانات تخصه، وعلمه بأن الاعتراض مبني على أسباب شرعية، بالإضافة إلى اتجاه ارادة الجاني الى تحقيق النتيجة،

الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع الحماية الجزائية للحق في النسيان الرقمي، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل أساسا في:

- لم يعترف المشرع الجزائري بالحق في النسيان الرقميبصفة صريحة ومستقلة، بل أشار إليه فقط في القانون رقم 18-07، عندما نص على وجوب التزام المسؤول عن المعالجة عند حفظ المعطيات الشخصية بمدة لا تتجاوز المدة اللازمة لإنجاز الأغراض التي من أجلها تم جمعها ومعالجتها، وعندما نص على حقوق الشخص المعني ضمن الحق في التصحيح.

-نطاق الحق في النسيان الرقمي غير واضح، يتراوح ما بين مفهومضيق يحميه قانون حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومفهوم أوسع يشمل حماية الشرف والاعتبار وحرمة الحياة الخاصة والكرامة الإنسانية.

- الحق في النسيان الرقمي حق غير مطلق يخضع للموازنة بين حق الشخص في حماية بياناته الشخصية وبين تحقيق المصلحة العامة.

- عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها، غير كافية لوحدها لردع المسؤولين عن المعالجة وبالتالي حماية هذا الحق.

وبناءً على هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- من الأفضل النص في الباب الرابع المتعلق بحقوق الشخص المعني على الحق في النسيان الرقمي بصفة صريحة ومستقلة عن الحق في التصحيح.

- من الأفضل لو تضمنت المادة 09 توضيحا بأن المعطيات الحساسة نظرا لطابعها الخاص تستوجب تقصير مدة الاحتفاظ بها.

- إضافة عقوبة الحبس لجريمة الاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي خارج المدة المسموح بها.

وفي الأخير يمكننا القول أن المشرع الجزائري يعترف بالحق في النسيان الرقمي ولو ضمنيا، وقام بحمايته عن طريق تجريم بعض السلوكات التي قد تمس به، فالنسيان يتيح للفرد بدء حياة جديدة وإعادة بناء هويته الرقمية.

غير أن المشرع الجزائري، في سبيل تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة، وضع مجموعة من الضوابط التي يجب الالتزام بها عند ممارسة الأشخاص لحقهم في الاعتراض أو الحذف أو إزالة الفهرسة، لأن منح الجميع حرية محو تاريخهم أو إعادة كتابته قد يتسبب في تقويض الذاكرة الجماعية ويزيد من خطر التضليل المعلوماتي.

5. المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية:

المقالات:

أمين الخنتوري. (ديسمبر 2020). معالم تنظيم الحق في النسيان الرقمي في التشريع المغربي. *مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية* (05).الجزائر، العدد 05، الصفحات 28- 34.

بوخلوط الزين. (2017). الحق في النسيان الرقمي. *مجلة المفكر*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 14، الصفحات 581- 582.

طباش عز الدين. (2018). الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري في ظل قانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، العدد02.الصفحات 56.

معاذ سليمان الملا. (ماي 2018). فكرة الحق في الدخول طي المسيان الرقمي في التشريعات الجزائية الالكترونية الحديثة، دراسة مقارنة بين التشريع العقابي الفرنسي والتشريع الجزائي الكويتي ا. *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس*.ملحق خاص، الجزء 01، العدد 03، الصفحات 123- 130-131- 134.

منشورات:

وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومجلس أوروبا. (2018). *دليل قانون حماية البيانات الأوروبي*. وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومجلس أوروبا.

ISSN: 2698-394X

- قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

ARTICLE 19. (2016). *Le « droit à l'oubli » : sans oublier la liberté d'expression.* London: Free Word Centre.

Maryline Boizard. (Février 2015). *LE DROIT A L'OUBLI.*france: Recherche réalisée avec le soutien de la Mission de recherche Droit et Justice.

Rochfeld, J. (2021). *Droit à l'oubli numérique » et construction de soi : peut-on se faire oublier sur les réseaux numériques ?, Mémoires : se souvenir, oublier, Débats en psychanalyse* . France: Presses Universitaires de France.

Rochfeld, J. (2021). *Droit à l'oubli numérique » et construction de soi : peut-on se faire oublier sur les réseaux numériques ?, Mémoires : se souvenir, oublier, Débats en psychanalyse* . France: Presses Universitaires de France.

ISSN: 2698-394X